التمثيل النسبي

التمثيل النسبي

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات
Lebanese Association for Democratic Elections

الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات

حقوق النشر محفوظة

2006

مشروع إصلاح القانون الانتخابي في لبنان
بمشاركة الخبراء:

– دورين خوري	**– عمّار عبّود**	**– محمد حمدان**
– عباس أبو زيد	**– غالية فياض**	**– د. وليد فخر الدين**
– علي مراد	**– د. كرم كرم**	**– يارا نصّار**

تم انتاج هذا الكتاب بدعم مالي من مؤسسة هينرخ بل مكتب الشرق الأوسط . الآراء الواردة هنا تعبّر عن رأي المؤلف وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة .

الفهرست

الفصل الأول: مفهوم التمثيل النسبي 9

I– **لمحة تاريخية عن تطور الأنظمة الانتخابيّة** 10

II– **توزيع أنظمة الاقتراع المعتمدة من حول العالم** 14

1– **الجدول الأول** 14

2– **الجدول الثاني** 15

III– **أنظمة الاقتراع الأكثرية** 17

1– **نظام الاقتراع الأكثري البسيط في دوائر فردية** 17

2– **نظام الاقتراع الأكثري البسيط التفضيلي في دوائر فردية** 19

3– **نظام الاقتراع الأكثري على مدى دورتين في دوائر فردية** 19

4– **نظام الاقتراع الأكثري البسيط في دوائر متعددة المقاعد** 20

5– **نظام الاقتراع الأكثري البسيط التفضيلي في دوائر متعددة المقاعد** 21

6– **نظام الاقتراع الأكثري على مدى دورتين متعددة المقاعد** 22

7– **خلاصة حول أنظمة الاقتراع الأكثرية** 23

IV– **أنظمة الاقتراع النسبي** 26

1– **أساليب الحاصل** 27

أ– الصوت القابل للتجيير 28

ب– أسلوب الكسر الأكبر 29

ت– أسلوب المعدّل الأقوى 30

2– **أساليب القواسم** 31

أ– أسلوب هوندت 31

ب– أسلوب سانت – لاغو 31

3– **معايير التمثيل النسبي** 34

أ– عتبة الحدّ الأدنى المؤهّل للتمثيل 34

ب– اللوائح المغلقة وغير المغلقة والتنويع الانتخابيّ 36

4– **خصائص التمثيل النسبي** 38

أ– الوجه التمثيلي 38

ب– التمثيل النسبي وتكاثر الأحزاب 38

ت– التمثيل النسبي والأحزاب التي تلعب الدور الفصل 39

ث– الوجه المالي والإداري 40

الفصل الثاني: نماذج تطبيقيّة

النموذج الأول: لبنان دائرة انتخابيّة واحدة نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد 47

I– في توزيع المقاعد على اللوائح 50
1– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر 50
أ– الكوتا البسيطة 51
ب– كوتا دروب 53
2– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى 55
أ– بحسب طريقة هاغنباخ 55
ب– بحسب طريقة بالينسكي – يونغ 57
II– في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها 58
III– الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النموذج 62

النموذج الثاني: لبنان دائرة انتخابيّة واحدة نظام نسبي – على أساس لوائح مذهبيّة 65

I– في توزيع المقاعد على اللوائح 68
1– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الفضلات الكبرى 68
أ– الكوتا البسيطة 69
ب– الكوتا دروب 73
2– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى 78
أ– بحسب طريقة هاغنباخ 78
ب– بحسب طريقة بالينسكي – يونغ 80
II– في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها 82
III– الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النموذج 86

النموذج الثالث: لبنان دائرة انتخابيّة واحدة نظام نسبي – على أساس مذهبي 89

I– في توزيع المقاعد على اللوائح 91
1– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر 91
أ– الكوتا البسيطة 92
ب– كوتا دروب 94
2– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدل الأقوى 97
أ– بحسب طريقة هاغنباخ 97
ب– بحسب طريقة بالينسكي–يونغ 99

I– **في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها** 102
1– في اللوائح المقفلة 102
2– في اللوائح شبه المقفلة 110
II– **الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النموذج** 117

النموذج الرابع: لبنان مقسّم إلى 5 دوائر نظام نسبيّ – على أساس مذهبي

121
I – **في توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر** 123
1– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر 123
أ– الكوتا البسيطة 124
ب– كوتا دروب 126
2– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى 129
أ– بحسب طريقة هاغنباخ 129
ب– بحسب طريقة بالينسكي – يونغ 131
II– **في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها** 134
1– في اللوائح المقفلة 134
2– في اللوائح شبه المقفلة 138
III– **الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النظام** 144

النموذج الخامس:لبنان مقسّم إلى 9 دوائر انتخابيّة نظام نسبي – على أساس مذهبي

147
I– **في توزيع المقاعد على اللوائح** 150
1– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر 150
أ– الكوتا البسيطة 151
ب– كوتا دروب 153
2– توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى 156
أ– بحسب طريقة هاغنباخ 156
ب– بحسب طريقة بالينسكي – يونغ 157
II– **في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها** 160
1– في اللوائح المقفلة 160
2– في اللوائح شبه المقفلة 164
III– **الانعكاسات السياسية المحتملة لتطبيق هذا النموذج** 170

الفصل الأول

مفهوم التمثيل النسبي

تعتبر عملية اختيار النظام الانتخابي احد أهم القرارات المؤسساتية في أي بلد ديمقراطي وتعبيراً عميقاً عن واقع الحياة السياسية. كما أن هدف أي نظام انتخابي، على المدى الطويل، البحث عن الوسيلة الأفضل لبناء مؤسسات متينة بغية تعزيز نظام ديمقراطي يتمتّع بقدر كافٍ من الاستقرار والمرونة، ما يسمح له بالتكيّف مستقبلاً مع أي تغييرات تشهدها البلاد. إلا أن أنظمة الاقتراع هي وليدة الأنظمة السياسية والعكس صحيح أيضاً، فمواقف الأحزاب والقوى السياسية من هذه الأنظمة مرتبطة بشكل أساسي بمصالحها الانتخابية الخاصّة. كما أن غالباً ما يأتي اختيار نظام اقتراع معين نتيجةً لتوافق بين القوى السياسية الرئيسة. لذلك يتمّ تعديل أنظمة الاقتراع عادة إثر أزمات سياسية ينجم عنها بعض الاضطرابات. لذلك فعلى أي نظام انتخابي أن يحثّ على التعاون وعقد التحالفات داخل المجتمعات غير المتجانسة.

من هنا لا بد لأي نظام انتخابي الاعتماد على بعض المعايير ومنها:

* ضمان انتخاب مجالس نيابية تمثيلية على الصعيدين الجغرافي والسياسي، ما يشكل انعكاساً دقيقاً للخيارات والتوازنات السياسية داخل المجتمع.

* تسهيل تنظيم الانتخابات لجميع المواطنين، كصياغة بطاقات اقتراع واضحة وفتح مراكز اقتراع في أماكن يسهُل الوصول إليها بالإضافة إلى تنقيح اللوائح الانتخابية وضمان سرّية الاقتراع. ويتضمّن ذلك أيضاً ضمان مصداقية الانتخابات على قاعدة منح المجلس النيابي (البرلمان) سلطة فعلية فلا تتحول عملية إجراء الانتخابات إلى عملية شكلية أو محدّدة النتائج مسبقاً.

* تعزيز المناخات السياسية التي من شأنها الحث على اعتماد الآليات السلمية كالتسوية أو الحوار كسبيل لإدارة الأزمات داخل المجتمع.

* التشجيع على تشكيل حكومات مستقرّة وفاعلة. كما ينبغي في الوقت عينه أن يضمن النظام الانتخابي قَدَرَ المستطاع تكافؤ الفرص بين الأحزاب والمرشّحين بغية تفادي أي تمييز ضد أي جهة أو فئة سياسية. إذ إنّ مجرد التشكيك في الطابع الحيادي هذا، يشكّل أيضا دليلَ ضعفٍ في النظام السياسي ويهدّد الاستقرار في المجتمع.

* حثّ الأحزاب على عقد تحالفات أفقية تعكس رأي أوسع شرائح في المجتمع بهدف الحدّ من تفاقم خطر الأزمات الاجتماعية.

* تعزيز المعارضة النيابية من خلال ضمان التمثيل للأقليات السياسية والاجتماعية.

I- لمحة تاريخية عن تطور الأنظمة الانتخابية

تشكل الانتخابات إذن حجر الزاوية في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية لأنّها تؤمن للقوى السياسية الحاكمة شرعيتها القانونية والشعبية. لذلك يمكن القول أن تاريخ تطور الأنظمة الانتخابية يمتزج إلى حدّ بعيد بتاريخ

الأنظمة الديمقراطية التمثيلية، أي تلك التي ولدت أولاً في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. غير أنّ عملية الاقتراع لا تنتهي بعد التصويت، بل ينبغي وضع آلية تسمح بالانتقال من مرحلة التصويت إلى عملية فرز الأصوات وإلى توزيع المقاعد النيابية.

بالرغم من تنوع وتشعب الأنظمة الانتخابية واعتماد العديد من التقنيات إلا أنه يمكن تقسيمها إلى منظومتين أساسيّتين هما أنظمة الاقتراع الأكثري و أنظمة الاقتراع النسبي، كما ينبثق عنهما معاً أنظمة هي أنظمة الاقتراع المركبة.

تاريخياً، لم يكن الانتخاب خلال القرن الثالث عشر في انكلترا يتعلّق بتمثيل الأفراد بل بتمثيل الجماعات كما لم يكن التصويت حقاً بل وظيفةً. فقد كان الأمر يقتصر على تعيين الممثلين من قبل النبلاء أو البرجوازيين ولم يكن أبداً خياراً بين آراء سياسية مختلفة. وتعود أوّل أنظمة الاقتراع الأكثري إلى هذه الفترة، وغالبيتها متعدّدة المقاعد.

لذلك أتت فكرة التمثيل النسبي بناء على التحوّلات التي طرأت على عملية التصويت في القرن التاسع عشر حين تبدّل الوضع بشكل جذري مع تنظيم الأحزاب السياسية وتوسيع حق الاقتراع وتطوّر مبدأ سرّية التصويت. حينئذ، أصبح التصويت عملاً فردياً يجسّد اختيارا لرأي أو لبرنامج ما. وقد أدّت فكرة تساوي الناخبين في عملية الاقتراع إلى زيادة السعي إلى المساواة والديمقراطية، إذ يجب أن يمثّل كلّ مجموعة عددٌ من النواب يحدّد وفقاً لعددها. كما أدّى تطور عمل الأحزاب السياسية وضرورات تنظيم هيئة انتخابية لا تنفكّ تتّسع إلى تقدير قوّة كلّ حزب سياسي وفقاً للأصوات التي فاز بها مجمل مرشحيه.

ومن هنا أتت فكرة مقارنة النتائج من حيث الأصوات والمقاعد. فمع تبيان الظلم الناتج عن التمثيل الأكثري، تعيَنَّ وضع أساليب حسابية بديلة لضمان تحقيق الهدف الأساسي لأنظمة التمثيل النسبي، ألا وهو ردم الهوّة بين نسبة الأصوات التي تفوز بها الأحزاب على الصعيد الوطني وعدد المقاعد التي تحصل عليها في البرلمان، وبالتالي السماح لحزب الأقلية تماماً كحزب الأكثرية أن يحصل على عدد من المقاعد متناسب مع الأصوات التي حصل عليها. وقد عزّزت هذه الأهداف، وبخاصّة تمثيل الأقليات في البرلمان، ظهور أنظمة الاقتراع السابقة للنسبية ثمّ الأنظمة النسبية، مع الإشارة إلى أنّ التمثيل النسبي هو الهدف الأسمى الذي يراد تحقيقه.

تمّ إدخال تقنية التمثيل النسبي للمرّة الأولى في الدانمرك العام 1855، كما أصبحت بلجيكا في العام 1882 أول بلدٍ أوروبي يعتمد التمثيل النسبي في انتخابات تمثيلية إلى الندوة البرلمانية من خلال الاقتراع بواسطة اللوائح، وذلك ردّاً على التباينات الشاسعة في التمثيل في إطار نظام الاقتراع الأكثري المتعدّد المقاعد الذي يُجرى على دورتين. وتلتها فنلندا في 1906 ثمّ السويد في 1907، فالبرتغال عام 1911. بشكلٍ عام، كان اعتماد التمثيل النسبي جزءاً من إجراءات نشر الديمقراطية في الحياة السياسية.

جاءت نهاية الحرب العالمية الأولى مؤاتية للتمثيل النسبي الذي فرض نفسه في روسيا وهولندا في 1917، وفي كلٍّ من النروج وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والنمسا ولوكسمبورغ عام 1919... كما تمّ اعتماد هذا النظام بعد العام 1945 في الدول التي تحرّرت من النازية والفاشية وهو يطبّق اليوم في عدد من دول أميركا اللاتينية. وشهدت حركة الديمقراطية

الواسعة النطاق التي رافقت انهيار الأنظمة الديكتاتورية في جنوب أوروبا اعتماد التمثيل النسبي في اليونان (1974) والبرتغال (1975) وإسبانيا (1977). وتمّ تطبيق هذا النظام إثر انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية بشكل كلّي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية تشيكيا وسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا وبولونيا. وبشكل جزئي في المجر ويوغوسلافيا وألبانيا وروسيا.

أما في ما يتعلق بأنظمة الاقتراع المركبة فهي تعتمد بشكل ما على التمثيل الذي يجمع بين النظام الأكثري والنظام النسبي في أسلوب تشكيل المجالس النيابية. هذا يعني أنّ الاقتراع الأكثري يؤمن قسماً من المقاعد في حين يملأ الاقتراع النسبي القسم الآخر. ويدلّ ظهور أنظمة اقتراع مماثلة على إرادة في جمع فوائد نظامي الاقتراع الأكثري والنسبي. إلا أن هذا النظام يُستخدم أقل بكثير من النظامين السابقين لطابعه المعقّد إذ ينتج عن تسوية بين خيارات مختلفة غالباً ما تكون متناقضة تماماً. كما أن هذا النظام لا يشكّل فئة متجانسة، بل يمثل التنوّع الكبير في التشكيلات المحتملة، ما يفسّر طابعه الهش. فعلى سبيل المثال، إنّ الاعتماد الجزئي على الاقتراع النسبي إلى جانب نظام الاقتراع الأكثري السوفيتي القديم في روسيا، عبارة عن حل وسط بين الإرث السوفيتي والإجراءات الأكثر ديمقراطية، ويمكن اعتباره مرحلة انتقالية ضرورية في عملية تعزيز الديمقراطية تمهيداً لاعتماد التمثيل النسبي بشكل كلّي.

أما في ما يتعلّق بلبنان، يحول التوزيع النسبي للحصص على الطوائف دون اعتماد أي نظام اقتراع مركب. بالفعل، يجب أن تكون كافّة الحصص النسبية أعداداً زوجية بما أن هذا الاختلاط يوزّع مناصفةً. وحتّى لو لم يجرِ

التوزيع مناصفةً، تطرح معضلة كبرى نفسها: من "يتجرأ" حينئذٍ على تحديد هوية الذين يتمّ انتخابهم بالاقتراع الأكثري والذين يُنتَخَبون بالاقتراع النسبي في مجتمع مبني على التوافق بين الطوائف؟

ويُضاف إلى شوائب أنظمة الاقتراع المركبة كذلك عدم توافر سلسلة طويلة من النتائج الانتخابية تسمح بتحليل تأثير هذه الأنظمة على عدد المقاعد التي يتمّ الفوز بها. فإمّا تمّ اعتماد هذه الأنظمة لفترة وجيزة للغاية (كما في فرنسا بين 1919 و1924 وبين 1951 و1956)، وإمّا يعود استخدامها إلى عهد حديث للغاية (بعد العام 1990). لكن يمكن القول إنّ النتائج ترتبط بدرجة اعتماد الاقتراع الأكثري والاقتراع النسبي.

II– توزيع أنظمة الاقتراع المعتمدة من حول العالم

الجدول الأول

توزع الصيغ الانتخابية المعتمدة في العالم

المجالس	الصيغة الانتخابية	عدد الدول	النسبة المئوية
الانتخاب المباشر	أكثرية	78	42.2
	نسبية	71	38.4
	مركبة	22	17.3
	شبه نسبية	4	2.2
	إجمالي الصيغ	185	100.0
الانتخاب غير المباشر		3	
التعيين		6	
لا مجالس		2	
الإجمالي العام		196	

الجدول الثاني

توزع الدول التي تعتمد صيغة نسبية وفق نوع هذه الصيغة

الصيغة النسبية	الدول والجزر	عدد الدول	النسبة المئوية
نسبية باللوائح	الرأس الأخضر، إسرائيل، لوكسمبورغ، غرينلاند، أوروغواي، تركيا، آلند (فنلندا)، سويسرا، كمبوديا، بوليفيا الفرنسية، السويد، اسبانيا، البرازيل، جزر الفارو، إندونيسيا، بينين، العراق، البيرو، البرتغال، بولندا، جنوب افريقيا، بوركينا فاسو، سيراليون، بولندا، رومانيا، ايسلندا، النمسا، الأرجنتين، الجزائر، تشيكيا، الدانمرك، دومينيكان، سان تومي، سورينام، رواندا، غينيا الاستوائية، غيانا، موزانبيق، ناميبيا، باراغواي، ليشتنشتاين، أنغولا، فنلندا، بلغاريا، كرواتيا، سان مارينو، السلفادور، مقدونيا، كوستاريكا، أستونيا، سلوفاكيا، كولومبيا، سريلانكا، البوسنة والهرسك، الأنتيل الهولندية، مولدوفا، آروبا، قبرص، نيكاراغوا، صربيا ومونتينغرو، تايوان، النروج، اليونان، بوروندي، بلجيكا، لاتفيا.	66	85.7
مركبة مع تعويض	فنزويلا، هنغاريا، بوليفيا، ألمانيا، تونس، فيليبين، المكسيك، ايطاليا، نيوزيلندا.	9	11.7
للناخب صوت واحد قابل للتجيير	مالطا، إيرلندا	2	2.6
المجموع	7	77	100

هذه الأرقام تقتصر على 211 دولة أو إقليم[1].

إذن تنتمي كافة الأنظمة الانتخابية التالية إلى العائلات الثلاث الكبرى، وهي أنظمة الاقتراع الأكثري وأنظمة الاقتراع النسبي وأنظمة الاقتراع المركب:

(1) علماً أن هناك 7 بلدان في العالم ليس لديها برلمان منتخب بالاقتراع المباشر، وهي الصين والمملكة العربية السعودية وقطر وسلطنة عُمان وليبيا والإمارات العربية المتحدة وسلطنة بروناي.

– أنظمة الاقتراع الأكثري في دوائر فردية (32%)

– أنظمة الاقتراع النسبي الموزّع على لوائح (31%)

– أنظمة الاقتراع الأكثري على دورتين انتخابيتين (15%)

– أنظمة الاقتراع المركب من دون تعويض (9%)

– أنظمة الاقتراع الأكثري المتعدّدة المقاعد (6%)

– أنظمة الاقتراع المركب مع تعويض (6%)

– أنظمة الاقتراع التفضيلي (1%) المعتمد فقط في أستراليا ونورو.

– أنظمة الاقتراع الأحادي غير القابل للتجيير (1%) المعتمد في المملكة الهاشمية الأردنية وفانواتو.

– أنظمة الاقتراع الأحادي القابل للتجيير (1%) المعتمد فقط في إيرلندا ومالطا.

تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل الأنظمة الانتخابية المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية القائمة[2] تُشير إلى أنّ الأنظمة النسبية هي الأكثر شيوعاً (في 21 من أصل 36 دولة، أي بنسبة 59%) وتليها الأنظمة الأكثرية (30%) فالأنظمة المركبة (11%).

في المقابل، فإنّ معدّل اعتماد التمثيل النسبي في البلدان الستة والأربعين التي تُصنّف أنظمتها على أنها سلطوية، هو أقل من المعدّل العالمي. غير أنّ 70% من هذه الدول اختارت الاقتراع على مدى دورتين أو أنظمة اقتراع أكثرية متعدّدة المقاعد. أما عربياً، فباستثناء العراق ما بعد الاحتلال الأميركي، ما من دولةٍ عربية اعتمدت حتى الآن مبدأ التمثيل النسبي.

كما تجدر الإشارة إلى الميل العام والضغوطات الممارسة في سبيل

(2) أي البلدان الستة والثلاثين التي تشهد انتخابات حرّة منذ 20 عاماً على الأقل.

اعتماد التمثيل النسبي من قِبَل الدول التي يُطلب منها تعزيز الديمقراطية في إطار العولمة "السياسية" والحكم الرشيد مع العلم أنّ تمثيل الأقليات (التيارات السياسية والنساء والطوائف المختلفة والقوميات) هو من المبادئ الأساسية في كلّ عملية تعزيز للديمقراطية.

في ما يتعلّق بلبنان، فقد نصت وثيقة الوفاق الوطني في الفقرة المتعلقة بقانون الانتخابات النيابية على انه "تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات". كما يرتبط هذا الاختيار للنظام الانتخابي باحترام المعايير الديمقراطية وأن يضمن قدراً أعلى من التمثيل الشعبي مع الأخذ بالاعتبار الأقليات والتعدّدية داخل المجتمع. بالتالي ينبغي بشكل أساسي تجنّب فرض فريق ما لإرادته على الآخرين[3].

III- أنظمة الاقتراع الأكثري

1- نظام الاقتراع الأكثري البسيط في دوائر فردية

يتم تقسيم البلاد في ظلّ هذا النظام إلى دوائر انتخابية تؤّمن كلّ منها مقعداً واحداً فقط، يفوز به المرشّح الذي يحصد أكبر عدد من الأصوات حتّى ولو لم يحصل على الغالبية المطلقة. في ظلّ هذا النظام، يُلاحَظ عادة

(3) مقتطف من مقدّمة فؤاد بطرس، رئيس اللجنة الخاصة المكلّفة صياغة مشروع قانون الانتخاب، خلال افتتاح المناقشات بين ممثّلي مختلف التيارات والأحزاب السياسية بشأن قانون الانتخاب المستقبلي. وذلك نهار السبت الواقع فيه 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 في السراي الحكومي.

ما يلي:

– مَيل قوي إلى تضخيم عدد المقاعد التي تحصل عليها القوى السياسية الفائزة مقارنةً مع عدد الأصوات التي حصدتها.

– حصول التشكيلة السياسية التي تحتلّ المركز الثاني في الانتخابات على عدد قليل من المقاعد مقارنةً بعدد الأصوات التي حصدتها.

لكن الطابع المنتظم لهذين الاتجاهين لا يعني أنهما أصبحا مكرّسين نظراً لأهمية بعض العوامل مثل التوزيع الجغرافي للأصوات أو ما يسمّى "بالصوت المفيد". (يقول علامة القانون الفرنسي دوفيرجيه (Duverger) أنّه في حال وجود ثلاثة أحزاب رئيسة في إطار نظام أكثري ذات دورة واحدة، سرعان ما يدرك الناخبون أنّ أصواتهم تذهب سدًى إذا ما استمرّوا في منحها للحزب الثالث، ومن هنا ميلهم الطبيعي إلى منحها لأقلّ الحزبين الأوّلين سوءاً خشية فوز الأسوأ).

لا شكّ في أنّ هذا النظام المعمول به في بريطانيا العظمى يشجّع نشوء حكومة حزبين. هكذا، يسهل نظام الاقتراع هذا حصول أحد الحزبين على الغالبية المطلقة من المقاعد بما أنّهما يسيطران على النظام الحزبي.

ومن النتائج الأخرى لهذا النظام، الحرمان الذي يلحق إلى حد كبير بالأحزاب المتوسّطة الحجم المنتشرة في كافّة أنحاء البلاد (الليبراليون)، إضافة إلى تشجيع الأحزاب الإقليمية التي تتمكّن من اكتساب الأغلبية على الصعيد المحلّي، ما يدعم الحركات الانفصالية القوية كما هي الحال في اسكتلندا أو ويلز.

2– نظام الاقتراع الأكثري البسيط التفضيلي في دوائر فردية

يشكل هذا النظام بديلاً عن نظام الاقتراع الأكثري البسيط في دوائر فردية ويستجيب لضرورة الغالبية المطلقة. لكنّ عوض التصويت لصالح مرشّح واحد، يتعيّن على الناخبين تدوين أسماء كافّة المرشّحين في دائرتهم الانتخابية على بطاقة الاقتراع بالتدرّج التنازلي. هذا النظام شبيه بالاقتراع على عدة دورات لكنّه يجنّب على الناخبين التنقّل لمرّات عدّة إذ إنّ الدورات الانتخابية تجري في إطار عملية واحدة لفرز الأصوات. إن نظام الاقتراع هذا أكثر ديمقراطية من الاقتراع الأكثري البسيط في دوائر فردية لكنهّ يتضمّن خطر حصول لغط في النتائج بسبب تقسيم الدوائر الانتخابية. أستراليا هي البلد الوحيد حالياً الذي يعتمد هذا النظام.

3- نظام الاقتراع الأكثري على مدى دورتين في دوائر فردية

في ظل هذا النظام، يتمّ الإبقاء على مبدأ المقعد الواحد في كلّ دائرة انتخابية في ظلّ نظام مماثل لكن يجوز إجراء الانتخابات على مدى دورتين. بالفعل، على القوى السياسية التي تحتلّ المركز الأوّل إثر الدورة الأولى أن تحصل على الغالبية المطلقة (51%) من الأصوات للفوز بالدائرة الانتخابية، وإلّا يتمّ إجراء دورة ثانية من الانتخابات يكفي الحصول فيها على أغلبية نسبية لتحقيق الفوز[4].

تسمح الدورة الأولى لكلّ طرف بتقدير قوّته (صورة واضحة لوضع الرأي العام وميزان القوى السياسي) في حين تشكّل الدورة الثانية فرصة لمواجهة بين اليمين واليسار مثلاً (هنا عادة ما يتم القيام بعملية إسقاط

(4) هذا النظام المعمول به في فرنسا مطابق لنظام حزبي متفرّق لكن تجتمع فيه الأحزاب حول معارضة ثنائية الأقطاب (يمين/يسار).

متبادل). هكذا، يمكن لبعض الأحزاب السياسية الانسحاب والدعوة إلى التصويت لصالح مرشّح من تشكيلة سياسية أخرى، ومن هنا أهمية التحالفات – على الأقل الانتخابية منها – في هذا النوع من أنظمة الاقتراع. ففي فرنسا مثلاً، يُعرَف هذا الإجراء "بالانسحاب الجمهوري"، وهو متبادل في اليمين كما في اليسار. في ظلّ هذه الظرف، إذا وجد حزب ما نفسه من دون حلفاء، قد يُمنى بهزيمة على صعيد عدد المقاعد على الرغم من حصوله على عدد مشرّف من الأصوات. وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستقرار الذي يشهده اعتماد نظام الاقتراع هذا في ظلّ الجمهورية الخامسة الفرنسية يعود إلى الإجماع الوطني حول السلوك الانتخابي ككلّ. يقابله انعدام الاستقرار أيام الجمهورية الرابعة[5].

4– نظام الاقتراع الأكثري البسيط في دوائر متعددة المقاعد

في ظل هذا النظام، ينبغي ملء مقاعد عدّة في كلّ دائرة انتخابية، ويتمّ انتخاب المرشّحين الذين يحتلّون الصدارة وفقاً لعدد المقاعد التي يجب ملؤها. هناك نوعان رئيسان من هذا النظام وفقاً لاعتماد اللوائح المغلقة أو التنويع الانتخابي:

– في حال كانت اللوائح مغلقة لا يصوّت الناخب لصالح مرشحين بل لصالح لائحة، أي انّه ملزم بالتصويت لجميع أعضاء اللائحة. تتبع الولايات المتّحدة هذا النظام في الانتخابات الرئاسية حين يتعيّن اختيار "الناخبين الكبار".

– في حال ممارسة التنويع الانتخابي، يختار الناخب المرشّح الذي يريد

(5) (انتخابات إقليمية نسبية أو ذات قدر كبير من النسبية).

لملء كل مقعد بمقعده بشكلٍ فردي، مشكّلاً بالتالي لائحته "الخاصّة". وقد تمّ تطبيق هذا النظام في اليونان[6].

هنا كما في ظلّ الاقتراع الأحادي، يبقى تمثيل المرشّح مرتبطاً إلى حد كبير بالتوزيع الجغرافي للأصوات التي فاز بها. ويضخم هذا النظام عدد المقاعد مقارنةً بعدد الأصوات التي نالها حزب معيّن بشكل يفوق التضخيم الذي يلاحظ في الاقتراع الأحادي. ويبدو هذا التضخيم أكثر وضوحاً كلّما ارتفع متوسّط عدد المقاعد في كلّ دائرة انتخابية وانخفض عدد هذه الدوائر. جزر مريسيس هي أحد البلدان القليلة التي تستخدم هذا النظام لانتخاب الجمعية التشريعية (70 مقعداً): يتمّ ملء 62 مقعداً في إطار 20 دائرة انتخابية توفر كلّ منها 3 مقاعد إضافة إلى دائرة واحدة توفر مقعدين في حين يفوز بالمقاعد الثمانية الأخرى المرشحين الخاسرين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، وذلك للتعويض عن الطابع الأكثري المفرط لهذا النظام.

5- نظام الاقتراع الأكثري البسيط التفضيلي في دوائر متعددة المقاعد

هو مبني على المبدأ نفسه الذي يتمّ اعتماده في أنظمة الاقتراع الأحادي التفضيلي مع ترتيب المرشحين وفقاً لطريقة الاقتراع التفضيلي. إنّما الفرق يكمن في استمرار تعداد الأصوات وفقاً لعدد المقاعد التي ينبغي ملؤها، أي يتمّ فرز الأصوات 3 مرّات متتالية إذا ما كانت 3 مقاعد مطروحة. خلال مرحلتي الفرز الثانية والثالثة، يتمّ استبعاد المرشّح الفائز في الفرز السابق تلقائياً، ويؤخَذ بالاعتبار الترتيب التفصيلي التالي على بطاقات الاقتراع التي ورد اسمه عليها في طليعة الترتيب. وفي مثل هذه الحالة، قد

(6) بين (1864 و1923، ثمّ في 1928، 1933، و1935، و1952).

تذهب كلّ المقاعد في دولة ما لصالح القوة الأكبر التي يبرهن ناخبوها عن انضباطهم من خلال تفضيلهم لمرشحيهم. وتماماً كما في الاقتراع الأكثري المتعدّد المقاعد ذات الدورة الواحدة، جاءت نتيجة هذا النظام تضخيماً في المقاعد في انتخابات مجلس الشيوخ في استراليا حيث تمّ اعتماده بين 1919 و1946، قبل أن يتمّ استبداله بالاقتراع النسبي للحصول على برلمان أكثر تمثيلاً كما انه لم يحصل حزب العمال الاسترالي على أي مقعد في العام 1925 على الرغم من حصوله على 45% من الأصوات في حين فاز بكافة المقاعد في العام 1943 مع 55.1% من الأصوات!

6- نظام الاقتراع الأكثري على مدى دورتين متعددة المقاعد

في ظلّ نظام مماثل، يتطلّب الانتخاب من الدورة الأولى الحصول على الأغلبية المطلقة من الأصوات. وإذا ما كان التنويع الانتخابي مسموحاً، يتمّ تنظيم الدورة الثانية لملء المقاعد التي بقيت شاغرة إثر الدورة الأولى فقط.

في حال اعتماد اللوائح المغلقة، يكون هناك احتمالان: بحيث يمكن السماح بدمج اللوائح في المرحلة الممتدّة بين الدورتين أو منع مثل هذا الإجراء. من شأن دمج اللوائح أن يسمح لأقلية ما بالانضمام إلى تحالف أكثري، وبالتالي الحصول على عدد مضخّم من المقاعد مما يعني حصول خلل في عدد الأصوات مقارنةً بعدد المقاعد. أما في حال تمّ حظر دمج اللوائح، يستحيل على التشكيلات السياسية للأقلية الترشّح بمفردها من الدورة الأولى.

لم تعد الأنظمة الديمقراطية التمثيلية تستخدم هذا النوع من الاقتراع لاختيار نوابها. آخر بلدٍ قام بذلك كان لكسمبورغ في العام 1918.

7- خلاصة حول أنظمة الاقتراع الأكثرية

بعض الخصائص المرتبطة بالنظام الأكثري:

* تترك مشاكل تقسيم الدوائر الانتخابية المجال مفتوحاً للتلاعب، بخاصّة في النظام الذي يعتمد دائرة أحادية. يُعرَف ذلك بعبارة "Gerrymander"، أي التلاعب باللغة الانكليزية، بحيث يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة مسيّسة تسمح بتوزيع الأصوات بما يصبُّ لصالح البعض ويلحق الإجحاف بالبعض الآخر.

* من شأن تحويل الأغلبية النسبية من حيث عدد الأصوات إلى أغلبية مطلقة من حيث المقاعد أن يضخّم عدد المقاعد التي يحتلّها الحزب المسيطر مقارنةً بالأصوات التي حصل عليها.

* ينتج عن ذلك إجحاف في تمثيل الأحزاب الأخرى يفوق الذي يلحق بالحزب الذي يحتلّ المركز الثاني.

* يبقى عدد المقاعد التي يحصل عليها كل حزب سياسي مرتبطاً إلى حد كبير بالتوزيع الجغرافي للأصوات التي حصدها.

* التصويت التفضيلي (أو الدورة الثانية) يشجّع أحزاب الأقلية على عقد الائتلافات الانتخابية في ما بينها، ما يعود على الأحزاب المعزولة بالخسارة.

* يتطلّب تساوي الناخبين أمام الاقتراع أن تكون كافّة الدوائر الانتخابية متساوية من الناحية الديموغرافية ومن حيث عدد المقاعد.

ينادي المدافعون عن الأنظمة الانتخابية الأكثرية بطابعها البسيط إذ تمنح الناخبين خياراً واضحاً يكمن في تداول قوتين سياسيتين على سدّة الحكم. ويترتّب عن ذلك حسب وجهة نظرهم حكومة متجانسة تقابلها معارضة متماسكة مكوّنة من القوة الأساسية الأخرى التي تستطيع بالتالي الاطلاع بدور الرقابة. وتنشأ سلطة الحزبين هذه من أنّ المقاعد المطروحة

تعود للطرف الذي يحصل على أغلبية نسبية، ما يمنحه عادةً الغلبة المطلقة ويجنّبه التفاوض مع أطراف الأقلية من أجل تشكيل ائتلاف معها.

في المقابل، يعتبر منتقدو الأنظمة الانتخابية الأكثرية أنها تروج لنظام لا يسمح للناخب سوى الاختيار بين أفراد ومجموعات عوضاً عن برامج وأحزاب، لذا يستند النظام في اختياره للمرشّحين إلى التركيبة التي تشجّع "المرشّح الأوفر حظاً في أن يتم قبوله". في وقت يعتبر المدافعون عن النظام الأكثري أنّ من شأن ذلك تعزيز تطوّر نظام مبني على الأحزاب والقوى حيث يتمحور النظام حول صلات القرابة أو العشيرة أو الصداقة عوضاً عن خط سياسي محدّد.

من الصعب على أي قراءة موضوعية لهذه المرافعة أن تدافع عن مثل هذا الكلام لأن سلطة الحزبين هذه تأتي على حساب الأحزاب الأخرى الأقلية التي تقصيها هذه الأنظمة عن التمثيل، وإن حصلت على نسبة مهمّة من الأصوات. وخير دليل على ذلك الانتخابات البريطانية في العام 1983 التي حصل فيها التحالف الاجتماعي الليبرالي الديمقراطي على 3% فقط من المقاعد على الرغم من فوزه بـ25% من الأصوات.

بالتالي، يسقط الدور المحوري الذي قد تضطلع به الأحزاب الصغيرة، ما يؤدّي إلى نقص في تمثيل كافّة شرائح المجتمع. وانعدام التعدّدية هذا داخل البرلمان يُسيء إلى التعدّدية نفسها التي تشكّل جوهر الديمقراطية. وسلطة الحزبين تشكل عاملا ينزع الصفة السياسية ويؤسس لحالة من اللامبالاة إزاء العملية الانتخابية حيث يشعر الناخب بانّ تصويته غير نافع ولا يستطيع التأثير بالتالي في عملية التمثيل البرلماني.

كما أنّ هذه السلطات تستبعد أي تمثيل منصف للأقليات العرقية أو

غيرها. ومن شأن هذا الإقصاء أن يزعزع استقرار النظام السياسي بمجمله حين يعيد التصرّف الانتخابي تصوير الانقسامات نفسها.

وسلطة الحزبين تزيد من استبعاد النساء من البرلمان نظراً للصيغة التي تعطي الأفضلية "للمرشّح الأوفر حظاً بالنجاح" حين يتعلّق الأمر بأحزاب سياسية يسيطر عليها الرجال بحسب التقليد.

على الصعيد العالمي، يُلاحظ أنّ أنظمة التمثيل النسبي تشهد انتخاب عدد أكبر من النساء مقارنةً بأنظمة التمثيل الأكثري. في هذا الإطار، كشفَ الاتحاد البرلماني في دراسة له بعنوان "النساء في البرلمانات: 1945–1995"، أنّ النساء يمثّلن في المتوسّط 11% من النواب في الدول الديمقراطية المستقرّة التي تطبّق النظام الأكثري في حين ترتفع هذه النسبة الوسطية إلى 20% في تلك التي تعتمد التمثيل النسبي.

تكمن المفارقة في أنّ حجّة اختيار التصويت لصالح أفراد، وليس لصالح أحزاب، تسمح بتطوير نظام أحزاب يخرج من نظام مبني على علاقات القرابة أو العلاقات بين العشائر. لكنّ جلّ ما يفعله هذا النوع من التصويت هو تشجيع إنشاء الأحزاب المبنية على عشيرة أو عرق أو مجتمع، وذلك على الرغم من الطابع الإقليمي لهكذا أحزاب إذ إنّ عدد المقاعد التي يفوز بها كلّ حزب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوزيع الجغرافي للأصوات التي حصدها.

كما ينجم عن هذه الظاهرة تضخّم "مناطق النفوذ الانتخابية"، وهي عادةً من خصائص القوى السياسية النافذة، والتي تعود إلى التركيز الجغرافي للأصوات وتضخيم تمثيل القوى الكبرى. يُضاف إلى ذلك فقدان الاهتمام بالسياسة وخاصة لدى أنصار التجمعات السياسية الصغيرة نتيجة انخفاض فرص نجاح مرشحيها، ما يزيدهم قناعةً بأنّ فوز مرشّح ما في الانتخابات لا

يتعلّق بقناعاته بقدر ما يرتبط بهويّته أو منشأه.

وأخيراً، قد يولّد هذا النظام حكومة ومعارضة لا تشعران بالتغيّرات التي تطرأ على الرأي العام وإهمال مطالب الفئات الأقلية التي لا تعتبرها الأحزاب الكبرى هدفاً انتخابياً إذ يكفي هذه الأحزاب الحصول على أغلبية نسبية من الأصوات لتبوّء السلطة.

IV– أنظمة الاقتراع النسبي

إن نظام الاقتراع النسبي مبني على مبدأ ينصّ على تمثيل التيارات المختلفة في كلّ دائرة على مقدار الأصوات المحدّدة التي حصدتها. على سبيل المثال، الحزب الذي نال 40% من الأصوات يجب أن يحصل على حوالي 40% من المقاعد تماماً كما على الحزب الذي حصد 3% من الأصوات أن يحصل على 3% من المقاعد. فغالباً ما يقال إن الطريقة الفضلى لاحترام النسبية هي الاقتراع بحسب اللوائح، أي بتقديم الأحزاب للوائح بأسماء مرشّحيها على الصعيد الوطني أو المناطقي يكون فيها عدد المرشّحين متساوياً بعدد المقاعد التي ينبغي ملؤها في كلّ دائرة. ويصوّت الناخب لصالح لائحة ما:

– تفوز اللائحة بعدد من المقاعد تبعاً لعدد الأصوات التي نالتها على صعيد الدائرة الانتخابية.

– يتمّ انتخاب المرشّحين وفقاً لموقعهم وترتيبهم على اللائحة.

هناك أساليب عدّة لتوزيع المقاعد وفقاً لمبدأ النسبية، وتنقسم إلى مجموعتين رئيستين هما أساليب الحاصل les méthodes par quotient(١)، وأساليب القاسم les méthodes par diviseur(٢)،

إضافةً إلى تنوّع أساليب توزيع المقاعد، يتميّز التمثيل النسبي بعدة أمور، ومنها عتبة الحد الأدنى المؤهل للتمثيل (العتبة) واللوائح المغلقة وغير المغلقة والتوزيع الانتخابي les listes bloquées et non bloquées et le panachage(٣) إلى جانب بعض الخصائص الأخرى(٤).

(1) أساليب الحاصل les méthodes par quotient

ينصّ هذا النوع من الأساليب على احتساب الكوتا الانتخابية، وهو عدد الأصوات الضرورية للحصول على مقعد ثمّ يُقسَم عدد الأصوات في كلّ لائحة على الكوتا الانتخابية. ويمثّل العدد الصحيح الذي تمّ الحصول عليه عدد المقاعد التي يحقّ لكل لائحة أن تحتلّها مقارنةً بالكوتا:

للكوتا الانتخابية 4 أنواع هي:

- **كوتا هير (Hare) أو الكوتا البسيطة:**

الكوتا = عدد الأصوات/عدد المقاعد، أي عدد الأصوات الذي تمّ الإدلاء بها مقسوم على عدد المقاعد التي ينبغي ملؤها.

- **كوتا هاغينباخ – بيشوف (Hagenbach-Bischo):**

الكوتا = عدد الأصوات/عدد المقاعد+1

- **كوتا دروب (Droop):**

الكوتا = (عدد الأصوات/(عدد المقاعد+1))+1

- **كوتا امبريالي (Imperiali):**

الكوتا = عدد الأصوات/عدد المقاعد+2

بعد هذه العملية، يبقى حتماً بعض المقاعد الشاغرة والأصوات غير

المستخدمة، وهي "البقايا" (أو الكسور) التي لم يتم احتسابها ضمن الكوتا. بالتالي، يتضمّن كلّ أسلوب ما يلي: احتساب الكوتا وطرق توزيع المقاعد غير المحتسبة ضمن الكوتا. عدد أساليب الاحتساب هذه ثلاثة، وهي:

أ- الصوت القابل للتجيير (نظام هير - Hare)

شكل هذا النظام أوّل أنظمة النسبية. وهو مبني على الترشيح الفردي في الدوائر الانتخابية التي لا تضمّ عدداً كبيراً من المقاعد (مقعدَين إلى خمسة مقاعد). على كلّ ناخب تدوين أسماء المرشّحين في دائرته الانتخابية على بطاقة الاقتراع وفقاً لأفضليتهم، ويُعلِن فوز المرشّحين الذي سجّلوا كوتا "هير" (Hare) أو الكوتا البسيطة واحتلّوا المرتبة الأولى من الترتيب بحسب الأفضلية، أمّا البطاقات الفائضة بعد فرز المرشّحين الفائزين، فتوزّع على المرشّحين الآخرين وفقاً لبقية الترتيب بحسب الأفضلية على بطاقات الاقتراع نفسها. يدافع أنصار النسبية في الدول الأنكلو-سكسونية عن هذا النظام على الرغم من صعوبة تطبيقه إذ يسمح للناخب بالتعبير عن خيار أفقي بين أحزاب متعدّدة في ما يتعلّق بمشكلة معيّنة. إلّا أنّه يعتمد في الانتخابات البرلمانية في بلدين فقط، إيرلندا ومالطا. ويؤخذ على هذا النظام بعض الشوائب منها افتراضه بأنّ الناخبين يتقنون الحساب ولديهم حدّ أدنى من التعلّم إضافة إلى العائق الذي قد تشكله صعوبة فرز الأصوات.

أخيراً، خلافاً للاقتراع بحسب اللوائح، يتضمّن هذا النظام خطر حصول

انقسام داخل الأحزاب إذ إنّ الانتخابات تؤدّي إلى تنافس مرشّحي الحزب الواحد بين أنفسهم إلى جانب منافستهم لمرشحي الحزب المعارض لهم.

أما في لبنان، فلا يمكن تطبيق هذا النظام سوى في إطار نظام الحصص الطائفية، وإلّا فيمكن أن ينتج عن ذلك تصويتا طائفيا كبيرا في وقت يجب أن ينتج من قانون الانتخاب المقبل تصويت ذات طابع وطني طالما أنّ هذه الحصص الطائفية موجودة. وقد يجد الناخب نفسه مضطرّاً للاختيار بين عدّة لوائح (برامج عمل) بحيث يتمّ احترام الحصص الطائفية من قِبَل مختلف الطوائف التي ينتمي إليها مرشّحو كلّ لائحة.

لذا من الواضح أنّ التصويت بحسب اللوائح يتلاءم أكثر والوضع اللبناني. في إطار التصويت بحسب اللوائح، يمكن اللجوء حينئذٍ إلى حلّين: "الكسر الأكبر" و"المعدّل الأقوى".

ب- أسلوب الكسر الأكبر la méthode de plus forts restes

يجوز هنا اختيار كوتا "هير" (الكوتا البسيطة) أو "دروب" أو "امبريالي". وبعد توزيع المقاعد التي حصل عليها كل حزب على أساس الحاصل، يتمّ احتساب الأصوات الفائضة ومنح المقاعد المتبقية للأحزاب التي سجّلت الكسر الأكبر.

يشجّع هذا الأسلوب الأحزاب السياسية. وهو من أقلّ الأنظمة إساءةً إلى اللوائح الصغيرة.

ويبدو أنّه من أكثر الأنظمة عدالةً حين يتمّ جمع النتائج بين الأصوات والمقاعد على مستوى بلدٍ ما. وهو معتمد في دول عدّة في أميركا اللاتينية كما في ليشتنشتاين وقبرص.

ج- أسلوب المعدّل الأقوى moyenne la méthode de la plus forte

يتم استخدام هذا الأسلوب لتحويل الأصوات إلى مقاعد في إطار أنظمة الاقتراع النسبية بحسب اللوائح. وهو مبني على احتساب الكوتا، لكن يجوز أن يكون مبنياً على أساليب القاسم.

يصبّ هذا الأسلوب بشكل واضح إلى جانب القوى السياسية الكبرى، وهو يطبّق حالياً في إسبانيا والبرتغال إيسلندا وإسرائيل وهولندا وفنلندا وتركيا وعدد من دول أميركا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا وجمهورية الدومينيكان وأوروغواي وفنزويلا) إضافةً إلى عدد من الدول الديمقراطية الحديثة في أوروبا الشرقية (بلغاريا وأستونيا ورومانيا).

في الدوائر الانتخابية التي لا تضمّ سوى عدد قليل من المقاعد (أي بمعدّل خمسة)، يمنح نظام الاقتراع هذا تفوّقاً ملحوظاً للقوى الكبرى من دون أن يترافق ذلك بالضرورة بإجحاف يلحق بكافة الأحزاب الصغيرة الحجم من دون استثناء. وخير دليل على ذلك الانتخابات التشريعية التي أجريت في إسبانيا في 1993.

	نسبة الأصوات	نسبة المقاعد	عدد المقاعد
الحزب الاشتراكي	39%	45.4%	159
الحزب الشعبي	35.1%	40.3%	141
الحزب الشيوعي	9.7%	5.1%	18
الحزب الكَتَالوني	5%	4.9%	17
الحزب الوطني الباسكي	1.2%	1.4%	5

(2) **أساليب القواسم** les méthodes par diviseurs

ينصّ المبدأ العام لهذه الأساليب على قسمة عدد الأصوات التي نالتها كلّ لائحة في الدائرة الانتخابية على تسلسل من الأرقام، أو القواسم. توزّع المقاعد على اللوائح بالترتيب التسلسلي للأعداد الناتجة من هذه العملية الحسابية.

أ- أسلوب هوندت (Hondt)

هذا الأسلوب مرادف تماماً لأسلوب المعدّل الأقوى.

اقترح "فيكتور هوندت" (Victor Hondt) العام 1882 في إطار هذا الأسلوب أن تكون سلسلة القواسم عبارة عن تسلسل الأرقام الصحيحة، أي 1، 2، 3، 4..الخ. والأرقام التي يحصل عليها كلّ حزب تساوي معدّل الأصوات مقارنةً بالمقاعد التي توزّع حينئذٍ وفقاً للمعدّلات الأقوى. ويُلاحظ هنا مرّة أخرى أنّ هذا الأسلوب يشجّع القوى والأحزاب الكبرى.

بالتالي، ينخفض الحدّ الأقصى لحاصل القسمة بين نسبة المقاعد ونسبة الأصوات التي نالها حزب معيّن. بمعنى آخر، يميل هذا الأسلوب إلى تفادي تمثيل عدد كبير من الناخبين بعددٍ قليل من المقاعد.

ب- أسلوب سانت - لاغ (Sainte-Lagüe)

اقترح عالم الرياضيات الفرنسي "سانت - لاغ (Sainte–Lagüe) هذا الأسلوب العام 1910، معتمداً سلسلةً القواسم التالية 1، 3، 5، 7..الخ عوضاً عن تسلسل الأرقام الصحيحة كما في الأسلوب الآنف الذكر.

يعتبر هذا الأسلوب في صالح الأحزاب والقوى الصغيرة الحجم مقارنة بالأسلوب السابق. كما يبدو أنّه المفضل لتوزيع مقاعد المجلس النيابي داخل الوحدات الجغرافية (الدول الأعضاء في اتحاد فيدرالي، المحافظات) إذ

لا يلحق الإجحاف بحقّ الوحدات الصغيرة. وبالتالي، يحشر الفرق بين نسبة المقاعد ونسبة الأصوات داخل حزب معيّن، بمعنىً آخر، يميل هذا الأسلوب إلى تقليص عدد الناخبين غير الممثلين.

لكن البعض اعتبر أنّ هذا الأسلوب يشجّع الأحزاب الصغيرة الحجم بشكل مفرط وآثروا تعديله ففيرّوا القاسم الأوّل – أي 1– ليصبح 1.4، ما يصعّب على حزب صغير الحجم الحصول على مقاعد. إلا أن هذا الأسلوب لا يتعارض ومصالح الأحزاب المتوسّطة، على الرغم من أنّه لا يشجّع الأحزاب الصغيرة الحجم، وهو يعتمد في السويد والنروج الدانمارك.

في ما يلي مثل وهمي لدائرة انتخابية ذات خمسة مقاعد، حيث ينقسم مئة ألف صوت بين أربعة أحزاب على الشكل التالي:

أ = 43.000، ب = 28.000، ج = 17.000، د = 12.000

وفي ما يلي نتائج توزيع المقاعد وفقاً لكلّ من الأساليب الأربعة:

أسلوب الكسر الأكبر:

الأحزاب	الأصوات	المقاعد وفقاً للكوتا	الكسور	المقاعد وفقاً للكسور	النتيجة
أ	43000	2	3000	0	2
ب	28000	1	8000	0	1
ج	17000	0	17000	1	1
د	12000	0	12000	1	1

أسلوب المعدّل الأقوى:

الأحزاب	الأصوات	المقاعد وفقاً للكوتا	الكسور	المقاعد وفقاً للكسور	النتيجة
أ	43000	2	3000	0	2
ب	28000	1	8000	0	1
ج	17000	0	17000	1	1
د	12000	0	12000	1	1

أسلوب هوندت (Hondt) القواسم = 1،2،3..الخ)

عدد أصوات الأحزاب/القواسم	1	2	3	4	5	المقاعد
أ	43000	21500	14333	10750	8600	3
ب	28000	14000	9333	7000	5600	1
ج	17000	8500	5666	4250	3400	1
د	12000	6000	4000	3000	2400	0

أسلوب سانت – لاغ (Sainte-Lagüe) (القواسم = 1،3،5،7..الخ)

عدد أصوات الأحزاب/القواسم	1	3	5	النتيجة
أ	43000	14333	8600	2
ب	28000	9333	5600	1
ج	17000	5666	3400	1
د	12000	4000	2400	1

أسلوب سانت – لاغ (sainte-Lagüe) (القواسم = 1.4، 3،5،7..الخ)

عدد أصوات الأحزاب/القواسم	1.4	3	5	النتيجة
أ	30714	14333	8600	2
ب	18571	9333	5600	2
ج	12142	5666	3400	1
د	8571	4000	2400	0

(3) معايير التمثيل النسبي

أ- عتبةالحد الأدنى المؤهل للتمثيل

تتمتّع كافّة الأنظمة الانتخابية بشروط تحديد نسبة مئوية معينة من الأصوات كعتبة مؤهلة للتمثيل في المجلس النيابي. أي بحدّ أدنى من الأصوات التي يجب أن يحظى بها حزب ما ليحظى بتمثيل ما. وقد تكون هذه الشروط:

- إمّا من نتيجة القانون (عتبة رسمية). 5% مثلاً في ألماني.
- إمّا نتيجة حسابية (عتبة عملية)، أي النسبة بين عدد المقاعد التي ينبغي ملؤها وعدد الأحزاب (او المرشحين).

تختلف الأهلية الرسمية بحسب الدول وفقاً لتحديدها على الصعيد الوطني أو على صعيد الدوائر الانتخابية. على الصعيد الوطني مثلاً، تحدّد هذه النسبة بـ1% في إسرائيل و3% في اليونان و8% في ليشتنشتاين. أمّا على صعيد الدوائر الانتخابية، فهي تحدّد بـ3% في إسبانيا و12% في السويد و12.5% في سريلانكا.

قد يهدف هذا الشرط إلى استبعاد تمثيل الأحزاب الصغيرة جداً أو فرض القيود على انتخاب الجماعات المتطرّفة كما في ألمانيا.

إلّا أنّ تأثيرات عتبة التمثيل قد تكون مهمّة، وقد تسيء بطريقة ما إلى

الصفة التمثيلية للبرلمان. خير مثالٍ على ذلك الانتخابات الألمانية التي أجريت العام 1969، حين حصل حزب النازيين الجدد اليميني المتطرّف على 4.3% من الأصوات لكنّه فشل في الدخول إلى البرلمان الاتحادي، ما أدّى إلى تجميد قسم من أصوات اليمين وجعله يحتلّ موقعاً أقلياً من حيث عدد المقاعد في مواجهة تحالف الحزب الاشتراكي والحزب الليبرالي.

إذا ما كان تحديد عتبة عالية نسبياً للانتخاب تستبعد الأحزاب الصغيرة، يُستحسن عدم اعتماد هذا الإجراء حين يتقاسم عدد من الأحزاب الصغيرةِ الحجم القاعدة الانتخابية نفسها ويفشلون جميعهم في تخطّي شروط الأهلية. لتفادي هذه المشكلة، تسمح العديد من الدول التي تعتمد الاقتراع النسبي بحسب اللوائح للأحزاب الصغيرة الحجم بالمشاركة في الانتخابات من خلال الاعتراف بحق التحالف الانتخابي. بالتالي، يحافظ كلّ حزب على كيان مستقلّ وبطاقة اقتراع خاصّة به لكن أصوات كافة الأحزاب التي عقدت تحالفاً انتخابياً تضاف إلى بعضها البعض. وإذا ما بلغ المجموع العتبة، تدخل هذه الأحزاب في إطار توزيع المقاعد. ويتمّ اعتماد هذا النظام في أوروبا وإسرائيل ويُطبَّق في بعض دول أميركا اللاتينية تحت اسم LEMA.

خلال الانتخابات البلغارية العام 1992، أدّى تحديد العتبة بـ4% إلى إقصاء حوالي ربع الأصوات (24.9%) عن أي تمثيل. في المقابل، تظهر نتائج الانتخابات في دول أوروبا الغربية الديمقراطية أنّ تحديد الأهلية بـ4% أو 5% لم ينتج عنه يوماً استبعاد تمثيل نسبة مرتفعة مماثلة من الأصوات، ممّا يرجّح احتمالين:

– في الدول التي هي في طور البناء الديمقراطي، قد يشكّل تحديد العتبة

عائقاً نظراً إلى صعوبة بناء تجمّعات القوى السياسية، إذ إنّ كلّ تشكيلة تسعى إلى تمثيل نفسها.

– في الدول حيث الديمقراطية مستقرّة، ليس لهذا الإجراء سوى تأثير محدود على النتائج. وبالتالي، يجوز اعتباره تعقيداً غير ضروري، لا بل اعتباطياً، ينبغي تفاديه.

ب– اللوائح المغلقة وغير المغلقة والتنويع الانتخابي
les listes bloquées et non bloquées et le panachage

إن غالبية أنظمة الاقتراع النسبية لا تعتمد سوى على لوائح مغلقة، حيث لا يستطيع الناخب تبديل ترتيب أسماء المرشحين فيتم انتخابهم وفقاً للترتيب الذي يحتلونه على هذه اللائحة.

يشكّل خيار اللوائح المغلقة الوسيلة الفضلى على الأمد الطويل من أجل تطّور التصرّفات الانتخابية إذ لا يتعلّق الأمر هنا بالتصويت لشخصية أو قائد ما، بل لبرنامج عمل معيّن. تلك هي إحدى القواعد الأساسية للتنظيم الرسمي للآليات الديمقراطية، ما يعني فصل الشأنين العام والخاص، والبحث عن الكفاءة والترفّع عن الاعتبارات الشخصية ونزع الطابع الفردي عن السلطة.

وفي ذلك إحدى وسائل محاربة الزبائنية وممارسة الرقابة من قِبَل المواطنين، إضافةً إلى توفير وسيلة تدفع التشكيلات والمسؤولين السياسيين إلى المنافسة في ما بينهم في سبيل المصلحة الوطنية، علماً أنّهم يسعون إلى الفوز بحصص من قاعدة انتخابية تعتبر الكفاءة المهنية من أولوياتها.

بالتالي، فإنّ هذا النظام يطلق عملية تحديث الحياة السياسية ويحقق

التنظيم الرسمي للتشكيلات السياسي ويبلور ظهور قوى سياسية جديدة. ولهذه العملية هدف مزدوج: إتمام عملية الانصهار الوطني ونشر الديمقراطية الفعلية في البلاد.

ومن الفوائد الكبرى الأخرى لنظام اللوائح المغلقة أنّه يسمح للأحزاب بإدراج أسماء مرشحين ما كانوا لينتخبوا بسهولة لو كانوا منفردين. وينطبق ذلك على النساء بشكل خاص في لبنان.

أمّا ما يؤخذ على هذا النظام، فهو أنّه لا يسمح للناخبين بتحديد هوية عضو اللائحة الذي سيمثلهم.

في المقابل، تلجأ بعض الدول إلى اللوائح غير المغلقة حيث يستطيع الناخبون تحديد الطرف السياسي الذي يختارونه، وأيضاً مرشحهم المفضّل داخل هذه اللائحة. صحيح أنّ هذا الخيار يحترم على ما يبدو حرية ممارسة الناخبين لخيارهم. لكن يترتّب عنه أحياناً عواقب مضرّة للغاية، إذ إنّ التنافس بين أعضاء الحزب ذاته قد يؤدّي إلى خلافات داخلية تشتّت هذا الحزب.

على صعيد آخر، لم تظهر أي حسنات من جراء ممارسة التنويع الانتخابي بين ميول مختلفة داخل لائحة واحدة. في سريلانكا مثلاً، فشلت محاولة الأحزاب الرئيسة بإدراج أسماء مرشحين من الأقلية "التاميل" في مواقع تسمح بانتخابهم، إذ إنّ عدداً كبيراً من الناخبين شطبوا أسماءهم عمداً لصالح مرشحين سريلانكيين (من غير التاميل) يحتلّون مراتب متراجعة على اللوائح.

أما في إطار نظام مبني على الحصص الطائفية، قد يفقد احترام الحصص على اللوائح الانتخابية أي معنى إذا كان الناخبون يشعرون بنوع من الخوف الطائفي والعرقي...

(4) خصائص التمثيل النسبي

أ- الوجه التمثيلي

إنّ الغرض الأساسي من اعتماد التمثيل النسبي هو زيادة حظوظ التمثيل الحقيقي والدقيق لكافّة شرائح المجتمع، بالتالي، ينبغي تأمين كافّة شروط التطبيق الصحيح لهذا التمثيل. هكذا، وفي إطار نظام تمثيل نسبي، كلّما اتّسعت مساحة الدوائر الانتخابية وازداد عدد المقاعد التي ينبغي ملؤها، كلّما اكتسب التمثيل طابعاً أكثر ديمقراطية إذ يحظى كلّ الأحزاب – حتى أصغرهم – بفرصة التمثيل في البرلمان. كما أن هذه الحاجة إلى دوائر انتخابية واسعة تنحو نحو الحد من تشتّت أصوات الأحزاب نظراً لضرورة بلورة تنظيم متطوّر لدرجة تسمح بتشكيل لوائح وتنظيم حملة انتخابية أكثر شمولية تتخطّى الأطر الضيّقة.

صحيح أنّ الدوائر الانتخابية الأصغر من حيث المساحة أو عدد السكان لا تلغي التأثير النسبي. لكنّ الدائرة الوطنية الواحدة تبقى الوسيلة الفضلى لرفع مستوى التمثيل إذ إنّ الحاصل الضروري للفوز بالانتخابات في هذه الحالة متدنٍّ للغاية. أمّا الحجّة التي تقول إنّ الدائرة الواحدة على صعيد الوطن قد تحدّ من درجة التواصل بين الناخبين وممثليهم، فإنها لا تطبّق في لبنان وتسقط في بلدٍ صغير على الصعيدين الجغرافي والانتخابي.

ب- التمثيل النسبي وتكاثر الأحزاب

من الواضح أن التمثيل النسبي يشجّع ظهور تنوع سياسي أوسع في البرلمان مقارنة مع أنظمة الاقتراع الأكثرية إذ يسمح بتمثيل أكثر عدلاً للأحزاب الصغيرة أو المتوسّطة الحجم كما يحدّ من التضخم في تمثيل الأحزاب الكبرى. لكن من الخطأ الاعتقاد بأنّ اعتماد نظام اقتراع نسبي

يؤدّي تلقائياً إلى ارتفاع كبير في عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان أو حتى يؤدّي إلى زعزعة استقرار النظام السياسي. ففي ذلك إفراط في تقدير تأثير نظام الاقتراع على هيكلية الأنظمة السياسية[7]. لكن هذا الاتهام لا أساس له فقد ساهم النظام النسبي المتطوّر (نائب لكل 60 ألف صوت) على العكس في تأخير استلام النازيين للسلطة إذ حال دون حصولهم على غالبية المقاعد في 1932 في حين أنّ اعتماد نظام أكثري على مدى دورة واحدة أو دورتين وبفضل شرذمة منافسيهم كان ليمنحهم الأغلبية المطلقة لحصولهم على 37.5% من الأصوات. ولم تسقط "جمهورية فايمار" بسبب اعتماد نظام الاقتراع النسبي، بل وقعت ضحية خلفية اجتماعية تاريخية جمعت بين الأزمة الاقتصادية وضعف الديمقراطيين في تلك الفترة.

ج- التمثيل النسبي والأحزاب التي تلعب الدور الفصل

في المقابل، يشجّع التمثيل النسبي ظهور وتشكل الأحزاب التي تلعب الدور الفصل. هكذا، غالباً ما تبقى الغالبية الحكومية مرتبطة بأحزاب صغيرة فتذهب بها باتجاه أو بآخر. بالتالي، تضمن تلك الأحزاب مشاركتها في الأكثرية الحكومية التي تساهم إلى حدّ كبير في تحديدها من خلال استراتيجيات التحالف التي تعتمدها[8].

على ضوء ذلك، يعتبر أنصار الاقتراع الأكثري أنّ التمثيل النسبي يمنح دوراً مبالغاً به لهذه الأحزاب والقوى الصغيرة والمتوسطة مقارنة

(7) وخير دليل على الاتهامات التي تنتقد التمثيل النسبي هو اتهام هذا النظام بالتسبّب بسقوط جمهورية فايمار في ألمانيا استلام هتلر للسلطة.

(8) إذا ما كانت بريطانيا العظمى تطبّق نظام اقتراع يعتمد على النسبية في انتخاب غرفة العموم، لكان الحزب الليبرالي احتلّ بشكل شبه دائم منصب الشريك الضروري للمحافظين أو لحزب العمّال.

بنفوذها الانتخابي الفعلي. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ الحزب الذي يلعب الدور الفصل، عليه في هذه الحالة، أخذ الرأي العام بالاعتبار لدى صياغة أي استراتيجية تحالف، هذا مع التنويه بأنه لا يحصل لاحقا على كافّة الحقائب الأساسية في الحكومة.

أخيراً، يمكن لهذه الأحزاب أن تضطلع بدور اعتدالي مفيد للغاية في إطار السياسة الحكومية إذ تتفادى فرض الأكثرية من الحزب المسيطر اعتماد إجراءات متطرّفة لا تتلاءم وإرادة أغلبية الناخبين. وغالباً ما يغيب هذا الدور في الأنظمة الأكثرية حيث يجوز لحزب واحد أن يفوز بالأغلبية المطلقة من الأصوات.

د- الوجه المالي والإداري

يستند حسن سير العملية الانتخابية إلى حد بعيد على قدرة البلد اللوجيستية على تنظيم العملية الانتخابية وعلى الوسائل المالية المتوافرة لهذا العمل.

في هذا الإطار، يوفّر نظام التمثيل النسبي بعض الحسنات. ومنها:

* التقسيم الانتخابي: أي نظام مبني على دوائر أحادية (نظام أكثري) يتطلّب عملية طويلة ومكلفة لتحديد هذه الدوائر. فالوحدات الصغيرة المساحة يجب أن تحظى بنسب متقاربة من المساحة والسكّان وتمثّل كلاًّ متماسكاً ومجموعة معينة من المصالح. هذا التقسيم ليس نهائياً بل يجب إعادة النظر به وفقاً لحركة النزوح السكاني. أمّا الأنظمة الأقل كلفة وتعقيداً من الناحية الإدارية، فهي أنظمة الاقتراع النسبي بحسب اللوائح إمّا لوجود دائرة انتخابية واحدة فقط على صعيد الوطن، وإمّا لتطابق الدوائر

الانتخابية الواسعة المساحة "المتعدّدة الأسماء" مع تقسيم "المحافظات" في البلاد.

* اللوائح الانتخابية: يشكّل تسجيل الناخبين العملية الأكثر تعقيداً وإثارة للجدل. وغالباً ما تكون الحلقة الأضعف في إدارة العملية الانتخابية، يشترط كلّ نظام مبني على دوائر انتخابية أحادية من الناخبين أن يكونوا مسجّلين في دائرتهم، ما يؤدّي إلى عملية تسجيل طويلة ومكلفة. في هذا الإطار، تولّد أنظمة الاقتراع النسبية بحسب اللوائح قدراً أقل من التعقيدات.

* بطاقة الاقتراع: لا يجب أن تكون بطاقات الاقتراع مبهمة لئلّا تثني الناخبين عن المشاركة ولا تزيد عدد البطاقات الباطلة. قد تكون البطاقات المستخدمة في الاقتراع النسبي مبسّطة للغاية (في حال اللوائح المغلقة) أو على العكس صعبة للغاية (في حال اعتماد التوزيع الانتخابي كما هو عليه الأمر في سويسرا).

* توعية الناخبين: كيفية ملء بطاقة اقتراع تقتضي تدريباً مختلفاً وفقاً للنظام المعتمد. هكذا، قد يبدو مبدأ التصويت التفصيلي معقّداً جدّاً بالنسبة للناخب خصوصاً إذا ما كان ترتيب المرشّحين كافّة بحسب الأفضلية إلزامياً كما في أستراليا، أو في حال اعتماد الاقتراع المختلط مع تعويض (تصويتين متزامنين)، كما في ألمانيا. وفي هذه الحال، تبرز بوضوح حسنات التمثيل النسبي بحسب اللوائح عند اعتماد اللوائح المغلقة.

* عدد الدورات الانتخابية وفرز الأصوات: يترتّب عن العملية الانتخابية في إطار أنظمة الاقتراع المختلطة آثار لوجيستية مهمّة تتعلّق بحسن سير

عملية الاقتراع وتدريب الطاقم المسؤول عنها. كما أن أنظمة الاقتراع الأكثرية التي تجري على مدى دورتين هي الأكثر صعوبةً وكلفة.

أمّا بالنسبة إلى فرز الأصوات، فإنّه الأسهل في النظام الاقتراع الأكثري في الدوائر الفردية وفي التمثيل النسبي بحسب اللوائح إذ يكفي جمع كافّة الأصوات التي حصدها كلّ حزب أو مرشّح. في المقابل، يجبر الاقتراع الأكثري المتعدّد الأسماء المراقبين على تعداد الأسماء مرّات عدّة لبطاقة انتخابية واحدة في حين أنّ الأنظمة مع أو من دون تعويض غالباً ما تتطلّب إجراء فرز بطاقتي اقتراع.

أخيراً، تزيد الأنظمة التفضيلية أو تلك التي تعتمد التوزيع الانتخابي من صعوبة فرز الأصوات.

***

تشكّل الانتخابات على صعيد الوطن بأسره عبئاً ثقيلاً بالنسبة إلى الإدارة، وهو مرتبط بالتاريخ والخبرة التي تتمتّع بها هذه الإدارة إلى جانب الموارد المتوافرة لديها. أما العوامل الرئيسية التي تحدد حجم النفقات فهي:

حجم الدوائر الانتخابية، اللوائح الانتخابية، بطاقات الاقتراع، التدريب على التصويت، عدد دورات الاقتراع، فرز الأصوات.

أما إذا تم اعتماد كل من هذه العوامل الست، يتبيّن أنّ أنظمة الاقتراع النسبية بحسب اللوائح، وبخاصّة الأنظمة ذات اللائحة الوطنية المغلقة، هي الأقل كلفةً من حيث الإدارة والأقل ضغطاً على الموارد الإدارية.

لذلك يحلّ من بعدها بالتراتب، الاقتراع الأكثري في دوائر فردية أنظمة الاقتراع الأحادي غير القابل للتجيير والاقتراع الأكثري المتعدّد المقاعد

والاقتراع التفضيلي ثمّ الاقتراع الأحادي القابل للتجيير فأنظمة الاقتراع المركبة مع أو من دون تعويض، وأخيراً أنظمة الاقتراع الأكثري على دورتين انتخابيتين التي تُعتبر الأصعب من الناحية الإدارية.

الفصل الثاني

النماذج التطبيقية

يعكس ترتيب النماذج التطبيقية الواردة أدناه، تراتبية في الأفضلية التي تمنحها "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" للنظام الانتخابي الذي تقترح تطبيقه في لبنان، فتتبنّى الجمعية النظام الانتخابي الوارد في النموذج الأول وتمنحه الأفضلية على الأنظمة الأخرى.

النموذج الأول

لبنان دائرة انتخابيّة واحدة

نظام نسبي من دون توزيع طائفي أو مناطقي للمقاعد

* يرتكز هذا النموذج، على نظام التمثيل النسبي، الذي يمنح كلّ حزب أو تجمّع سياسي عدداً من المقاعد يتناسب مع قوّته العدديّة، وفقاً للنسبة التي يحصل عليها من الأصوات المحتسبة للمقترعين.

* يتميّز هذا النموذج بإلغائه القيود الطائفيّة أو المناطقيّة في توزيع المقاعد على المرشّحين، الأمر الذي يؤمّن الدقّة في تمثيل المجموعات والأحزاب السياسيّة في مجلس النوّاب.

* تُحترم في هذا النموذج "كوتا نسائيّة" في لوائح الترشيح، ولا نقصد بالكوتا النسائيّة في اللوائح، تخصيص مقاعد معيّنة في مجلس النوّاب للنساء[1]، إنّما إجبار اللوائح على تخصيص مقاعد معيّنة فيها، للنساء. ذلك لأنّ "الكوتا النسائيّة" في لوائح الترشيح ترفع من فرص المرأة بالمشاركة المباشرة في الحياة السياسيّة اللبنانيّة، عبر منحها الإمكانات العمليّة للوصول إلى البرلمان اللبناني. فتحصل المرأة، بحسب هذا النظام، على مقعد من كلّ ثلاثة مقاعد على لوائح الترشيح كحدّ أدنى. أي تحصل على 128÷3=42.66، أي على 42 مقعداً كحدّ أدنى من كلّ لائحة مكتملة تترشّح للوصول إلى المجلس النيابي.

(1) مّما قد يسيء، بحسب البعض، إلى مبدأ المساواة بين المواطنين.

* يحقّق هذا النموذج الهدف الذي سعى إليه المشترع اللبناني في المادّتين 24 و95[2] من الدستور، اللتين نصّتا على أنّ قانون الانتخاب الذي نسعى إليه هو قانون يخرج عن القيد الطائفي[3]، وهو ما نقترحه في هذا النموذج. وأنّ التوزيع الطائفي للمقاعد في مجلس النوّاب، انتقالي ومؤقّت، إلى أن يصار إلى إلغاء الطائفيّة السياسيّة[4].

(2) تنصّ المادّة 24 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقرار129 تاريخ 1943/3/18 وبالقانون الدستوري الصادر في 1947/1/21 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21)، على ما يلي: ""يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء. وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ – بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب – نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج – نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة".

كما تنصّ المادّة 95 من الدستور (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1943/11/9 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21) على ما يلي: "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ – تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب – تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أي وظيفة لأي طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

(3) المادّة 24 من الدستور اللبناني الواردة أعلاه.

(4) المادّة 95 من الدستور اللبناني الواردة أعلاه.

* يُفضّل في حال تطبيق هذا النظام أن تكون اللوائح مكتملة، وإلا يشترط أن تتكوّن اللائحة من حدّ أدنى من المرشّحين لا يقلّ عن 30 مرشّحاً، وأن يكون عدد أعضائها قابلاً للقسمة على الرقم 3، لكي لا نقع في مشكلة عند احتساب عدد المقاعد المخصّصة للنساء على كلّ لائحة. أي لكي لا تحصل النساء على عدد أقلّ من المقاعد المخصّصة لهنّ على لوائح الترشيح (مثلاً إذا تشكّلت لائحة من 32 مرشّحاً تحصل النساء على 10 من مقاعدها، بينما إذا تشكّلت هذه اللائحة من 33 مرشّحاً، عندها ستحصل النساء على 11 مرشّحاً بدلاً من 10).

* من الممكن أن نشترط حصول اللوائح على حدّ أدنى من الأصوات لكي تحصل على مقاعد في مجلس النوّاب، على أن لا يكون هذا الحدّ الأدنى أقلّ من 2% من أصوات المقترعين[5]، وذلك لكي نوازن بين الدقّة في تمثيل المجموعات الصغيرة، وعدم توزيع المقاعد داخل المجلس، على نوّاب منفردين لم يصلوا إلى المجلس ضمن تكتّل معيّن يسعى لتطبيق مشروعه السياسي، الأمر الذي يُضعف قدرة هذا المجلس على التوافق لتشكيل حكومة، ولقيامه بمهامه التشريعيّة. كما أنّ إفساح المجال أمام المجموعات الصغيرة جدّاً بالوصول إلى مجلس النوّاب، قد يمنح هذه المجموعات القدرة على المناورة عند تأليف الحكومة، وبالتالي يساهم في منحها نفوذاً سياسيّاً يفوق حجمها الحقيقي. لذا اقترحنا إمكانيّة حصول اللوائح على حدّ أدنى من الأصوات (2٪) للوصول إلى مجلس النوّاب.

* من الممكن أن تكون اللوائح التي تترشّح على أساسها الأحزاب والقوى السياسيّة في هذا النظام "مقفلة"، أي لا يستطيع المرشّح أن يعدّل في ترتيب أسماء مرشّحي اللائحة ولا يمكنه أن يشطّب أسماء بعض المرشّحين ليبدّلها

(5) 2% من الأصوات تؤدّي، في النظام النسبيّ، إلى حصول اللائحة على 2% من المقاعد أي ما يتراوح عملياً بين المقعدين، و3 مقاعد في مجلس النوّاب اللبناني المكوّن من 128 نائباً.

بأسماء أخرى، أو قد تكون اللوائح "شبه مقفلة" أي يمنح الناخب القدرة على اختيار مرشّحه المفضّل في لائحة معيّنة، فيصوّت إمّا لهذا المرشّح[6] أو للائحة كاملة. والصوت الذي يمنحه المقترع لمرشّحه المفضّل يساعد هذا المرشّح في الحصول على أحد المقاعد المخصّصة للائحته في مجلس النوّاب، وذلك بعد توزيع هذه المقاعد على اللوائح (كما سنوضح في المثال التطبيقي لاحقاً).

* في حال شغور أحد مقاعد مجلس النواب، بعد انتهاء العملية الانتخابية، بسبب وفاة أحد النواب أو استقالته أو فقدانه الأهلية أو غير ذلك، يُمنح هذا المقعد إلى المرشح الخاسر الأول على لائحة النائب المنتهية ولايته.

تتوزّع المقاعد على اللوائح في بحسب هذا النموذج، وفق قاعدتين أساسيّتين[7]، لكلّ منهما فوائدها وسيّئاتها، وهما "قاعدة الكسر الأكبر"règle du plus grand reste و"قاعدة المعدّل الأقوى"[8] règle du plus fort moyen، كما سنوضح في الأمثلة التطبيقيّة التالية.

I- في توزيع المقاعد على اللوائح:

1- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر(règle du plus grand reste):

- تحصل كلّ لائحة، في النظام النسبي، على عدد من المقاعد في مجلس النوّاب يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة في الانتخابات.

(6) يَمنح في هذه الحالة صوته للائحة كاملة، عند توزيع المقاعد على اللوائح.

(7) علماً أنّه يمكننا توزيع المقاعد على اللوائح انطلاقا من قواعد أخرى، من أبرزها "قاعدة القواسم". ولكنّنا فضّلنا التركيز على القاعدتين الأساسيتين المعتمدتين إجمالاً في توزيع المقاعد على اللوائح في نظام التمثيل النسبي.

(8) سوزان عازار وكمال فغالي، "صوت واحد بتفاسير كثيرة: خصائص الصيغ الانتخابيّة ومفارقاتها"، الطبعة الأولى – 2005، دار "مختارات"، ص51–60.

– الكوتا الانتخابيّة: هي عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين ÷ عدد المقاعد.

– للقيام بتوزيع المقاعد على اللوائح، تحصل على مقعد في مجلس النوّاب، كلّ لائحة حصدت عدداً من أصوات المقترعين يوازي قيمة "الكوتا الانتخابيّة". فيصبح إجمالي عدد المقاعد التي تحصل عليها كلّ لائحة يوازي عدد المرّات التي حصلت عليها اللائحة على "الكوتا الانتخابيّة".

– بحسب قاعدة الكسر الأكبر، تحصل كلّ لائحة، في المرحلة الأولى، على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا الانتخابيّة.

– ومن ثمّ توزّع، في المرحلة الثانية، المقاعد المتبقيّة على اللوائح التي حصلت على الكسر الأكبر plus grand reste.

سنتناول في هذا النموذج طريقتين في احتساب الكوتا الانتخابيّة[9]: احتساب "الكوتا البسيطة" واحتساب "كوتا دروب"Droop، موضحين الاختلاف في توزيع المقاعد على اللوائح عند اختلاف نوع الكوتا المعتمدة.

أ– الكوتا البسيطة:

إذا اعتمدنا في تطبيق هذه القاعدة "الكوتا البسيطة" (أي مجموع الأصوات ÷ عدد المقاعد)؛ تحصل كلّ لائحة على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة.

ويتمّ، بعد ذلك، توزيع المقاعد المتبقّية استناداً إلى الكسور التي حصلت عليها كلّ لائحة (reste)، فتحصل على هذه المقاعد، اللوائح التي حصدت الكسر الأكبر (le plus grand reste).

(9) علماً أنّه توجد أنواع أخرى من الكوتا مثل "كوتا المزدوجة" أو غيرها.

مثال (1)

اسم اللائحة	المرحلة الأولى: عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا البسيطة	عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى	عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى = (الكوتا الانتخابيّة) × (عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى)	الكسور = (عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة) − (عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى)	عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الثانية	العدد النهائي للمقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة
اللائحة الأولى	187500÷3500= 53.571	53	53×3500= 185500	187500−185500= 2000	0	53
اللائحة الثانية	159650÷3500= 45.614	45	45×3500= 157500	159650−157500= 2150	1	46
اللائحة الثالثة	87450÷3500= 24.986	24	24×3500= 84000	87450−84000 = 3450	1	25
اللائحة الرابعة	13400÷3500= 3.829	3	3×3500= 10500	13400−10500= 2900	1	4
المجموع	448000	125			3	128

وهكذا نكون قد وزّعنا في المرحلة الأولى 53+46+25+4=125 مقعداً، ويتبقّى لنا 3 مقاعد غير موزّعة تحصل عليها اللوائح التي حصلت على العدد الأكبر من الكسور. وفي هذه الحالة الافتراضية التي تحدّثنا عنها، ستحصل كلّ من اللوائح الثانية والثالثة والرابعة على المقاعد المتبقّية[10]، لأنّها حصلت على العدد الأكبر من الكسور.

ب- كوتا دروب (Droop):

أمّا في حال اعتمدنا نوعاً آخر من الكوتا أو طريقة أخرى في احتساب الكوتا الانتخابيّة، مثل "كوتا دروب"[11] Droop، سنرى أنّ توزيع المقاعد سيختلف بعض الشيء.

وتحتسب كوتا دروب كما يلي:

كوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1، إذ كلّما خفضنا قيمة الكوتا (الكوتا البسيطة قيمتها أكبر من "كوتا دروب" Droop)، انخفض عدد الأصوات غير الموزّعة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض تمثيل المجموعات الصغيرة[12]، والعكس بالعكس.

---

(10) في حالات استثنائية جدّا، قد تتعادل لائحتان في عدد الأصوات غير الممثّلة (أي في الكسور)، لذا من الممكن أن نلجأ عند ذلك إلى القرعة لاختيار اللائحة التي سوف تحصل على المقعد غير الموزّع.

(11) أطلق على هذه الطريقة في احتساب الكوتا الانتخابيّة اسم "كوتا دروب" نسبة إلى المحامي وعالم الرياضيّات الإنكليزي هنري دروب الذي ابتكرها. وقد حاول دروب أن يعمد إلى تقليص قيمة الكوتا لكي يضعف إمكانيّة المجموعات الصغيرة بالوصول إلى البرلمان. كما حاول دروب عبر إضافته رقم 1 على الجواب النهائي أن لا يقع في بعض الحالات الاستثنائيّة التي يزيد فيها عدد المقاعد التي تحصل عليها اللوائح، على عدد المقاعد التي يجب توزيعها.

(12) ذلك لأنّ هذه المجموعات الصغيرة لم تستعمل أصواتها في المرحلة الأولى من عمليّة التوزيع، لأنّها لا تستطيع إجمالاً أن تجمع عدداً من الأصوات يوازي الكوتا، ويتبقّى لها بالتالي عدداً كبيراً من الكسور قد يفوق الكسور المتبقيّة للمجموعات واللوائح القويّة.

سنعيد في ما يلي احتساب توزيع المقاعد على اللوائح الأربع مع اعتمادنا "كوتا دروب"، وسنرى كيف سيأتي اعتماد هذه الكوتا، إلى حدّ ما، لمصلحة المجموعات الكبيرة.

مثال (2)

اسم اللائحة	المرحلة الأولى: عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب	عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى	عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى = (الكوتا الانتخابيّة) × (عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى)	الكسور = (عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة) – (عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى)	عدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الثانية	العدد النهائي للمقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة
اللائحة الأولى	=3473.868÷187500 53.974	53	=3473.868×53 184115.004	–187500 =184115.004 3384.996	1	54
اللائحة الثانية	=3473.868÷159650 45.957	45	=3473.868×45 156324.06	=156324.06–159650 3325.94	1	46
اللائحة الثالثة	=3473.868÷87450 25.174	25	=3473.868×25 86846.7	=86846.7–87450 603.3	0	25
اللائحة الرابعة	=3473.868÷13400 3.857	3	=3473.868×3 10421.604	=10421.604–13400 2978.396	0	3
المجموع	448000	126			2	128

وفي مقارنة لعدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ من اللوائح الأربع المذكورة سابقاً عند اعتمادنا الكوتا البسيطة أو "كوتا دروب"، نورد ما يلي:

	توزيع المقاعد (بحسب الكوتا البسيطة)	توزيع المقاعد (بحسب "كوتا دروب")
اللائحة الأولى	53	54
اللائحة الثانية	46	46
اللائحة الثالثة	25	25
اللائحة الرابعة	4	3

تُظهر هذه المقارنة أنّ اعتماد "كوتا دروب" في احتساب توزيع المقاعد على اللوائح، أتى لمصلحة اللائحة الأولى التي حصدت العدد الأكبر من أصوات المقترعين، منتزعة هذا المقعد من اللائحة الرابعة (اللائحة الأضعف) التي كان بإمكانها أن تحصل عليه في حال اعتمدنا الكوتا البسيطة.

2- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen):

سنتناول في ما يلي تطبيق قاعدة المعدّل الأقوى، وفق طريقتين، الأولى طريقة "هاغنباخ بيشوف" والثانية طريقة "بالينسكي – يونغ".

أ- بحسب طريقة هاغنباخ:

– تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب (من دون أن نأخذ الكسور في هذه الطريقة بعين الاعتبار).

– إذا بقيت مقاعد غير موزّعة، نضيف +1 على عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى، ونقسم مجدّداً عدد أصوات كلّ لائحة على عدد المقاعد التي حصلت عليها في المرحلة الأولى +1 (المقاعد الموزّعة+1)، ثمّ نقارن النتائج ونمنح أوّل مقعد متبقي للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر.

– إذا بقيت لدينا أيضاً مقاعد غير موزّعة، نعيد الكرّة، فنضيف من جديد +1 على عدد مقاعد كلّ لائحة ونقسم عدد أصوات هذه اللائحة على (عدد مقاعدها+1)، ونمنح المقعد غير الموزّع للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر، وهكذا دواليك إلى أن يكتمل توزيع المقاعد.

مثال (3)

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ كوتا دروب		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزعة + 1)		المرحلة الثالثة عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزعة + 1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	187500	53.974	53	187500÷54 = 3472.223	1	187500÷55 = 3409.091	–	54
اللائحة الثانية	159650	45.957	45	159650÷46 = 3470.652	–	159650÷46 = 3470.652	1	46
اللائحة الثالثة	87450	25.174	25	87450÷26 = 3363.462	–	87450÷26 = 3363.462	–	25
اللائحة الرابعة	13400	3.857	3	13400÷4 = 3350	–	13400÷4 = 3350	–	3
المجموع	448000		126		1		1	128

ب- بحسب طريقة بالينسكي - يونغ:

- تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة (من دون أن نأخذ الكسور بعين الاعتبار).

- في المرحلة الثانية يقسم عدد أصوات كلّ لائحة مجدّدا على عدد المقاعد التي حصل عليها كلّ منهم +1 ولمرّة واحدة فقط، ومن ثمّ توزّع المقاعد على اللوائح التي تحصل على المعدّل الأقوى.

مثال (4)

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ الكوتا البسيطة		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	187500	53.571	53	187500÷54 = 3472.223	1	54
اللائحة الثانية	159650	45.614	45	159650÷46 = 3470.652	1	46
اللائحة الثالثة	87450	24.986	24	87450÷25 = 3498	1	25
اللائحة الرابعة	13400	3.829	3	13400÷4 = 3350	_	3
المجموع	448000		125		3	128

إنّ المقارنة بين عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة بحسب طريقة هاغنباخ وبالينسكي تظهر أنّ كلّ اللوائح حصلت على العدد نفسه من المقاعد في الطريقتين. ولكن قد تلجأ بعض الأنظمة الانتخابيّة

إلى اعتماد طريقة بالينسكي – يونغ، لأنّه، وبحسب هذه الطريقة، لا يمكن للائحة الواحدة أن تحصل على أكثر من مقعد واحد في المرحلة الثانية، ما يساهم في عدم تضخيم الحجم الفعلي للوائح والتجمّعات الكبرى.

وفي مقارنة لعدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة، في كلّ من الطرق الأربع في توزيع المقاعد على اللوائح المذكورة أعلاه نورد ما يلي:

	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (الكوتا البسيطة)	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (كوتا دروب)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة هاغنباخ)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة بالينسكي – يونغ)
عدد مقاعد اللائحة الأولى	53	54	54	54
عدد مقاعد اللائحة الثانية	46	46	46	46
عدد مقاعد اللائحة الثالثة	25	25	25	25
عدد مقاعد اللائحة الرابعة	4	3	3	3

بعد توزيع المقاعد على اللوائح، توزّع كلّ لائحة المقاعد على مرشّحيها، وذلك بحسب نوع اللائحة المعتمدة في النظام الانتخابي، سواء كانت لوائح "مقفلة" أو "شبه مقفلة".

II– في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها:

يختلف إذا توزيع المقاعد على المرشّحين ضمن اللائحة الواحدة، باختلاف نوع اللائحة التي قرّرنا اعتمادها في النظام الانتخابي.

ففي حال كانت اللوائح مقفلة، سيحدّد الحزب أو الأحزاب والمجموعات المتحالفة في لائحة واحدة، ترتيب أسماء المرشّحين من دون أن يحقّ للمقترع أن يغيّر بنفسه هذا الترتيب.

ففي المثال الذي أوردناه سابقاً (مع اعتماد الكوتا البسيطة) يصل إلى مجلس النوّاب أوّل 53 مرشحّاً على اللائحة الأولى وأوّل 46 مرّشحاً على اللائحة الثانية.... وهكذا دواليك.

أمّا إذا كانت اللوائح شبه مقفلة، فترتّب الأحزاب لائحتها بنفسها، ومن ثمّ يمنح المقترع صوتاً واحداً، يعطيه إمّا للائحة بكاملها وإمّا لمرشّح واحد على هذه اللائحة يفضّله على الآخرين، ويعتبر صوته في هذه الحالة تصويتا للائحة بأكملها.

تأخذ اللائحة عدداً من المقاعد يوازي عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا. وفي احتسابنا لعدد الأصوات التي أخذتها اللائحة، نحتسب الأصوات التي منحت للائحة بأكملها بالإضافة إلى الأصوات التفضيليّة التي مُنحت لمرشّحي هذه اللائحة.

وفي تفصيلنا لكيفيّة توزيع مقاعد اللائحة شبه المقفلة على مرشّحيها، نورد ما يلي:

– علينا أن نذكّر أنّ ترتيب المرشّحين على اللائحة شبه المقفلة، تحدّده هذه الأخيرة مسبقاً ولا يستطيع المقترع أن يغيّره.

– يُحتسب في البداية لكلّ مرشّح عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها.

– ومن ثمّ يُحتسب عدد الأصوات التي منحت للائحة بأكملها من دون تفضيل مرشّح على آخر.

– يضاف للمرشّح الأوّل، على عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها، عدد الأصوات التي يحتاج إليها ليحصل على الكوتا ويفوز بالمقعد الأوّل المخصّص للائحته في المجلس النيابي.

– نأخذ الأصوات التي يحتاجها المرشّح للحصول على الكوتا من مجموع الأصوات التي منحت للائحة بأكملها.

– في حال لم يكن هذا المرشّح بحاجة إلى أصوات اللائحة (أي أنّ الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها توازي أو تفوق الكوتا) ننتقل مباشرة إلى المرشّح التالي ويعتبر المرشّح الأوّل فائزاً.

– نضيف للمرشّح الذي يأتي في المرتبة الثانية، بحسب ترتيب اللائحة، عدد الأصوات التي يحتاجها للحصول على الكوتا ولكي يفوز بالمقعد الثاني المخصّص للائحته من مجموع الأصوات التي منحت للائحته (إذا كان بحاجة إلى هذه الأصوات) وننتقل بعدها إلى المرشّح الثالث على اللائحة.. وهكذا دواليك، إلى أن يصبح عدد الأصوات المتبقيّة للائحة، والمضافة على عدد الأصوات التفضيليّة لمرشّح على اللائحة، أقلّ من الكوتا المطلوبة للفوز بمقعد نيابي.

– عندها وإذا لم يكن قد اكتمل بعد عدد المقاعد المخصّصة للائحة، يفوز بهذه المقاعد المرشّحون الذين حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات التفضيلية.

مثال (5)

عدد المقاعد التي يجب توزيعها = 9

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 9000

الكوتا البسيطة = 9000 ÷ 9 = 1000

عدد مرشّحي اللائحة (أ) = 9

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) هو 2000 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 1000 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة هو 3000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (أ) = عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 3000/1000 = 3 مقاعد.

توزّع اللائحة أصواتها على مرشّحيها على الشكل التالي:

المرشّحون	الأصوات التفضيليّة للمرشّحين	توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها	مجموع الأصوات	النتيجة
الأوّل	140	860	1000	فائز
الثاني	23	977	1000	فائز
الثالث	25	163	188	خاسر
الرابع	160	_	160	خاسر
الخامس	12	_	12	خاسر
السادس	56	_	56	خاسر
السابع	2	_	2	خاسر
الثامن	540	_	540	فائز
التاسع	42	_	42	خاسر
المجموع	1000	2000	3000	

كما نرى، لقد فاز ضمن هذه اللائحة المرشّحان الأوّل والثاني لأنّهما حصلا على الكوتا بعد توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها، وفاز المرشّح الثامن لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات؛ ذلك لأنّ المرشّح الثالث على اللائحة لم يتمكّن من الحصول على الكوتا بعد توزيع اللائحة أصواتها على المرشّحين، كما أنّه لم يتمكّن من تجميع العدد الأكبر من الأصوات على لائحته، حتّى بعدما حصل على 163 صوتاً من أصوات لائحته، ففاز المرشّح الثامن.

من هنا نرى أنّ اللوائح شبه المقفلة تمنح المقترع القدرة على إعادة ترتيب اللائحة بطريقة غير مباشرة، وبالتالي اختيار مرشّحه المفضّل.

III– الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النموذج:

لا يمكننا أن ننكر أهميّة أيّ نظام انتخابي وانعكاساته الإيجابيّة والسلبيّة على الحياة السياسيّة في لبنان، من دون أن نغالي في تحميل هذا النظام مسؤوليّة الكثير من المشكلات السياسيّة التي يعانيها لبنان، ومن دون أن نتوقّع منه أن يكون الدواء الوحيد لها.

لكن يبقى أنّ تفضيلنا لأيّ نظام انتخابي على نظام آخر، يبنى على أساس تقديراتنا للنتائج المتوقّعة من جرّاء تطبيقه. فقد نخطئ في بعضها ونصيب في البعض الآخر، ولكنّ الأهمّ أن نعتمد نظاماً يؤمّن ديناميكيّة تساعد على التغيير. ونترك للمعطيات الأخرى التي تميّز الحياة السياسيّة في لبنان، أن تسير بهذا التغيير في الاتجاه الذي تريد.

من أبرز الانعكاسات السياسيّة المحتملة لاعتماد "لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، مع نظام نسبي من دون قيد طائفي أو مناطقي يحترم الكوتا النسائيّة في لوائح الترشيح" أنّه:

* يشجّع على بناء تحالفات بين الأحزاب والتجمّعات السياسيّة، على مستوى الوطن لا على مستوى الأشخاص أو الطوائف أو المناطق. إذ يتشارك هذا النظام مع الأنظمة الأخرى في الحسنات التي يؤمّنها اعتماد اللوائح المقفلة وشبه المقفلة التي تساعد في تشجيع الكتل على اعتماد برامج انتخابيّة على مستوى الوطن. وفي الحسنات التي يؤمّنها النظام النسبي من تمثيل دقيق للتجمّعات السياسيّة، ومن مساهمته في تحويل الانتخابات من "تصويت للأشخاص" إلى "تصويت للأفكار"[13] ولبرامج سياسيّة، ويوجّه

(13) Jean Marie Cotteret et Claude Emeri, “Les systèmes électoraux”, PUF, Que Sais je? No1382, 4ème édition, 1983, p.73.

ضربة قوّية للزبائنيّة السياسيّة، التي لن يفلح المروّجون لها بالوصول إلى البرلمان لمجرّد أنّهم قدّموا "الخدمات" لأبناء دائرتهم الصغيرة أو لأبناء مذهبهم.

* يؤمّن هذا النظام أوسع الاحتمالات لتغيير الأنماط الانتخابيّة، لذا ارتأت "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات" تفضيل هذا النظام الانتخابي على الأنظمة الأخرى.

* يسهّل احتساب توزيع المقاعد على اللوائح، إذ لا يشترط هذا النظام احترام التوزيع الطائفي أو المناطقي للمقاعد.

* قد يعتقد البعض أنّ تطبيق هذا النموذج سوف يؤدّي إلى خضوع اللوائح لأصحاب المال، مموّلي هذه اللوائح الذين سيحصلون على المراتب المتقدّمة فيها، إلا أننا نشترط عند تطبيق هذا النموذج (أو أيّ نموذج آخر من النماذج الواردة لاحقاً) أن تحدّد المبالغ التي يمكن للوائح أن تستعملها في العمليّة الانتخابيّة، وتأسيس هيئة مستقلّة تنظّم الانتخابات وتشرف على صرف الأموال خلال العمليّة الانتخابيّة.

* يجرّد هذا النظام الناخب اللبناني من مرجعيّاته العائليّة والمناطقيّة في السياسة، ويتركه بمواجهة مرجعيّته الطائفيّة والسياسيّة.

* قد يصعب على "الطائفة"، في ظلّ هذا النظام، أن تحافظ على كيانيّتها الانتخابيّة، عبر التوزع النسبي للتمثيل "الطائفي"، الأمر الذي يساهم تدريجاً في بناء تكتّلات وطنيّة مختلطة، وفي تقوية المواطنية. قد يساعد هذا النظام إذا في تأسيس مرحلة جديدة من الحياة السياسيّة في لبنان، ينتقل فيها الصراع على السلطة من صراع بين الطوائف إلى صراع بين الأحزاب والتجمّعات السياسيّة.

* من جهة أخرى، قد تكون الانعكاسات السياسيّة المحتملة لهذا النظام مغايرة لما أوردناه، إذ قد يجبر أبناء المذهب الواحد أو بالأحرى أبناء الطائفة الواحدة على التكتّل ضمن لوائح متراصة خوفاً من خسارة التمثيل السياسي لطائفتهم، وقد يحاول المرشّحون تغذية الخطاب الطائفي من أجل استقطاب الناخبين بحجّة المحافظة على موقع طائفتهم وتمثيلها السياسي. ولكنّ هذا الأمر لن يكون سهلاً، لأنّ بعض الطوائف ستختار التحالف في ما بينها لتحصد أكبر عدد ممكن من مقاعد مجلس النوّاب ولتواجه تكتّلات طائفيّة أخرى، كما من الممكن أن تعدّل الطوائف في خطابها وسلوكها الطائفي لكي تستقطب الأصوات غير المنظّمة من الطوائف الأخرى، الأمر الذي يجعل من الخطاب السياسي لهذه التكتّلات أكثر اعتدالاً، وقد يؤسّس لمحاولات حقيقية لإيجاد برنامج عمل مشترك تناقش فيه المجموعات المذهبيّة في لبنان أهدافاً مشتركة.

* لن يفلح هذا النموذج في تحقيق مآربه إذا لم يترافق تطبيقه مع إصلاحات جذريّة أخرى في قانون الانتخاب.

النموذج الثاني

لبنان دائرة انتخابيّة واحدة
نظام نسبي - على أساس لوائح مذهبيّة

* توزّع المقاعد في هذا النظام على اللوائح، بحسب النسبة التي تحصل عليها كلّ لائحة من إجمالي الأصوات المحتسبة للمقترعين.

* تقسّم دوائر الترشيح في هذا النظام على أساس طائفي – لا مناطقي، بحسب التوزيع الحالي للمقاعد على المذاهب في مجلس النوّاب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

* يحصل كلّ مذهب على العدد التالي من المقاعد في مجلس النوّاب: الموارنة (34 مقعداً)، الشيعة (27 مقعداً)، السنة (27 مقعداً)، الروم الأرثوذكس (14 مقعداً)، الدروز (8 مقاعد)، الروم الكاثوليك (8 مقاعد)، الأرمن الأرثوذكس (5 مقاعد)، العلويين (مقعدين)، الأرمن الكاثوليك (مقعد واحد)، الإنجيليين (مقعد واحد)، والأقليّات (مقعد واحد).

* لكلّ مقترع إذا 11 صوتاً، 4 أصوات ينتقي بواسطتها مرشّحي الأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليّات والعلويين وفق القاعدة الأكثريّة، و7 أصوات تمنح لـ7 لوائح مذهبيّة تتوزّع المقاعد وفق القاعدة النسبيّة. لأنّه من غير الممكن أن نطبّق النسبيّة في توزيع مقاعد الأرمن الكاثوليك

والإنجيليين والأقليّات والعلويين، لأنّ لكلّ منهم مقعد واحد أو اثنان[14].
لذا نطبّق القاعدة الأكثريّة في توزيع هذه المقاعد، ليحصل عليها المرشّحون الذين يحصدون أكبر عدد من الأصوات المحتسبة للمقترعين.

* تتشكّل اللائحة إذا على أساس مذهبي، وتتألّف من العدد المكتمل لمرشّحي مذهب واحد.

* تستطيع اللوائح المذهبيّة أن تتحالف في ما بينها، لتشكّل ائتلاف يضمّ العدد المكتمل لممثّلي مذهبين أو ثلاثة... أو 11 مذهباً كحدّ أقصى موزعين على عدد من اللوائح.

* يفضّل في هذا النظام أن تكون اللوائح مقفلة، ونستبعد إمكانيّة اللجوء إلى لوائح شبه مقفلة، لكي لا تفرّغ النسبيّة من معناها، وتتحوّل بمفاعيلها إلى نظام أكثري على أساس مذهبي يعود بنا إلى سيّئات النظام الانتخابي المعمول به حالياً في لبنان. لأنّ منح المقترع إمكانيّة التفضيل بين خمسة مرشّحين في لائحة مذهبيّة واحدة، على سبيل المثال (وهو عدد المقاعد المخصّصة للأرمن الأرثوذكس في مجلس النوّاب)، قد يحوّل التنافس الانتخابي إلى تنافس بين أبناء المذهب الواحد، الأمر الذي يبعد المعارك الانتخابيّة عن طابعها الوطني ويحوّلها إلى تنافس شخصيّ مذهبيّ.

(14) علماً أنّ تطبيق النسبيّة في توزيع المقعدين العلويين يفقد النسبيّة معناها.
إذ لنفترض مثلاً أن ثلاثة مرشحيّن تنافسوا على المقعدين العلويين، وحصل الأول على 50000 صوتاً، والثاني على 25500 صوتاً، والثالث على 24500 صوتاً. أمّا الكوتا الانتخابيّة البسيطة للحصول على مقعد في مجلس النوّاب فهي 50000 صوتاً (مجموع عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين هو 100000، فتصبح الكوتا: 100000/2 = 50000)، كيف نوزّع المقاعد في هذه الحال؟ يحصل المرشّح الأوّل على المقعد الأوّل ونمنح المقعد الثاني لمن لديه العدد الأكبر من الأصوات وهذه ليست نسبيّة، بل هي إحدى قواعد النظام الأكثري.

* تطبّق النسبيّة وتحترم الكوتا النسائيّة إذا في توزيع 123 مقعداً من مقاعد مجلس النوّاب من أصل 128، فتحصل النساء على مقعد من كلّ ثلاثة مقاعد على لوائح الترشيح المذهبيّة على الأقلّ، لأنّ احترام الكوتا النسائيّة في توزيع مقاعد الأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليّات يطرح مشكلة، إذ لكلّ منهم مقعد واحد في مجلس النوّاب. وكذلك احترام الكوتا النسائيّة في المقعدين العلويين. من الممكن حلّ مشكلة المقاعد العلويّة عبر إعطاء المرأة مقعداً من الاثنين، أو عبر عدم اشتراط احترام الكوتا النسائيّة في اللوائح المذهبيّة العلويّة ولوائح الأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليّات والعلويين. ولكن قد تحصل النساء على أعداد أقلّ من المقاعد على لوائح الترشيح، من الأعداد التي قد تحصل عليها لو لم تكن اللوائح موزّعة على أساس مذهبيّ، ذلك لأنّ اللوائح المذهبيّة قد لا تتكوّن من أعداد قابلة للقسمة على ثلاثة[15].

* في حال شغور أحد مقاعد مجلس النواب، بعد انتهاء العملية الانتخابية، بسبب وفاة أحد النواب أو استقالته أو فقدانه الأهلية أو غير ذلك، يُمنح هذا المقعد إلى المرشح الخاسر الأول على لائحة النائب المنتهية ولايته. أما إذا تعذر ذلك، أي إذا فاز هذا النائب في الانتخابات منفرداً أو في حال

(15) فتتوزّع المقاعد المخصّصة للنساء في اللوائح المذهبيّة الشيعيّة (27 مقعداً)، والسنّية (27 مقعداً)، والدرزيّة (8 مقاعد)، والمارونيّة (34 مقعداً)، ولائحة الروم الأرثوذكس (14 مقعداً)، ولائحة الروم الكاثوليك (8 مقاعد)، ولائحة الأرمن الأرثوذكس (5 مقاعد)، على الشكل التالي: 9 مقاعد مخصّصة للنساء على اللائحة الشيعيّة، 9 على اللائحة السنيّة، مقعدين على لائحة الدروز، 11 مقعداً على اللائحة المارونيّة، 4 مقاعد على لائحة الروم الأرثوذكس، مقعدين على لائحة الروم الكاثوليك، ومقعد واحد على لائحة الأرمن الأرثوذكس أي ما مجموعه: 9+9+2+11+4+2+1=38 مقعداً كحدّ أدنى (في مقابل 42 مقعداً مخصّصاً للنساء كحدّ أدنى في النموذج الأوّل).

فازت لائحته المذهبية بكافة المقاعد المخصصة لمذهبها بالتزكية، فيصار إلى إجراء انتخابات فرعية على أساس النظام الأكثري لملء الشغور أو يتم انتخاب رديف مع كل مرشح يأخذ مكانه في حال شغور مقعده.

تعتمد في توزيع المقاعد على اللوائح طرق احتساب عديدة، منها توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الفضلات الكبرى (règle du plus grand reste)، وتوزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen).

I- في توزيع المقاعد على اللوائح:

1- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الفضلات الكبرى (règle du plus grand reste):

- تحصل كلّ لائحة، في النظام النسبي، على عدد من المقاعد في مجلس النوّاب يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة في الانتخابات.

- الكوتا الانتخابيّة هي عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين ÷ عدد المقاعد.

- للقيام بعمليّة توزيع المقاعد على اللوائح، تحصل على مقعد في مجلس النوّاب، كلّ لائحة حصدت عدداً من أصوات المقترعين يوازي قيمة "الكوتا الانتخابيّة". فيصبح إجمالي عدد المقاعد التي تحصل عليها كلّ لائحة يوازي عدد المرّات التي حصلت عليها اللائحة على "الكوتا الانتخابيّة".

- بحسب قاعدة الكسر الأكبر، تحصل كلّ لائحة، في المرحلة الأولى، على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا الانتخابيّة.

– ومن ثمّ توزّع، في المرحلة الثانية، المقاعد المتبقيّة على اللوائح التي حصلت على الكسر الأكبر plus grand reste.

سنتناول في هذا النموذج طريقتين في احتساب الكوتا الانتخابيّة[16]: "الكوتا البسيطة" و"كوتا دروب"Droop، موضحين الاختلاف في توزيع المقاعد على اللوائح عند اختلاف نوع الكوتا المعتمدة.

أ- الكوتا البسيطة:

إذا اعتمدنا في تطبيق هذه القاعدة "الكوتا البسيطة" (أي مجموع الأصوات ÷ عدد المقاعد)؛ تحصل كلّ لائحة على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة.

ويتمّ، بعد ذلك، توزيع المقاعد المتبقّية استناداً إلى الكسور التي حصلت عليها كلّ لائحة (reste)، فتحصل على هذه المقاعد، اللوائح التي حصدت الكسر الأكبر (Le plus grand reste).

كما يتمّ احتساب الكوتا البسيطة لكلّ لائحة مذهبيّة على حدة. إذ سبق وذكرنا أنّ لكلّ مقترع 7 أصوات توزّع على اللوائح الخاصّة بالمذاهب السبعة التالية: السنة، الشيعة، الموارنة، الدروز، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس.

من الممكن أن تتحالف بعض اللوائح المذهبيّة في لائحة واحدة. ويستطيع المقترع أن يصوّت للائحة مذهبيّة واحدة أو أكثر، وهو ليس مجبرا لإعطاء صوته للوائح المذهبيّة السبعة، إلا إذا أراد ذلك.

(16) علماً أنّه يوجد أنواع أخرى من الكوتا مثل الـ"كوتا المزدوجة" أو غيرها.

فإذا كان عدد المقترعين 60000، من الممكن أن تحصل اللائحة السنيّة الأولى على 50000 صوت، بينما تحصل اللائحة المارونية الأولى المتحالفة مع اللائحة السنيّة المذكورة سابقاً على 35600 صوت.

وفي توضيح لكيفيّة توزيع الأصوات والمقاعد على اللوائح المتنافسة نورد المثال التالي:

مثال (1)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 125 موزّعة على 7 لوائح مذهبيّة.

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 448000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الأولى = 180000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الثانية = 120000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الثالثة = 19000

إذاً نرى في هذا المثال أنّ عدد الأصوات التي حصلت عليها لوائح الروم الأرثوذكس مجتمعة هو = 319000 صوت، علماً أنّ عدد المقترعين هو 448000، ذلك لأنّ بعض المقترعين لم يصوّتوا لأيّ لائحة للروم الأرثوذكس، وهذا من حقّهم.

عدد مقاعد الروم الأرثوذكس المطلوب توزيعها هو 14 مقعداً.

الكوتا البسيطة = عدد الأصوات المحتسبة ÷ عدد المقاعد = 319000÷14 = 22785.714

* تحصل اللائحة الأولى للروم الأرثوذكس على 180000÷22785.714=7.899 أي على 7 مقاعد (مقابل 159499.998 صوتاً، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي 7 مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها 180000–159499.998=20500.002 صوت غير ممثّل (كسر).

* وتحصل اللائحة الثانية للروم الأرثوذكس على 120000÷22785.714=5.266 أي على 5 مقاعد (مقابل 5×22785.714=113928.57 صوتاً)، ويتبقّى لها 120000–113928.57=6071.43 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* كما تحصل اللائحة الثالثة للروم الأرثوذكس على 19000÷22785.714=0.834 أي لا تحصل على مقاعد في المرحلة الأولى من التوزيع، ويتبقّى لها 19000 صوت غير ممثّل (كسر) أي جميع أصواتها.

إذاً لقد وزّعنا في المرحلة الأولى 7+5=12 مقعداً للروم الأرثوذكس حصلت عليهم اللائحتان الأولى والثانية، وبقي لدينا مقعدين غير موزّعين، ستحصل على أحدهما اللائحة الأولى، وعلى الآخر اللائحة الثالثة لأنّهما حصلتا على العدد الأكبر من الكسر.

ويصبح بالتالي توزيع مقاعد الروم الأرثوذكس على اللوائح على الشكل التالي:

اللائحة الأولى للروم الأرثوذكس = 8 مقاعد.

اللائحة الثانية للروم الأرثوذكس = 5 مقاعد.

اللائحة الثالثة للروم الأرثوذكس = مقعد واحد.

أمّا بالنسبة إلى توزيع المقاعد المخصّصة للروم الكاثوليك على اللوائح فيتمّ على الشكل التالي:

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الكاثوليك الأولى = 160000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الكاثوليك الثانية = 100000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الكاثوليك الثالثة = 25000

حصلت لوائح الروم الكاثوليك مجتمعة على 285000 صوت من أصل 448000

عدد مقاعد الروم الكاثوليك المطلوب توزيعها هو 8 مقاعد.

الكوتا البسيطة = 285000/8 = 35625

وفي تطبيقنا للقاعدة:

* تحصل اللائحة الأولى للروم الكاثوليك على 160000÷35625=4.491 أي على 4 مقاعد (مقابل 142500 صوت، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي 4 مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها 17500 صوت غير ممثّل (كسر).

* وتحصل اللائحة الثانية للروم الكاثوليك على 100000÷35625=2.807 أي على مقعدين (مقابل 2×35625=71250 صوتاً)، ويتبقّى لها 28750 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* كما تحصل اللائحة الثالثة للروم الكاثوليك على 25000÷35625=0.702 أي لم تحصل على أيّ مقعد في المرحلة الأولى

من توزيع المقاعد على اللوائح، ويتبقّى لها 25000 صوت غير ممثّل (كسر).

ونكون في هذه الحالة قد وزّعنا 4+2=6 مقاعد، ويتبقى لنا بالتالي مقعدين غير موزّعين تحصل عليهما اللائحة الثانية واللائحة الثالثة لأنّهما حصلتا على العدد الأكبر من الكسر.

ويصبح توزيع المقاعد النهائي على اللوائح كما يلي:

اللائحة الأولى للروم الكاثوليك = 4 مقاعد.

اللائحة الثانية للروم الكاثوليك = 3 مقاعد.

اللائحة الثالثة للروم الكاثوليك = مقعد واحد.

ب- الكوتا دروب:

أمّا في حال اعتمدنا نوعاً آخر من الكوتا، مثل "كوتا دروب" = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1، من الممكن أن يختلف توزيع المقاعد بعض الشيء. إذ كلّما خفضنا قيمة الكوتا (الكوتا البسيطة قيمتها أكبر من "كوتا دروب" Droop)، انخفض عدد الأصوات غير الموزّعة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض تمثيل المجموعات الصغيرة، والعكس بالعكس.

سنعيد في ما يلي احتساب توزيع المقاعد على اللوائح الثلاث للروم الأرثوذكس واللوائح الثلاث للروم الكاثوليك، مع اعتمادنا "كوتا دروب"، وسنرى كيف سيأتي اعتماد هذه الكوتا، إلى حدّ ما، لمصلحة المجموعات الكبيرة.

مثال (2)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 125 **موزّعة على** 7 **لوائح مذهبيّة.**

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 448000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الأولى = 180000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الثانية = 120000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الثالثة = 19000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لوائح الروم الأرثوذكس مجتمعة هو = 319000 **صوت.**

عدد مقاعد الروم الأرثوذكس المطلوب توزيعها هو 14 **مقعداً.**

كوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1**)]+**1**= (**319000/ 15**)+**1 = 21267.667.

* **تحصل اللائحة الأولى للروم الأرثوذكس على** 180000÷21267.667=8.464 **أي على** 8 **مقاعد (مقابل** 170141.336 **صوتاً، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي** 8 **مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها** 180000– 170141.336=9858.664 **صوتاً غير ممثّل (كسر).**

* **وتحصل اللائحة الثانية للروم الأرثوذكس على** 120000÷21267.667=5.642 **أي على** 5 **مقاعد (مقابل** 5×21267.667=106338.335 **صوتاً)، ويتبقّى لها** 120000– 106338.335=13661.665 **صوتاً غير ممثّل (كسر).**

* كما تحصل اللائحة الثالثة للروم الأرثوذكس على 19000÷21267.667=0.893 أي لا تحصل على مقاعد في المرحلة الأولى من التوزيع، ويتبقّى لها 19000 صوت غير ممثّل (كسر) أي جميع أصواتها.

إذاً لقد وزّعنا في المرحلة الأولى 8+5=13 مقعداً للروم الأرثوذكس حصلت عليهم اللائحتان الأولى والثانية، وبقي لدينا مقعد واحد غير موزّع، ستحصل عليه اللائحة الثالثة لأنّها حصدت العدد الأكبر من الفضلات. ويصبح بالتالي توزيع مقاعد الروم الأرثوذكس على اللوائح على الشكل التالي:

اللائحة الأولى للروم الأرثوذكس = 8 مقاعد.

اللائحة الثانية للروم الأرثوذكس = 5 مقاعد.

اللائحة الثالثة للروم الأرثوذكس = مقعد واحد.

نرى إذاً أنّ اعتماد "الكوتا دروب" بدل الكوتا البسيطة لم يغيّر في توزيع المقاعد على لوائح الروم الأرثوذكس الثلاث، وهذا أمر وارد، في بعض الحالات.

أمّا بالنسبة إلى عدد المقاعد المخصّصة للروم الكاثوليك على اللوائح فيتمّ على الشكل التالي:

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الكاثوليك الأولى = 160000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الكاثوليك الثانية = 100000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الكاثوليك الثالثة = 25000

حصلت لوائح الروم الكاثوليك مجتمعة على 285000 صوت من أصل 448000

عدد مقاعد الروم الكاثوليك المطلوب توزيعها هو 8 مقاعد.

كوتا دروب = (285000÷9)+1 = 31667.667

وفي تطبيقنا للقاعدة:

* تحصل اللائحة الأولى للروم الكاثوليك على 160000÷31667.667=5.052 أي على 5 مقاعد (مقابل 158338.335 صوتاً، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي 5 مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها 1661.665 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* وتحصل اللائحة الثانية للروم الكاثوليك على 100000÷31667.667=3.158 أي على 3 مقاعد (مقابل 3×31667.667=95003.001 صوت)، ويتبقّى لها 4996.999 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* كما تحصل اللائحة الثالثة للروم الكاثوليك على 25000÷31667.667=0.789 أي لم تحصل على أيّ مقعد في المرحلة الأولى من توزيع المقاعد على اللوائح، ويتبقّى لها 25000 صوت غير ممثّل (كسر).

ونكون في هذه الحالة قد وزّعنا 5+3=8 مقاعد، أيّ تمّ توزيع كلّ المقاعد في المرحلة الأولى. ولم نعد بحاجة إلى اللجوء إلى الكسور لتوزيع ما تبقّى من المقاعد كما كان يحصل سابقاً.

ويصبح بالتالي توزيع المقاعد النهائي على اللوائح كما يلي:

اللائحة الأولى للروم الكاثوليك = 5 مقاعد.

اللائحة الثانية للروم الكاثوليك = 3 مقاعد.

اللائحة الثالثة للروم الكاثوليك = لا مقعد.

	توزيع المقاعد (بحسب الكوتا البسيطة)	توزيع المقاعد (بحسب "كوتا دروب")
اللائحة الأولى للروم الكاثوليك	4	5
اللائحة الثانية للروم الكاثوليك	3	3
اللائحة الثالثة للروم الكاثوليك	1	0

وفي مقارنة لعدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ من اللوائح الثلاث المذكورة عند اعتماد الكوتا البسيطة و"كوتا دروب"، نرى أن توزيع المقاعد بحسب الكوتا دروب أتى لصالح الكتل الكبيرة، وزاد من قدرتها في الحصول على مقاعد في مجلس النوّاب لأنّ الكوتا "دروب" هي أصغر من الكوتا البسيطة[17]. وكلّما كانت الكوتا أكبر، كلّما ازداد عدد المقاعد غير الموزّعة في المرحلة الأولى، وتمكّنت بالتالي الأحزاب أو المجموعات الصغيرة من الحصول على مقاعد أكثر، لأنّها قد لا تحصل على المقاعد في المرحلة الأولى من التوزيع لعدم تمكّنها من تجميع عدد من الأصوات يوازي الكوتا، فتملك بالتالي عدداً كبيراً من الكسور يساعدها في الحصول على المقاعد في المرحلة الثانية.

(17) سوزان عازار وكمال فغالي، "صوت واحد بتفاسير كثيرة: خصائص الصيغ الانتخابيّة ومفارقاتها"، الطبعة الأولى – 2005، دار "مختارات"، ص52.

2- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen):

سنتناول في ما يلي تطبيق قاعدة المعدّل الأقوى، وفق طريقتين، الأولى طريقة "هاغنباخ بيشوف" والثانية طريقة "بالينسكي – يونغ".

أ- بحسب طريقة هاغنباخ:

– تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب (من دون أن نأخذ الكسور في هذه الطريقة بعين الاعتبار).

– إذا بقيت مقاعد غير موزّعة، نضيف +1 على عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى، ونقسم مجدّدا عدد أصوات كلّ لائحة على (عدد المقاعد التي حصلت عليها في المرحلة الأولى+1)، ثمّ نقارن النتائج ونمنح أوّل مقعد متبقي للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر.

– إذا بقيت لدينا أيضاً مقاعد غير موزّعة، نعيد الكرّة، فنضيف من جديد +1 على عدد المقاعد الموزّعة على كلّ لائحة ونقسم عدد أصوات هذه اللائحة على (عدد مقاعدها+1)، ونمنح المقعد غير الموزّع للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر، وهكذا دواليك إلى أن يكتمل توزيع المقاعد.

مثال (3)

عدد الأصوات التي حصلت عليها لوائح الروم الأرثوذكس مجتمعة هو = 319000 صوت.

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الأولى = 170100

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الثانية = 127600

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الثالثة = 21000

عدد الأصوات التي حصلت عليها لائحة الروم الأرثوذكس الرابعة = 300

عدد مقاعد الروم الأرثوذكس المطلوب توزيعها هو 14 مقعداً.

كوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1= (319000÷15)+1 = 21267.667.

في المرحلة الأولى من التوزيع:

* **تحصل اللائحة الأولى للروم الأرثوذكس على 170100÷21267.667=7.998 أي على 7 مقاعد.**
* **وتحصل اللائحة الثانية للروم الأرثوذكس على 127600÷21267.667=5.999 أي على 5 مقاعد.**
* **كما تحصل اللائحة الثالثة للروم الأرثوذكس على 21000÷21267.667=0.987 أي لا تحصل على مقاعد في المرحلة الأولى من التوزيع، ويتبقّى لها 21000 صوت غير ممثّل (كسر) أي جميع أصواتها.**

* كما تحصل اللائحة الرابعة للروم الأرثوذكس على 300÷21267.667=0.014 أي لا تحصل على مقاعد في المرحلة الأولى من التوزيع، ويتبقّى لها 300 صوت غير ممثّل (كسر) أي جميع أصواتها.

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ كوتا دروب		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة + 1)		المرحلة الثالثة عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة + 1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	170100	7.998	7	170100÷8= 21262.5	–	170100÷8= 21262.5	1	8
اللائحة الثانية	127600	5.999	5	127600÷6= 21266.667	1	127600÷7= 18228.571	–	6
اللائحة الثالثة	21000	0.987	0	21000÷1= 21000	–	21000÷1= 21000	–	0
اللائحة الرابعة	300	0.014	0	300÷1= 300	–	300÷1= 300	–	0
المجموع			12		1		1	14

ب- بحسب طريقة بالينسكي – يونغ:

– تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي = عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة (من دون أن نأخذ الفضلات بعين الاعتبار).

– في المرحلة الثانية يقسم عدد أصوات كلّ لائحة مجدّدا على عدد المقاعد التي حصل عليها كلّ منهم +1 ولمرّة واحدة فقط، ومن ثمّ توزّع المقاعد على اللوائح التي تحصل على المعدّل الأقوى.

مثال (4)

(الكوتا البسيطة = عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد) = 319000÷14=22785.714)

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ الكوتا البسيطة		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	170100	7.465	7	170100÷8= 21262.5	1	8
اللائحة الثانية	127600	5.601	5	127600÷6= 21266.667	1	6
اللائحة الثالثة	21000	0.922	0	21000÷1= 21000	–	0
اللائحة الرابعة	300	0.013	0	300÷1= 300	–	0
المجموع	319000		12		2	14

إنّ المقارنة بين عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة بحسب طريقة هاغنباخ وطريقة بالينسكي – يونغ، تظهر أنّ كلّ اللوائح حصلت على العدد نفسه من المقاعد في الطريقتين. ولكن قد تلجأ بعض الأنظمة الانتخابيّة إلى اعتماد طريقة بالينسكي، لأنّها أسهل ولأنّه بحسب هذه الطريقة لا يمكن للائحة الواحدة أن تحصل على أكثر من مقعد واحد في المرحلة الثانية، ما يساهم في عدم تضخيم الحجم الفعلي للوائح والتجمّعات الكبرى[18].

(18) سوزان عازار وكمال فغالي، "صوت واحد بتفاسير كثيرة: خصائص الصيغ الانتخابيّة ومفارقاتها"، 2005، دار "مختارات"، ص61.

II- في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها:

بداية، يبدو أنّ مراعاة الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد كلّ لائحة على مرشّحيها، مؤمّن تلقائيّاً في هذا النموذج. لأنّ المقاعد توزّع منذ البداية على أساس مذهبي، فاللائحة الواحدة قد تكون عبارة عن مجموعة لوائح مذهبيّة، حصلت كلّ منها على عدد معيّن من المقاعد في مقابل اللوائح الأخرى، كما أوردنا سابقاً.

وهكذا، في حال كانت اللوائح مقفلة، يحصل المرشّحون الأوائل في لوائح مذاهبهم، على المقاعد المخصّصة للوائحهم في مجلس النوّاب. ويعني إقفال اللوائح عدم تمكّن المقترع من تغيير ترتيب مرشّحي اللائحة، أو من شطب أسماء منها أو إضافة أسماء أخرى عليها أو حتّى تفضيل أحد المرشّحين على مرشّحين آخرين على لائحته.

ومن الأفضل، في هذا النموذج، أن تكون اللوائح مقفلة، وأن نستبعد احتمال اللجوء إلى اللوائح شبه المقفلة التي تمنح المقترع الحقّ في اختيار مرشّحه المفضّل من مرشّحي لائحة معيّنة. وذلك لكي لا تتحوّل النسبيّة إلى أكثريّة مقنّعة يتنافس فيها المرشّحون على أساس شخصي ومذهبي كما سنوضح في المثال التالي.

في اللوائح شبه مقفلة، ترتّب الأحزاب لائحتها بنفسها، ومن ثمّ يمنح المقترع صوتاً واحداً، يعطيه إمّا للائحة بكاملها وإمّا لمرشّح واحد على هذه اللائحة يفضّله على الآخرين، ويعتبر صوته في هذه الحالة تصويتاً للائحة بأكملها.

تأخذ اللائحة عدداً من المقاعد يوازي عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا. وفي احتسابنا لعدد الأصوات التي أخذتها اللائحة، نحتسب الأصوات التي منحت للائحة بأكملها بالإضافة إلى الأصوات التفضيليّة التي مُنحت لمرشّحي هذه اللائحة.

وفي تفصيل كيفيّة توزيع مقاعد اللائحة على مرشّحيها، نورد ما يلي:

– علينا أن نذكّر أنّ ترتيب المرشّحين على اللائحة شبه المقفلة، تحدّده هذه الأخيرة مسبقاً ولا يستطيع المقترع أن يغيّره.

– يُحتسب في البداية لكلّ مرشّح عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها.

– ومن ثمّ يُحتسب عدد الأصوات التي منحت للائحة بأكملها من دون تفضيل مرشّح على آخر.

– يضاف للمرشّح الأوّل، على عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها، عدد الأصوات التي يحتاج إليها ليحصل على الكوتا ويفوز بالمقعد الأوّل المخصّص للائحته في المجلس النيابي.

– نأخذ الأصوات التي يحتاجها المرشّح للحصول على الكوتا من مجموع الأصوات التي منحت للائحة بأكملها.

– في حال لم يكن هذا المرشّح بحاجة إلى أصوات اللائحة (أي أنّ الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها توازي أو تفوق الكوتا) ننتقل مباشرة إلى المرشّح التالي ويعتبر المرشّح الأوّل فائزاً.

– نضيف للمرشّح الذي يأتي في المرتبة الثانية، بحسب ترتيب اللائحة، عدد الأصوات التي يحتاجها للحصول على الكوتا ولكي يفوز بالمقعد الثاني المخصّص للائحته من مجموع الأصوات التي منحت للائحته (إذا كان بحاجة إلى هذه الأصوات) وننتقل بعدها إلى المرشّح الثالث على اللائحة... وهكذا دواليك، إلى أن يصبح عدد الأصوات المتبقيّة للائحة، والمضافة على عدد الأصوات التفضيليّة لمرشّح على اللائحة أقلّ من الكوتا المطلوبة للفوز بمقعد نيابي.

– عندها وإذا لم يكن قد اكتمل بعد عدد المقاعد المخصّصة للائحة، يفوز بهذه المقاعد المرشّحون الذين حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات التفضيلية.

مثال (5)

عدد مقاعد الأرمن الأرثوذكس التي يجب توزيعها = 5

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 5000

الكوتا البسيطة = 5000 ÷ 5 = 1000

عدد مرشّحي اللائحة (أ) = 5

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) هو 1000 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 2000 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة هو 3000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (أ) = عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 3000/1000 = 3 مقاعد.

توزّع اللائحة أصواتها على مرشّحيها على الشكل التالي:

المرشّحون	الأصوات التفضيليّة للمرشّحين	توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها	مجموع الأصوات	النتيجة
الأوّل	240	760	1000	فائز
الثاني	260	240	500	خاسر
الثالث	120	_	120	خاسر
الرابع	640	_	640	فائز
الخامس	740	_	740	فائز
المجموع	2000	1000	3000	

كما نرى، لقد فاز في هذه اللائحة المرشّح الأوّل لأنّه حصل على الكوتا بعد توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها، وفاز المرشّحان الرابع والخامس لأنّهما حصلا على أكبر عدد من الأصوات؛ ذلك لأنّ المرشّح الثاني على اللائحة لم يتمكّن من الحصول على الكوتا حتى بعد توزيع اللائحة أصواتها على المرشّحين، كما أنّه لم يتمكّن من تجميع العدد الأكبر من مجموع الأصوات على لائحته، حتّى بعدما حصل على 240 صوتاً من أصوات لائحته، ففاز المرشّحان الرابع والخامس.

من هنا نرى أنّ اللوائح شبه المقفلة تمنح المقترع القدرة على إعادة ترتيب اللائحة بطريقة غير مباشرة، وبالتالي اختيار مرشّحه المفضّل. ولكنّ سيّئات استعمال هذه الطريقة في هذا النموذج أنّها تنقل التنافس إلى داخل اللائحة الواحدة، المكوّنة أصلاً من عدد قليل من المرشّحين، فيصبح التنافس شخصيّاً بامتياز:

– بين مرشّحي اللوائح المتنافسة بدل أن يكون تنافساً بين لوائح متماسكة.

– بين مرشّحي اللائحة الواحدة للحصول على أكبر عدد من الأصوات التفضيليّة.

الأمر الذي قد يؤدّي عمليّاً إلى تراجع عدد الأصوات التي تمنح للائحة كمجموعة متراصّة، ويرتفع عدد الأصوات التفضيليّة التي تمنح للمرشّحين.

III- الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النموذج:

* قد يعتبر البعض أنّ لهذا النظام حسنة أساسيّة، ليست موجودة في الأنظمة الانتخابية المطبّقة سابقاً في لبنان، تتلخّص بتأمينه الدقّة في التمثيل السياسي للمذاهب اللبنانيّة، وتقريبه ممثّلي هؤلاء المذاهب من ناخبيهم، لأنّه يقوم على التمثيل النسبي. ولكنه، في المقابل، قد لا يؤمّن صحّة تمثيل المجموعات السياسيّة التي لا تتسم بطابع مذهبي وقد يجبرها على خوض غمار المعركة الانتخابيّة على أساس طائفي - مذهبي للتمكّن من الفوز.

* يشبه هذا النموذج، في توزيعه للمقاعد على المذاهب اللبنانيّة، النظام الانتخابي المطبّق حالياً في لبنان، خاصّة أنّه لا يشترط على اللوائح المذهبيّة أن تتحالف في لائحة واحدة تتمثّل فيها كافّة المذاهب اللبنانيّة، وتتكوّن من 128 مرشّحاً، لذا فمن المتوقّع أن لا يحدث هذا النظام تغييراً جذريّاً في الحياة السياسيّة اللبنانيّة.

* يتميّز هذا النموذج، مقارنة مع النماذج الأخرى التي تفرض كوتا مذهبيّة في توزيع مقاعد مجلس النوّاب، بكونه لا يؤدّي عمليّاً إلى فوز مرشّح معيّن بمقعد في مجلس النوّاب حصد عدداً أقلّ من الأصوات التي حصل عليها مرشّح آخر[19]، بسبب انتمائه المذهبي. بل تنحصر المنافسة على المقاعد منذ البداية بين أبناء المذهب الواحد. ولكنّه في المقابل قد يؤدّي إلى وصول مرشّحين إلى المجلس حصلت لوائحهم على 10000 صوت، بينما يصل إلى المجلس نفسه مرشّحون حصلت لائحتهم على أكثر من مئة ألف صوت، هذا في حال غلب على السلوك الانتخابي للناخبين الطابع المذهبي، واهتمّ كلّ ناخب بالتصويت لأبناء مذهبه، من دون سواهم.

(19) خاصّة في حال اعتماد اللوائح شبه المقفلة.

* يمنح هذا النموذج الناخب اللبناني القدرة على انتخاب 128 مرشّحاً للوصول إلى مجلس النوّاب، إذا أراد ذلك. وهو يحقّق بذلك إحدى حسنات الدائرة الانتخابية الواحدة. فيجد الناخب اللبناني نفسه أمام خيارين: يؤدّي الأوّل إلى تركيزه على المنافسة الدائرة بين أبناء المذهب الذي ينتمي إليه هذا الناخب، وعدم اهتمامه بإمكانيّة الاقتراع لمرشّحين من مذاهب أخرى، أو قد يحصل العكس أي قد تتحالف اللوائح المذهبيّة في لائحة واحدة لتحوّل التنافس الانتخابي إلى تنافس على مستوى الوطن. ولكن موطن الضعف في هذا النظام يكمن في أنّه لا يجبر اللوائح المذهبيّة على تأليف لوائح مختلطة مذهبيّا، ويبقي هذا الأمر رهنا بالتطوّرات السياسيّة.

* من غير الممكن أن نطبّق النسبيّة في توزيع مقاعد الأرمن الكاثوليك والإنجيليين والأقليّات والعلويين، لذا نطبّق القاعدة الأكثريّة في توزيع هذه المقاعد، ليحصل عليها المرشّحون الذين يحصدون أكبر عدد من الأصوات المحتسبة للمقترعين، وهذه إحدى سيّئات تطبيق هذا النموذج.

* يطرح هذا النموذج، كما ذكرنا في البداية، مشكلة في احترام الكوتا النسائية في لوائح الترشيح. لأنّ اللوائح المذهبيّة لا تتكوّن من أعداد قابلة للقسمة على الرقم 3، كما أنّ البعض منها مكوّن من مقعد واحد فقط أو من مقعدين، الأمر الذي يضعف تمثيل النساء على اللوائح المذهبيّة.

* يسهّل هذا النموذج توزيع المقاعد التي تحصل عليها كلّ لائحة على مرشّحيها، لأنّ هذه اللوائح موزّعة أصلاً على أساس مذهبي.

* عبر اعتماده لبنان دائرة انتخابيّة واحدة مع تمثيل نسبي، حاول هذا النظام أن يدخل حركة جديدة على الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ولكنّ اعتماد اللوائح المذهبيّة قد يضعف في حالات معيّنة من شموليّة هذا النظام ويعيد الناخب اللبناني إلى التقوقع داخل طائفته أو مذهبه أو عائلته.

النموذج الثالث

لبنان دائرة انتخابيّة واحدة
نظام نسبي - على أساس مذهبي

* توزّع المقاعد في هذا النظام على اللوائح بحسب النسبة التي تحصل عليها كلّ لائحة من أصوات المقترعين.

* تقسّم دوائر الترشيح في هذا النظام على أساس مذهبي – غير مناطقي. بحسب التوزيع الحالي للمقاعد على المذاهب في مجلس النوّاب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

* يحصل كلّ مذهب على العدد التالي من المقاعد في مجلس النوّاب: الشيعة (27 مقعداً)، السنة (27 مقعداً)، الدروز (8 مقاعد)، العلويين (مقعدين)، الموارنة (34 مقعداً)، الروم الأرثوذكس (14 مقعداً)، الروم الكاثوليك (8 مقاعد)، الأرمن الأرثوذكس (5 مقاعد)، الأرمن الكاثوليك (مقعد واحد)، الإنجيليين (مقعد واحد)، والأقليّات (مقعد واحد).

* لا يمكن أن نشكّل، بحسب هذا النظام، لوائح مذهبيّة تتكوّن من مرشّحي مذهب واحد فقط، بل يُشترط أن تكون اللوائح مكتملة، وتضمّ مرشّحين عن كافّة المذاهب المذكورة أعلاه، كلّ بحسب حصّته وفقاً للكوتا المذهبيّة. وذلك لكي لا تتحوّل الانتخابات إلى معارك بين أبناء المذهب الواحد وتبتعد بذلك عن طابعها الوطني، وعن ضرورة أن تصبح المعارك الانتخابيّة معارك بين برامج وأفكار سياسيّة على مستوى الوطن لا على مستوى المذهب

الواحد، وإلا سيبدأ المرشّحون بالتنافس على كيفيّة تأمين مصالح مذاهبهم للوصول إلى البرلمان ولو أتى ذلك على حساب مصلحة الوطن.

* لكلّ مقترع صوت واحد يمنح للائحة كاملة بكافّة مرشّحيها الذين يمثّلون جميع المذاهب، وهي تضمّ 128 مرشّحاً.

* تحترم في هذا النظام الكوتا النسائيّة، فتحصل النساء على مقعد من كلّ ثلاثة مقاعد على لوائح الترشيح على الأقلّ.

* يشترط حصول اللوائح على حدّ أدنى من الأصوات لكي تحصل على مقاعد في مجلس النوّاب. على أن لا يكون هذا الحدّ الأدنى أقلّ من 2% من أصوات المقترعين[20]، وذلك لكي نوازن بين الدقّة في تمثيل المجموعات الصغيرة، وعدم توزيع المقاعد داخل المجلس، على نوّاب منفردين لم يصلوا إلى المجلس ضمن تكتّل معيّن يسعى لتطبيق مشروعه السياسي.

* من المفضّل أن تكون اللوائح في هذا النظام مقفلة أي لا يمكن للناخب أن يؤثّر في ترتيب أسماء المرشّحين. لأنّ إفساح المجال أمام المقترع لاختيار مرشّحه المفضّل، في نظام مذهبيّ، قد يشجّع فرديّة العمل السياسي، ويعيد المنافسة بين المرشّحين إلى تنافس بين الأشخاص بدل البرامج السياسيّة. ذلك لأنّ الصوت التفضيلي لا يؤدّي إلى تقدّم أحد المرشّحين على 127 مرشّحاً آخرين، بل يؤدّي عمليّاً إلى تفضيله على آخرين من أبناء مذهبه، الذين قد يصل عددهم عند بعض المذاهب إلى 5 أو 8...

* في حال شغور أحد مقاعد مجلس النواب، بعد انتهاء العملية الانتخابية، بسبب وفاة أحد النواب أو استقالته أو فقدانه الأهلية أو غير ذلك، يُمنح هذا المقعد إلى المرشح الخاسر الأول على لائحة النائب المنتهية ولايته.

(20) 2% من الأصوات تؤدّي، في النظام النسبيّ، إلى حصول اللائحة على 2% من المقاعد أي ما يتراوح عمليّاً بين المقعدين والـ3 مقاعد في مجلس النوّاب اللبناني المكوّن من 128 نائباً.

أما إذا تعذر ذلك، أي إذا فاز هذا النائب في الانتخابات منفرداً أو في حال فازت لائحته المذهبية بكافة المقاعد المخصصة لمذهبها بالتزكية، فيصار إلى إجراء انتخابات فرعية على أساس النظام الأكثري لملء الشغور أو يتم انتخاب رديف مع كل مرشح يأخذ مكانه في حال شغور مقعده.

أمّا في ما يتعلّق بتوزيع المقاعد على اللوائح فيتمّ هذا التوزيع، وفق قاعدتين أساسيّتين، لكلّ منهما فوائدها وسيّئاتها، وهما قاعدة الكسر الأكبر، وقاعدة المعدّل الأقوى[21].

I- في توزيع المقاعد على اللوائح:

1- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر(règle du plus grand reste):

- تحصل كلّ لائحة، في النظام النسبي، على عدد من المقاعد في مجلس النوّاب يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة في الانتخابات.
- الكوتا الانتخابيّة هي عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين ÷ عدد المقاعد.
- للقيام بعمليّة توزيع المقاعد على اللوائح، تحصل على مقعد في مجلس النوّاب، كلّ لائحة حصدت عدداً من أصوات المقترعين يوازي قيمة "الكوتا الانتخابيّة". فيصبح إجمالي عدد المقاعد التي تحصل عليها كلّ لائحة يوازي عدد المرّات التي حصلت عليها اللائحة على "الكوتا الانتخابيّة".
- بحسب قاعدة الكسر الأكبر، تحصل كلّ لائحة، في المرحلة الأولى، على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا الانتخابيّة.
- ومن ثمّ توزّع، في المرحلة الثانية، المقاعد المتبقيّة على اللوائح التي حصلت على الكسر الأكبر plus grand reste.

(21) سوزان عازار وكمال فغالي، "صوت واحد بتفاسير كثيرة: خصائص الصيغ الانتخابيّة ومفارقاتها"، الطبعة الأولى – 2005، دار "مختارات"، ص51–60.

سنتناول في هذا النموذج طريقتين في احتساب الكوتا الانتخابيّة[22]: "الكوتا البسيطة" و"كوتا دروب"Droop، موضحين الاختلاف في توزيع المقاعد على اللوائح عند اختلاف نوع الكوتا المعتمدة.

أ- الكوتا البسيطة:

إذا اعتمدنا في تطبيق هذه القاعدة "الكوتا البسيطة" (أي مجموع الأصوات ÷ عدد المقاعد)؛ تحصل كلّ لائحة على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة. ويتمّ، بعد ذلك، توزيع المقاعد المتبقّية استناداً إلى الكسور التي حصلت عليها كلّ لائحة (reste)، فتحصل على هذه المقاعد، اللوائح التي حصدت الكسر الأكبر (le plus grand reste).

مثال (1)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 128

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 448000

الكوتا البسيطة = 448000 ÷ 128 = 3500

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 187500

عدد أصوات اللائحة الثانية = 159650

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 87450

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 13400

وفي تطبيقنا للقاعدة:

(22) علماً أنّه توجد أنواع أخرى من الكوتا كا?"كوتا المزدوجة" أو غيرها.

اسم اللائحة	المرحلة الأولى: عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا البسيطة	عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى	عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى = (الكوتا الانتخابيّة) × (عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى)	الكسور = (عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة) − (عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى)	عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الثانية	العدد النهائي للمقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة
اللائحة الأولى	187500÷3500= 53.571	53	53×3500= 185500	187500−185500= 2000	0	53
اللائحة الثانية	159650÷3500= 45.614	45	45×3500= 157500	159650−157500= 2150	1	46
اللائحة الثالثة	87450÷3500= 24.986	24	24×3500= 84000	87450−84000= 3450	1	25
اللائحة الرابعة	13400÷3500= 3.829	3	3×3500= 10500	13400−10500= 2900	1	4
المجموع		125			3	128

وهكذا نكون قد وزّعنا في المرحلة الأولى 53+46+25+4=125 مقعداً، ويتبقّى لنا 3 مقاعد غير موزّعة تحصل عليهما اللوائح التي حصلت على العدد الأكبر من الكسور. وفي هذه الحالة الافتراضية التي تحدّثنا عنها، ستحصل كلّ من اللوائح الثانية والثالثة والرابعة على المقاعد المتبقّية[23]، لأنّها حصلت على العدد الأكبر من الكسور.

ب- كوتا دروب:

أمّا في حال اعتمدنا نوعاً آخر من الكوتا أو طريقة أخرى في احتساب الكوتا الانتخابيّة، مثل "كوتا دروب"[24] Droop، سنرى أنّ توزيع المقاعد سيختلف بعض الشيء. وتحتسب كوتا دروب كما يلي:

كوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1، إذ كلّما خفضنا قيمة الكوتا (الكوتا البسيطة قيمتها أكبر من "كوتا دروب" Droop)، انخفض عدد الأصوات غير الموزّعة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض تمثيل المجموعات الصغيرة[25]، والعكس بالعكس.

(23) في حالات استثنائية جدّاً، قد تتعادل لائحتان في عدد الأصوات غير الممثّلة (أي في الكسور)، لذا من الممكن أن نلجأ عند ذلك إلى القرعة لاختيار اللائحة التي سوف تحصل على المقعد غير الموزّع.

(24) أطلق على هذه الطريقة في احتساب الكوتا الانتخابيّة اسم "كوتا دروب" نسبة إلى المحامي وعالم الرياضيّات الإنكليزي هنري دروب الذي ابتكرها. وقد حاول دروب أن يعمد إلى تقليص قيمة الكوتا لكي يضعف إمكانيّة المجموعات الصغيرة بالوصول إلى البرلمان. كما حاول دروب عبر إضافته رقم 1 على الجواب النهائي أن لا يقع في بعض الحالات الاستثنائيّة التي يزيد فيها عدد المقاعد التي تحصل عليها اللوائح، على عدد المقاعد التي يجب توزيعها.

(25) ذلك لأنّ هذه المجموعات الصغيرة لم تستعمل أصواتها في المرحلة الأولى من عمليّة التوزيع، لأنّها لا تستطيع إجمالاً أن تجمع عدداً من الأصوات يوازي الكوتا، ويتبقّى لها بالتالي عدداً كبيراً من الكسور قد يفوق الكسور المتبقيّة للمجموعات واللوائح القويّة.

سنعيد في ما يلي احتساب توزيع المقاعد على اللوائح الأربع مع اعتمادنا "كوتا دروب"، وسنرى كيف سيأتي اعتماد هذه الكوتا، إلى حدّ ما، لمصلحة المجموعات الكبيرة.

مثال (2)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 128

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 448000

كوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1=

(448000÷129)+1= 3473.868

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 187500

عدد أصوات اللائحة الثانية = 159650

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 87450

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 13400

وفي تطبيقنا للقاعدة:

اسم اللائحة	المرحلة الأولى: عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب	عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى	عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى = (الكوتا الانتخابيّة) × (عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى)	الكسور = (عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة) − (عدد الأصوات التي تمثّلت في المرحلة الأولى)	عدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الثانية	عدد النهائي للمقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة
اللائحة الأولى	187500÷3473.868= 53.974	53	53×3473.868= 184115.004	187500−184115.004= 3384.996	1	54
اللائحة الثانية	159650÷3473.868= 45.957	45	45×3473.868= 156324.06	159650−156324.06= 3325.94	1	46
اللائحة الثالثة	87450÷3473.868= 25.174	25	25×3473.868= 86846.7	87450−86846.7= 603.3	0	25
اللائحة الرابعة	13400÷3473.868= 3.857	3	3×3473.868= 10421.604	13400−10421.604= 2978.396	0	3
المجموع		126			2	128

وفي مقارنة لعدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ من اللوائح الأربع المذكورة سابقاً في حال اعتمادنا على الكوتا البسيطة أو "كوتا دروب"، نورد ما يلي:

	توزيع المقاعد (بحسب الكوتا البسيطة)	توزيع المقاعد (بحسب "كوتا دروب")
اللائحة الأولى	53	54
اللائحة الثانية	46	46
اللائحة الثالثة	25	25
اللائحة الرابعة	4	3

تُظهر هذه المقارنة أنّ اعتماد "كوتا دروب" في احتساب توزيع المقاعد على اللوائح، أتى لمصلحة اللائحة الأولى التي حصدت العدد الأكبر من أصوات المقترعين، منتزعة هذا المقعد من اللائحة الرابعة (اللائحة الأضعف) التي كان بإمكانها أن تحصل عليه في حال اعتمدنا الكوتا البسيطة.

2- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen):

سنتناول في ما يلي تطبيق قاعدة المعدّل الأقوى، وفق طريقتين، الأولى طريقة "هاغنباخ بيشوف" والثانية طريقة "بالينسكي يونغ".

أ- بحسب طريقة هاغنباخ:

- تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب (من دون أن نأخذ الكسور في هذه الطريقة بعين الاعتبار).

– إذا بقيت لدينا مقاعد غير موزّعة، نضيف +1 على عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى، ونقسم مجدّداً عدد أصوات كلّ لائحة على (عدد المقاعد التي حصلت عليها في المرحلة الأولى ونضيف عليها +1) أي على (المقاعد الموزّعة+1)، ثمّ نقارن النتائج ونمنح أوّل مقعد متبقي للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر.

– إذا بقيت لدينا أيضاً مقاعد غير موزّعة، نعيد الكرّة، فنضيف من جديد +1 على عدد المقاعد الموزّعة على كلّ لائحة ونقسم عدد أصوات هذه اللائحة على (عدد مقاعدها+1)، ونمنح المقعد غير الموزّع للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر، وهكذا دواليك إلى أن يكتمل توزيع المقاعد.

مثال (3)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 128

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 448000

كوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1= (448000÷129)+1= 3473.868

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 187500

عدد أصوات اللائحة الثانية = 159650

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 87450

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 13400

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ كوتا دروب		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)		المرحلة الثالثة عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	187500	53.974	53	187500/54 = 3472.223	1	187500/55 = 3409.091	_	54
اللائحة الثانية	159650	45.957	45	159650/46 = 3470.652	_	159650/46 = 3470.652	1	46
اللائحة الثالثة	87450	25.174	25	87450/26 = 3363.462	_	87450/26 = 3363.462	_	25
اللائحة الرابعة	13400	3.857	3	13400/4 = 3350	_	13400/4 = 3350	_	3
المجموع	448000		126		1		1	128

ب- بحسب طريقة بالينسكي - يونغ:

- تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة (من دون أن نأخذ الكسور بعين الاعتبار).

- في المرحلة الثانية يقسم عدد أصوات كلّ لائحة مجدّداً على عدد المقاعد التي تحصل عليها كلّ منهم +1 ولمرّة واحدة فقط، ومن ثمّ توزّع المقاعد على اللوائح التي تحصل على المعدّل الأقوى.

مثال (4)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 128

عدد الأصوات = 448000

الكوتا البسيطة = 448000 ÷ 128 = 3500

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 187500

عدد أصوات اللائحة الثانية = 159650

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 87450

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 13400

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ الكوتا البسيطة		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	187500	53.571	53	= 187500/54 3472.223	1	54
اللائحة الثانية	159650	45.614	45	= 159650/46 3470.652	1	46
اللائحة الثالثة	87450	24.986	24	= 87450/25 3498	1	25
اللائحة الرابعة	13400	3.829	3	= 13400/4 3350	_	3
المجموع	448000		125		3	128

إنّ المقارنة بين عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة بحسب طريقة هاغنباخ وبالينسكي – يونغ، تظهر أنّ كلّ اللوائح حصلت على العدد نفسه من المقاعد في الطريقتين. ولكن قد تلجأ بعض الأنظمة الانتخابيّة إلى اعتماد طريقة بالينسكي – يونغ، لأنّه، وبحسب هذه الطريقة، لا يمكن للائحة الواحدة أن تحصل على أكثر من مقعد واحد في المرحلة الثانية، ما يساهم في عدم تضخيم الحجم الفعلي للوائح والتجمّعات الكبرى.

وفي مقارنة لعدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة، في كلّ من الطرق الأربع في توزيع المقاعد على اللوائح المذكورة أعلاه نورد ما يلي:

	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (الكوتا البسيطة)	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (كوتا دروب)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة هاغنباخ)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة بالينسكي – يونغ)
عدد مقاعد اللائحة الأولى	53	54	54	54
عدد مقاعد اللائحة الثانية	46	46	46	46
عدد مقاعد اللائحة الثالثة	25	25	25	25
عدد مقاعد اللائحة الرابعة	4	3	3	3

بعد توزيع االمقاعد على اللوائح، توزّع كلّ لائحة المقاعد على مرشّحيها، وذلك بحسب نوع اللائحة المعتمدة في النظام الانتخابي، سواء كانت مقفلة أو شبه مقفلة.

II- في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها:

1- في اللوائح المقفلة:

يجب أن نراعي في توزيع مقاعد كلّ لائحة على مرشّحيها، الكوتا المذهبيّة، إذ لا يمكننا القول ببساطة أنّ اللائحة الأولى مثلاً تحصل على أوّل 53 مقعداً واللائحة الثانية على أوّل 43... وهكذا دواليك. ذلك لأنّه بإمكان اللائحتين الأولى والثانية أن تضعا مرشّحيهما الموارنة الـ34 مثلاً في أوّل اللائحة، فماذا يحصل إذاً؟

هنالك طريقتان يمكن اعتمادهما لحلّ هذه المشكلة، تقتضي الطريقة الأولى:

* بأن توزّع اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد، مقاعدها على مرشّحيها بحسب الترتيب الذي اختارته. فتحصد عدداً من المقاعد، مخصّصة للمذاهب التي اختارت هذه اللائحة وضعها قبل غيرها في الترتيب.

* ومن ثمّ يتمّ توزيع المقاعد المخصّصة للائحة الثانية (من حيث عدد الأصوات) على مرشّحيها آخذين بعين الاعتبار في هذا التوزيع، المقاعد التي لا تزال شاغرة وفقاً للكوتا المذهبيّة، وهكذا دواليك. توزّع المقاعد على مرشّحي اللوائح بحسب هذه الطريقة عموديّاً.

مثلاً: حصلت اللائحة الأولى على 53 مقعداً بحسب المثال رقم (1) في مجلس النوّاب، وهي اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في مجلس النوّاب، لذا فهي التي ستحصل على أوّل 53 مقعداً من المقاعد الشاغرة. وقد اختارت هذه اللائحة مسبقاً، بحسب ترتيبها لأسماء مرشّحيها، أن تضع 34 مرشّحاً مارونيّاً في أوّل اللائحة، ومن ثمّ وضعت أسماء 27 مرشّحاً

شيعيّاً، ومن ثمّ أسماء 27 مرشّحاً سنّيّاً، ومن ثمّ أسماء 14 مرشّحاً من الروم الأرثوذكس... فهي ستحصل إذاً على كافّة المقاعد المخصّصة للموارنة (34 مقعداً)، وعلى (53–34=19) 19 مقعداً من مقاعد الشيعة، تُمنح لأوّل 19 مرشّحاً شيعيّاً بحسب ترتيب اللائحة. أمّا اللائحة الثانية فقد حصلت على 43 مقعداً، وقد اعتمدت الترتيب المذهبي نفسه الذي اعتمدته اللائحة الأولى، ولكن لن يحصل مرشّحوها الموارنة على مقاعد في مجلس النوّاب، على الرغم من كونهم وضعوا في أوّل اللائحة الثانية. ذلك لأنّ المقاعد المخصّصة للموارنة قد حصدتهم اللائحة الأولى. فتحصل بالتالي اللائحة الثانية على ما تبقّى من مقاعد ال شيعة، اي (27 – 19 = 8) 8 مقاعد، وعلى المقاعد الـ27 المخصّصة للسنّة، وعلى 43–(27+8)=8 أي على 8 مقاعد من المقاعد المخصّصة للروم الأرثوذكس. وهكذا دواليك.

أمّا الطريقة الثانية الأكثر عدلاً والتي ننصح باستخدامها، فتقضي بتوزيع المقاعد على مرشّحي اللوائح أفقيّاً. أي أن نمنح المقاعد للأسماء الأربعة الأولى الواردة على اللوائح، بحسب الترتيب الذي اختارته، ومن ثمّ للأسماء الأربعة الثانية الواردة على اللوائح، ومن ثمّ للأسماء الأربعة الثالثة، وهكذا دواليك، إلى أن تستكمل حصّة كلّ مذهب من الكوتا المخصّصة له في مجلس النوّاب، وإلى أن تستكمل كلّ لائحة عدد المقاعد التي حصلت عليها في مجلس النوّاب بناء على عدد الأصوات التي حصلت عليه.

يذكر أنّ اللوائح ترتَب من الأقوى إلى الأضعف من حيث عدد الأصوات قبل البدء بعمليّة التوزيع الأفقيّة للمقاعد.

مثال (5)

ترمز الأحرف التالية إلى ما يليها:

م = الموارنة.

ش = الشيعة.

س = السنّة.

د = الدروز.

ك = روم كاثوليك.

ر.أ. = روم أرثوذكس.

أرمن أ. = أرمن أرثوذكس.

أرمن ك. = أرمن كاثوليك.

ع = العلويين.

يعني تلوين الاسم باللون الرمادي أنّ المرشّح المذكور قد فاز بمقعد في الانتخابات، كما يعني وضع خطّ تحت اسم المرشّح أنّ اللائحة قد حصلت على كافّة المقاعد التي ربحتها في الانتخابات، وهي ستخرج بالتالي من التوزيع الأفقي للمقاعد على اللوائح.

اللائحة الأولى (53 مقعداً)	اللائحة الثانية (43 مقعداً)	اللائحة الثالثة (27 مقعداً)	اللائحة الرابعة (5 مقاعد)
م(1)←	ش(1)←	ع(1)←	أرمن أ. (1)←
م(2)←	ش(2)←	ع(2)←	أرمن أ. (2)
م(3)	ش(3)	م(1)	أرمن أ. (3)
م(4)	ش(4)	م(2)	أرمن أ. (4)
م(5)	ش(5)	م(3)	**أرمن أ. (5)**
م(6)	ش(6)	م(4)	أرمن ك.(1)
م(7)	ش(7)	م(5)	ع(1)
م(8)	ش(8)	م(6)	ع(2)
م(9)	ش(9)	م(7)	س(1)
م(10)	ش(10)	م(8)	س(2)
م(11)	ش(11)	م(9)	س(3)
م(12)	ش(12)	م(10)	س(4)
م(13)	ش(13)	م(11)	س(5)
م(14)	ش(14)	م(12)	س(6)
م (15)	ش(15)	م(13)	س(7)
م(16)	ش(16)	م(14)	س(8)
م(17)	ش(17)	م (15)	س(9)
م(18)	ش(18)	م(16)	س(10)
م(19)	ش(19)	م(17)	س(11)
م(20)	ش(20)	م(18)	س(12)
م(21)	ش(21)	م(19)	س(13)
م(22)	ش(22)	م(20)	س(14)
م(23)	ش(23)	م(21)	س(15)
م(24)	ش(24)	م(22)	س(16)

م(25)	ش(25)	م(23)	س(17)
م(26)	ش(26)	م(24)	س(18)
م(27)	ش (27)	م(25)	س(19)
م(28)	م(1)	م(26)	س(20)
م(29)	م(2)	م(27)	س(21)
م(30)	م(3)	م(28)	س(22)
م(31)	م(4)	م(29)	س(23)
م(32)	م(5)	م(30)	س(24)
م(33)	م(6)	م(31)	س(25)
م(34)	م(7)	م(32)	س(26)
ش(1)	م(8)	م(33)	س (27)
ش(2)	م(9)	م(34)	م(1)
ش(3)	م(10)	ش(1)	م(2)
ش(4)	م(11)	ش(2)	م(3)
ش(5)	م(12)	ش(3)	م(4)
ش(6)	م(13)	ش(4)	م(5)
ش(7)	م(14)	ش(5)	م(6)
ش(8)	م (15)	ش(6)	م(7)
ش(9)	م(16)	ش(7)	م(8)
ش(10)	م(17)	ش(8)	م(9)
ش(11)	م(18)	ش(9)	م(10)
ش(12)	م(19)	ش(10)	م(11)
ش(13)	م(20)	ش(11)	م(12)
ش(14)	م(21)	ش(12)	م(13)
ش(15)	م(22)	ش(13)	م(14)
ش(16)	م(23)	ش(14)	م (15)

ش(17)	م(24)	ش(15)	م(16)
ش(18)	م(25)	ش(16)	م(17)
ش(19)	م(26)	ش(17)	م(18)
ش(20)	م(27)	ش(18)	م(19)
ش(21)	م(28)	ش(19)	م(20)
ش(22)	م(29)	ش(20)	م(21)
ش(23)	م(30)	ش(21)	م(22)
ش(24)	م(31)	ش(22)	م(23)
ش(25)	م(32)	ش(23)	م(24)
ش(26)	م(33)	ش(24)	م(25)
ش (27)	م(34)	ش(25)	م(26)
س(1)	د(1)	ش(26)	م(27)
س(2)	د(2)	ش (27)	م(28)
س(3)	د(3)	س(1)	م(29)
س(4)	د(4)	س(2)	م(30)
س(5)	د(5)	س(3)	م(31)
س(6)	د(6)	س(4)	م(32)
س(7)	د(7)	س(5)	م(33)
س(8)	د(8)	س(6)	م(34)
س(9)	س(1)	س(7)	ش(1)
س(10)	س(2)	س(8)	ش(2)
س(11)	س(3)	**س(9)**	ش(3)
س(12)	س(4)	س(10)	ش(4)
س(13)	س(5)	س(11)	ش(5)
س(14)	س(6)	س(12)	ش(6)
س(15)	س(7)	س(13)	ش(7)

س(16)	س(8)	س(14)	ش(8)
س(17)	س(9)	س(15)	ش(9)
س(18)	س(10)	س(16)	ش(10)
س(19)	س(11)	س(17)	ش(11)
س(20)	س(12)	س(18)	ش(12)
س(21)	س(13)	س(19)	ش(13)
س(22)	س(14)	س(20)	ش(14)
س(23)	س(15)	س(21)	ش(15)
س(24)	س(16)	س(22)	ش(16)
س(25)	س(17)	س(23)	ش(17)
س(26)	س(18)	س(24)	ش(18)
س(27)	س(19)	س(25)	ش(19)
د(1)	س(20)	س(26)	ش(20)
د(2)	س(21)	س (27)	ش(21)
د(3)	س(22)	د(1)	ش(22)
د(4)	س(23)	د(2)	ش(23)
د(5)	س(24)	د(3)	ش(24)
د(6)	س(25)	د(4)	ش(25)
د(7)	س(26)	د(5)	ش(26)
د(8)	س (27)	د(6)	ش (27)
ع(1)	أرمن أ. (1)	د(7)	ك(1)
ع(2)	أرمن أ. (2)	د(8)	ك(2)
أرمن أ. (1)	أرمن أ. (3)	أرمن أ. (1)	ك(3)
أرمن أ. (2)	أرمن أ. (4)	أرمن أ. (2)	ك(4)
أرمن أ. (3)	أرمن أ. (5)	أرمن أ. (3)	ك(5)
أرمن أ. (4)	أرمن ك.(1)	أرمن أ. (4)	ك(6)

أرمن أ. (5)	ع(1)	أرمن أ. (5)	ك(7)
أرمن ك.(1)	ع(2)	أرمن ك.(1)	ك(8)
ر.أ. (1)	ك(1)	ر.أ. (1)	د(1)
ر.أ. (2)	**ك(2)**	ر.أ. (2)	د(2)
ر.أ. (3)	ك(3)	ر.أ. (3)	د(3)
ر.أ. (4)	ك(4)	ر.أ. (4)	د(4)
ر.أ. (5)	ك(5)	ر.أ. (5)	د(5)
ر.أ. (6)	ك(6)	ر.أ. (6)	د(6)
ر.أ. (7)	ك(7)	ر.أ. (7)	د(7)
ر.أ. (8)	ك(8)	ر.أ. (8)	د(8)
ر.أ. (9)	إنجيلي (1)	ر.أ. (9)	ر.أ. (1)
ر.أ. (10)	أقليّات (1)	ر.أ. (10)	ر.أ. (2)
ر.أ. (11)	ر.أ. (1)	ر.أ. (11)	ر.أ. (3)
ر.أ. (12)	ر.أ. (2)	ر.أ. (12)	ر.أ. (4)
ر.أ. (13)	ر.أ. (3)	ر.أ. (13)	ر.أ. (5)
ر.أ. (14)	ر.أ. (4)	ر.أ. (14)	ر.أ. (6)
ك(1)	ر.أ. (5)	إنجيلي (1)	ر.أ. (7)
ك(2)	ر.أ. (6)	أقليّات (1)	ر.أ. (8)
ك(3)	ر.أ. (7)	ك(1)	ر.أ. (9)
ك(4)	ر.أ. (8)	ك(2)	ر.أ. (10)
ك(5)	ر.أ. (9)	ك(3)	ر.أ. (11)
ك(6)	ر.أ. (10)	ك(4)	ر.أ. (12)
ك(7)	ر.أ. (11)	ك(5)	ر.أ. (13)
ك(8)	ر.أ. (12)	ك(6)	ر.أ. (14)
إنجيلي (1)	ر.أ. (13)	ك(7)	إنجيلي (1)
أقليّات (1)	ر.أ. (14)	ك(8)	أقليّات (1)

فيكون التوزيع المذهبي للمقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة على الشكل التالي:

المذهب	توزيع مقاعد اللائحة الأولى	توزيع مقاعد اللائحة الثانية	توزيع مقاعد اللائحة الثالثة	توزيع مقاعد اللائحة الرابعة	المجموع
موارنة	18	–	16	–	34
شيعة	–	27	–	–	27
سنّة	13	5	9	–	27
روم كاثوليك	6	2	–	–	8
أرمن أرثوذكس	–	–	–	5	5
دروز	–	8	–	–	8
روم أرثوذكس	14	–	–	–	14
أرمن كاثوليك	–	1	–	–	1
إنجيليين	1	–	–	–	1
علويين	–	–	2	–	2
أقليّات	1	–	–	–	1
المجموع	53	43	27	5	128

2– في اللوائح شبه المقفلة:

في حال كانت اللوائح شبه مقفلة، أي في حال أفسحنا المجال للناخب أن يمنح صوته لمرشّح واحد من أصل 128 مرشّحاً يفضّله على الآخرين، أو يمنح الناخب صوته للائحة بأكملها فلن يتغيّر توزيع المقاعد على اللوائح الأربعة المذكورة أعلاه لأنّ الأصوات التي تمنح للمرشّحين المفضّلين تمنح للائحة كاملة.

ولكنّ الأصوات التفضيليّة قد تؤثّر على ترتيب المرشّحين في داخل اللوائح، وقد تساعد أحد المرشّحين في الوصول إلى المجلس، حتّى ولو لم يكن هذا المرشّح من أوائل الأسماء الموضوعة على اللائحة.

وفي ما يتعلّق بتفصيل كيفيّة توزيع مقاعد اللائحة على مرشّحيها، نورد ما يلي:

– علينا أن نذكّر أنّ ترتيب المرشّحين على اللائحة شبه المقفلة، تحدّده هذه الأخيرة مسبقاً ولا يستطيع المقترع أن يغيّره.

– يُحتسب في البداية لكلّ مرشّح عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها.

– ومن ثمّ يُحتسب عدد الأصوات التي منحت للائحة بأكملها من دون تفضيل مرشّح على آخر.

– يضاف للمرشّح الأوّل، على عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها، عدد الأصوات التي يحتاج إليها ليحصل على الكوتا ويفوز بالمقعد الأوّل المخصّص للائحته في المجلس النيابي.

– نأخذ الأصوات التي يحتاجها المرشّح للحصول على الكوتا من مجموع الأصوات التي منحت للائحة بأكملها.

– في حال لم يكن هذا المرشّح بحاجة إلى أصوات اللائحة (أي أنّ الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها توازي أو تفوق الكوتا) ننتقل مباشرة إلى المرشّح التالي ويعتبر المرشّح الأوّل فائزاً.

– نضيف للمرشّح الذي يأتي في المرتبة الثانية، بحسب ترتيب اللائحة، عدد الأصوات التي يحتاجها للحصول على الكوتا ولكي يفوز بالمقعد

الثاني المخصّص للائحته من مجموع الأصوات التي منحت للائحته (إذا كان بحاجة إلى هذه الأصوات) وننتقل بعدها إلى المرشّح الثالث على اللائحة.. وهكذا دواليك، إلى أن يصبح عدد الأصوات المتبقيّة للائحة والمضافة على عدد الأصوات التفضيليّة لمرشّح على اللائحة أقلّ من الكوتا المطلوبة للفوز بمقعد نيابي.

– عندها وإذا لم يكن قد اكتمل بعد عدد المقاعد المخصّصة للائحة، يفوز بهذه المقاعد المرشّحون الذين حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات التفضيلية.

في هذا النموذج علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، عند توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها، الكوتا المذهبيّة من جهة وتوزيع الأصوات التفضيليّة على المرشّحين من جهة أخرى.

سنوضح في المثال المبسّط التالي كيفيّة توزيع 7 مقاعد على لائحتين شبه مقفلتين، آخذين بعين الاعتبار الكوتا المذهبيّة، ومعتمدين في البداية توزيع المقاعد مذهبيّاً على اللوائح بشكل عموديّ.

فنوزّع في البداية المقاعد المخصّصة للائحة الأقوى أي التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات عموديّاً، ومن ثمّ نعمد إلى توزيع المقاعد المخصّصة للائحة الثانية من حيث عدد الأصوات.

مثال (6)

فلنفترض أنّ الدائرة الانتخابيّة X مكوّنة من 7 مقاعد فقط موزّعين على الشكل التالي:

5 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، ومقعدين علويين.

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 7000

الكوتا البسيطة = عدد المقاعد ÷ عدد الأصوات = 7000÷7 = 1000

عدد مرشّحي اللائحة (أ) = 7 (5 أرمن أرثوذكس و2 علويين)

عدد مرشّحي اللائحة (ب) = 7 (5 أرمن أرثوذكس، و2 علويين)

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) هو 2000 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 3000 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) 5000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (أ) = عدد أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 5000/1000 = 5 مقاعد.

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (ب) هو 500 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 1500 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (ب) 2000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (ب) = مجموع أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 2000/1000 = 2 أي مقعدين.

توزّع اللوائح أصواتها على مرشّحيها على الشكل التالي: (بحسب الطريقة العموديّة)

ع: أي علوي.

أرمن أ: أي أرمن أرثوذكس.

مرشّحو اللائحة (أ) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 5)	الأصوات التفضيليّة لمرشّحي اللائحة (أ) (مجموع هذه الأصوات 3000 صوت)	توزيع أصوات اللائحة (أ) على مرشّحيها (2000 صوت)	مجموع أصوات كلّ مرشّح	النتيجة	مرشّحو اللائحة(ب) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 2)	الأصوات التفضيليّة لمرشّحي اللائحة (ب) (مجموع هذه الأصوات هو 1500 صوت)	توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها (500 صوت)	مجموع أصوات كلّ مرشّح	النتيجة
ع (1)	540	460	1000	فائز	أرمن أ (1)	500	500	1000	فائز
أرمن أ (1)	460	540	1000	فائز	أرمن أ (2)	175	0	175	خاسر
أرمن أ (2)	120	880	1000	فائز	أرمن أ (3)	225	0	225	خاسر
أرمن أ (3)	640	120	760	فائز	أرمن أ (4)	100	0	100	خاسر
أرمن أ (4)	200	0	200	خاسر	أرمن أ (5)	300	0	300	خاسر
ع (2)	300	0	300	خاسر	ع (1)	150	0	150	فائز
أرمن أ (5)	740	0	740	فائز	ع (2)	50	0	50	خاسر
المجموع	3000	2000	5000			1500	500	2000	

ملاحظات:

* بحسب هذا التوزيع، حصلت اللائحة (أ) على مقعد علوي و4 مقاعد للأرمن الأرثوذكس. وحصلت اللائحة الثانية على مقعد علوي ومقعد للأرمن الأرثوذكس.

* لو كانت اللوائح مقفلة لفاز المرشّح الأرمني رقم 4 بدل فوز المرشّح الأرمني رقم 5 في اللائحة (أ).

* لو لم يكن هناك من كوتا مذهبيّة لفاز أوّل 5 مرشّحين على اللائحة (أ) أي مرشّح علوي واحد وأربع مرشّحين أرمن أرثوذكس، ولفاز المرشّحان الأرمنيّان الأوّلان على اللائحة (ب)، أي لخسر العلويّون مقعداً في مجلس النوّاب، وربح الأرمن الأرثوذكس مقعداً إضافيّاً.

أمّا إذا اعتمدنا الأسس نفسها في توزيع مقاعد اللوائح على مرشّحيها، أي إذا احترمنا الكوتا المذهبيّة في لوائح شبه مقفلة، ولكن من دون أن نلجأ إلى توزيع عمودي للمقاعد واستبدلناه بتوزيع أفقي أكثر عدلا، تصبح النتيجة على الشكل التالي:

نرتّب اللوائح من الأقوى (أي التي حصدت أكبر عدد من الأصوات) إلى الأضعف، من حيث عدد الأصوات.

ويعتبر فائزاً المرشّح الذي لونّا مجموع أصواته باللون الرمادي.

مرشّحو اللائحة (أ) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 5)	مجموع الأصوات	مرشّحو اللائحة (ب) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 2)	مجموع الأصوات
ع (1)←	1000	أرمن أ (1)←	1000
أرمن أ (1)	1000	أرمن أ (2)	175
أرمن أ (2)	1000	أرمن أ (3)	225
أرمن أ (3)	760	أرمن أ (4)	100
أرمن أ (4)	200	أرمن أ (5)	300
ع (2)	300	ع (1)	150
أرمن أ (5)	740	ع (2)	50
المجموع	5000		2000

تحصل اللائحة (ب) على مقعدين للأرمن الأرثوذكس، بدل من مقعد واحد للأرمن وآخر للعلويّين، لأنّه بحسب هذه الطريقة لا نوزّع كافّة مقاعد اللائحة الأقوى في البداية، ومن ثمّ نعود لنوزّع مقاعد اللوائح الأخرى. بل نوزّع المقاعد على اللوائح أفقيّاً على الشكل التالي:

– تحصل اللائحة (أ) على أوّل مقعد للعلويين، ومن بعدها تحصل اللائحة الثانية على أوّل مقعد للأرمن الأرثوذكس.

– تحصل بعدها اللائحة الأولى على المقعد الثاني للأرمن الأرثوذكس يفوز به المرشّح الأرمني رقم 1 على اللائحة (أ)، ويحصل المرشّح الأرمني رقم 5 في اللائحة (ب) على المقعد الثالث المخصّص للأرمن الأرثوذكس لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات على لائحته.

– من ثمّ يفوز الأرمني رقم 2 على اللائحة (أ) لأنّه حصل على عدد من الأصوات يساوي الكوتا الانتخابيّة. ولن يفوز بعد ذلك أحد من اللائحة (ب) لأنّ هذه اللائحة استكملت توزيع المقاعد التي ربحتها في الانتخابات.

– ننتقل إذا لاستكمال توزيع المقاعد المتبقيّة للائحة (أ) التي لا تزال تملك مقعدين غير موزّعين سيحصل على أحدهما المرشّح الأرمني رقم 5 على اللائحة (أ) لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات، وسيفوز المرشّح العلوي رقم 2 بالمقعد المتبقي لأنّ الكوتا المخصّصة للأرمن الأرثوذكس قد استكملت.

يتعارض منطق اللوائح شبه المقفلة أحياناً مع منطق الكوتا المذهبيّة، فيلغي الثاني مفاعيل الأوّل. إذ قد يؤدي احترام الكوتا المذهبيّة إلى خسارة المرشّح x الذي حصل على عدد كبير من الأصوات التفضيليّة يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها المرشّح y، لأنّ هذا الأخير فاز بسبب الكوتا المذهبيّة.

III- الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النموذج:

* قد يتأخّر إعلان اللوائح، في حال تطبيق هذا النموذج، لأنّ كلّ لائحة قد تنتظر الترتيب المذهبي لأسماء المرشّحين الذي اختارته اللوائح الأخرى، لكي تقرّر هي ترتيب مرشّحيها، الأمر الذي قد يؤخّر انطلاق المعركة الانتخابيّة، ويؤخّر بالتالي الانعكاسات الإيجابيّة التي يثيرها النقاش السياسي الذي يسبق عمليّة الانتخاب.

* إنّ اختيار اللائحة لترتيب مرشّحيها مذهبيّاً يحدّد إلى حدّ ما هويّتها المذهبيّة، ومن الممكن أن يؤدّي هذا الأمر انتخاب أبناء كلّ مذهب لممثّلي مذهبهم. ولهذه النتيجة بعض السلبيّات، من أبرزها أن يتحوّل النائب اللبناني من ممثّل "للأمّة جمعاء"، بحسب الدستور، إلى ممثّل لأبناء مذهبه فقط، ويتحوّل التنافس الانتخابي إلى تنافس بين أبناء المذهب الواحد على المقاعد المخصّصة لمذهبهم في مجلس النوّاب، الأمر الذي يبعد المعارك الانتخابيّة عن طابعها الوطني ويضعف مبدأ التنافس بين البرامج الانتخابيّة ويحوّله إلى تنافس شخصيّ مذهبيّ[26].

* يفسح، هذا النموذج، المجال أمام "الصفقات السياسيّة" ومحاولة اللوائح تغيير الترتيب المذهبي لأسماء مرشّحيها وذلك لكي تتمكّن من حصد أكبر عدد ممكن من الأصوات أو من المقاعد التابعة لمذهب معيّن دون الآخر. وقد تتضرّر من جرّاء ذلك المذاهب الصغيرة التي لا تملك سوى مقعد واحد أو مقعدين في المجلس قد تعمد اللوائح المدعومة من أحد المذاهب الكبيرة على حصدها. ويبقى التوزيع المذهبي لمقاعد مجلس

(26) تحوّل التنافس الانتخابي إذا من تنافس بين لوائح تضمّ كلّ منها 128 مرشّحاً إلى تنافس بين أشخاص (على مقعد الأقليّات مثلاً..) وبين لوائح مذهبيّة يتكوّن بعضها من 2 أو 5 أشخاص...

النوّاب على اللوائح رهنا بالترتيب الذي تختاره هذه اللوائح لمرشّحيها، وبترتيب اللوائح الأخرى أيضاً لأسماء المرشّحين انطلاقاً من مذاهبهم. إذ قد تختار إحدى اللوائح المدعومة من مذهب معيّن أن تضع أسماء مرشّحي مذهب آخر في بداية الترتيب لتحصد بنفسها مقاعد هذا المذهب بالإضافة إلى المقاعد المخصّصة لمذهبها.

* إنّ اشتراط احترام الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد المجلس النيابي بحسب هذا النموذج، يتعارض بشكل عام مع مبدأ المساواة بين المواطنين، كما يضعف إلى حدّ ما، الحسنات التي يؤمّنها النظام النسبي. من بينها الدقّة في تمثيل المجموعات السياسيّة وعدالته على صعيد الفردي والجماعي. لأنّ اعتماد الكوتا المذهبيّة يؤدّي إلى إيصال المرشّح x إلى البرلمان علماً أنّه حصل على عدد أقلّ من الأصوات التفضيليّة[27] التي حصل عليها المرشّح y، الذي لم يتمكّن من الفوز بسبب انتمائه المذهبي. كما أنّ اعتماد الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد مجلس النوّاب، يمنح بعض المجموعات المذهبيّة أحجاما أكبر من قوّتها الانتخابيّة الحقيقيّة، ومقاعد في مجلس النوّاب لم تكن لتحصل عليها هذه المذاهب لولا الكوتا المذهبيّة. ولكنّ ما يضعف من حدّة هذه النتيجة السلبيّة هو أنّ مرشّحي المذاهب لا يمثّلون مذاهبهم فقط بل قد يمثّلون شريحة متنوعّة من المذاهب اللبنانيّة جمعت بينهم أهداف أو آراء أو مصالح سياسيّة مشتركة.

* يضعف هذا النموذج من تأثير العائلة والمنطقة على الخيار الانتخابي للمقترعين، لأنّه يقترح اعتماد لبنان دائرة انتخابيّة واحدة، فيقطع إلى حدّ ما الرابط المباشر بين المرشّح وأبناء منطقته لأنّه يترشّح على لائحة كاملة

(27) في حال اعتماد اللوائح "شبه المقفلة".

من 128 مرشّحاً. ولكنّ اعتماد الكوتا المذهبيّة واللوائح شبه مقفلة (أي إمكانيّة أن يمنح المقترع مرشّحه المفضّل صوتاً تفضيليّاً)، قد يعيدان بناء هذا الرابط.

* يؤمّن هذا النموذج حدّاً أدنى من المعطيات التي تسمح بإحداث بعض التغيير على الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ويجعل من مجلس النوّاب اللبناني أكثر تمثيلاً للمجموعات السياسيّة في لبنان.

النموذج الرابع

لبنان مقسّم إلى 5 دوائر انتخابية
نظام نسبي - على أساس مذهبي

* توزّع المقاعد في هذا النظام على اللوائح بحسب النسبة التي تحصل عليها كلّ لائحة من أصوات المقترعين.

* يقسّم لبنان إلى 5 دوائر انتخابيّة[28] هي:

– دائرة بيروت، دائرة الجنوب، دائرة الشمال، دائرة البقاع، دائرة جبل لبنان.

* تحصل كلّ دائرة على عدد معيّن من المقاعد، تتوزّع على الشكل التالي:

– 19 مقعداً لبيروت، 23 مقعداً للبقاع، 28 مقعداً للشمال، 23 مقعداً للجنوب، و35 مقعداً لجبل لبنان.

* تتوزّع المقاعد في هذا النظام على المذاهب اللبنانيّة انطلاقاً من الكوتا المذهبيّة، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، وذلك كالآتي:

(28) لم نقسّم دوائر هذا النظام على أساس المحافظات.

عدد مقاعد كلّ دائرة	توزيع مقاعد كلّ دائرة على المذاهب[29].
دائرة بيروت = 19 مقعداً	6 مقاعد للسنّة، 3 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، مقعدان للشيعة، مقعدان للروم الأرثوذكس، مقعد للدروز، مقعد ماروني، مقعد للروم الكاثوليك، مقعد للأرمن الكاثوليك، مقعد للإنجيليين، مقعد للأقليّات.
دائرة البقاع = 23 مقعداً	8 مقاعد للشيعة، 5 مقاعد للسنّة، 3 مقاعد للموارنة، 3 مقاعد للروم الكاثوليك، مقعدان للروم الأرثوذكس، مقعد للدروز، مقعد للأرمن الأرثوذكس.
دائرة الشمال = 28 مقعداً	11 مقعداً للسنّة، 9 مقاعد للموارنة، 6 مقاعد للروم الأرثوذكس، مقعدان للعلويين.
دائرة الجنوب = 23 مقعداً	14 مقعداً شيعيّاً، 3 مقاعد للسنّة، مقعدان للروم الكاثوليك، مقعدان للموارنة، مقعد درزي، مقعد للروم الأرثوذكس.
دائرة جبل لبنان = 35 مقعداً	19 مقعداً مارونيّاً، 5 مقاعد للدروز، 3 مقاعد للشيعة، 3 مقاعد للروم الأرثوذكس، مقعدان للسنّة، مقعدان للروم الكاثوليك، مقعد للأرمن الأرثوذكس.

*** تُحترم في هذا النظام الكوتا النسائيّة، التي تفرض على اللوائح أن تمنح مقعداً من كل ثلاثة مقاعد على لوائح الترشيح على الأقل، ولكن يبدو أنّ الحصّة المخصّصة للنساء في هذا النظام أقلّ من حصّتهم في أنظمة انتخابيّة أخرى لأنّ عدد مقاعد الدوائر الانتخابيّة لا يقسم على 3. فتحصل النساء، على الأقلّ، على 6 مقاعد من كلّ لائحة تترشّح في بيروت، وعلى 7 مقاعد من كلّ لائحة تترشّح في جبل لبنان، وعلى 9 مقاعد من كلّ لائحة من لوائح دائرة الجنوب، وعلى 11 مقعداً من كلّ لائحة من لوائح جبل لبنان، أي ما مجموعه 33 مقعداً. بينما من الممكن أن تحصل النساء على 42 مقعداً لو كان لبنان دائرة واحدة في الترشيح وعدد مقاعد الدائرة الانتخابية هو 128 مقعداً (أي بحسب النموذج الأوّل الذي أوردناه سابقاً).**

(29) تمّ توزيع المقاعد على الدوائر والمذاهب بالاستناد إلى التوزيع التقليدي السابق لهذه المقاعد، وبحسب القوانين الانتخابيّة اللبنانيّة السابقة.

* يُشترط في اللوائح أن تكون مكتملة، وإلا فقدت النسبيّة معناها. فإذا تنافست في بيروت مثلاً لوائح مكوّنة من عدد قليل من المرشّحين، كلٌّ من مذهب مختلف عن الآخر، فتعطي النسبيّة في هذه الحال مفاعيل النظام أكثري.

* لكلّ مقترع صوت واحد يمنح للائحة كاملة بكافّة مرشّحيها، ويفضّل في هذا النظام أن تكون اللوائح مقفلة لكي لا يتحوّل الصوت التفضيليّ الذي يمنحه المقترع لمرشّحه المفضّل، إلى تفضيل مذهبي أو ذات طابع فردي ضيّق.

I- في توزيع المقاعد على اللوائح:

1- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر (règle du plus grand reste):

- تحصل كلّ لائحة، في النظام النسبي، على عدد من المقاعد في مجلس النوّاب يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة في الانتخابات.

- الكوتا الانتخابيّة: هي عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين ÷ عدد المقاعد.

- للقيام بعمليّة توزيع المقاعد على اللوائح، تحصل على مقعد في مجلس النوّاب، كلّ لائحة حصدت عدداً من أصوات المقترعين يوازي قيمة "الكوتا الانتخابيّة". فيصبح إجمالي عدد المقاعد التي تحصل عليها كلّ لائحة يوازي عدد المرّات التي حصلت عليها هذه اللائحة على "الكوتا الانتخابيّة".

– تختلف الكوتا باختلاف الدوائر الانتخابيّة.

– بحسب قاعدة الكسر الأكبر، تحصل كلّ لائحة، في المرحلة الأولى، على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا الانتخابيّة.

– ومن ثمّ توزّع، في المرحلة الثانية، المقاعد المتبقيّة على اللوائح التي حصلت على الكسر الأكبر plus grand reste.

سنتناول في هذا النموذج طريقتين في احتساب الكوتا الانتخابيّة[30]: احتساب "الكوتا البسيطة" واحتساب "كوتا دروب" Droop، موضحين الاختلاف في توزيع المقاعد على اللوائح عند اختلاف نوع الكوتا المعتمدة.

أ- الكوتا البسيطة:

إذا اعتمدنا في تطبيق هذه القاعدة "الكوتا البسيطة" (أي مجموع الأصوات ÷ عدد المقاعد)؛ تحصل كلّ لائحة على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة.

ويتمّ، بعد ذلك، توزيع المقاعد المتبقّية استناداً إلى الكسور التي حصلت عليها كلّ لائحة (reste)، فتحصل على هذه المقاعد، اللوائح التي حصدت الكسر الأكبر (le plus grand reste).

لنأخذ مثالاً تطبيقياً عن دائرة بيروت الانتخابيّة:

(30) علماً أنّه يوجد أنواع أخرى من الكوتا مثل "كوتا المزدوجة" أو غيرها.

مثال (1)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 19

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 76000

الكوتا البسيطة = 76000 ÷ 19 = 4000

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

وفي تطبيقنا للقاعدة:

1. **تحصل اللائحة الأولى على** 41790÷4000=10.447 **أي على** 10 **مقاعد (مقابل** 40000 **صوت، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي** 10 **مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها** 1790 **صوتاً غير ممثّل (كسر).**

2. **وتحصل اللائحة الثانية على** 20250÷4000=5.063 **أي على** 5 **مقاعد (مقابل** 5×4000=20000 **صوت)، ويتبقّى لها** 250 **صوتاً غير ممثّل (كسر).**

3. **كما تحصل اللائحة الثالثة على** 10850÷4000=2.713 **أي على مقعدين (مقابل** 2×4000=8000 **صوت)، ويتبقّى لها** 2850 **صوتاً غير ممثّل (كسر).**

4. **أمّا اللائحة الرابعة فتحصل على** 3110÷4000=0.778 **أي لم تحصل هذه اللائحة على أيّ مقعد في هذه المرحلة ويتبقّى لها** 3110 **أصوات غير ممثّل (كسر).**

وهكذا نكون قد وزّعنا في المرحلة الأولى 10+5+2+0=17 مقعداً، ويتبقّى لنا مقعدين غير موزّعين تحصل عليهما اللائحتان اللتان حصلتا على العدد الأكبر من الكسور. وفي هذه الحالة الافتراضية التي تحدّثنا عنها، ستحصل كلّ من اللائحة الثالثة والرابعة على المقاعد المتبقّية[31]، لأنّهما حصلتا على العدد الأكبر من الكسور.

ويصبح بالتالي توزيع المقاعد في دائرة بيروت الانتخابيّة على اللوائح، على الشكل التالي:

اللائحة الأولى = 10 مقاعد.

اللائحة الثانية = 5 مقاعد.

اللائحة الثالثة = 3 مقاعد.

اللائحة الرابعة = مقعد واحد.

ب- كوتا دروب:

أمّا في حال اعتمدنا نوعا آخر من الكوتا، مثل "كوتا دروب" = [عدد الأصوات÷(عدد المقاعد+1)]+1، سنرى أنّ توزيع المقاعد سيختلف بعض الشيء. إذ كلّما خفضنا قيمة الكوتا (الكوتا البسيطة قيمتها أكبر من "كوتا دروب" Droop)، انخفض عدد الأصوات غير الموزّعة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض تمثيل المجموعات الصغيرة[32]، والعكس بالعكس.

(31) في حالات استثنائية جدّاً، قد تتعادل لائحتان في عدد الأصوات غير الممثّلة (أي في الكسور)، لذا من الممكن أن نلجأ عند ذلك إلى القرعة لاختيار اللائحة التي سوف تحصل على المقعد غير الموزّع.

(32) ذلك لأنّ هذه المجموعات الصغيرة لم تستعمل أصواتها في المرحلة الأولى من عمليّة التوزيع، لأنّها لا تستطيع إجمالاً أن تجمع عدداً من الأصوات يوازي الكوتا، ويتبقّى لها بالتالي عدداً كبيراً من الكسور قد يفوق الكسور المتبقيّة للمجموعات واللوائح القويّة.

سنعيد في ما يلي احتساب توزيع المقاعد على اللوائح الأربع مع اعتمادنا "كوتا دروب"، وسنرى كيف سيأتي اعتماد هذه الكوتا، إلى حدّ ما، لمصلحة المجموعات الكبيرة.

مثال (2)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها في دائرة بيروت = 19

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 76000

الكوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1= (76000÷20)+1= 3801

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

وفي تطبيقنا للقاعدة:

* تحصل اللائحة الأولى على 41790÷3801=10.994 أي على 10 مقاعد (مقابل 38010 أصوات، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي 10 مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها 3780 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* وتحصل اللائحة الثانية على 20250÷3801=5.328 أي على 5 مقاعد (مقابل 5×3801=19005 أصوات)، ويتبقّى لها 1245 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* كما تحصل اللائحة الثالثة على 10850÷3801=2.855 أي على مقعدين (مقابل 2×3801=7602 صوت)، ويتبقّى لها 3248 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* أمّا اللائحة الرابعة فتحصل على 3110÷3801=0.818 أي لا تحصل على أيّ مقعد في هذه المرحلة من توزيع الأصوات، ويتبقّى لها 3110 أصوات غير ممثّل (كسر).

وهكذا نكون قد وزّعنا في المرحلة الأولى 10+5+2+0=17 مقعداً، ويتبقّى لنا مقعدان غير موزّعين ستحصل عليهما اللائحة الأولى واللائحة الثالثة اللتين حصلتا على العدد الأكبر من الكسور.

ويصبح بالتالي توزيع المقاعد في دائرة بيروت الانتخابيّة على اللوائح، على الشكل التالي:

اللائحة الأولى = 11 مقاعد.

اللائحة الثانية = 5 مقاعد.

اللائحة الثالثة = 3 مقاعد.

اللائحة الرابعة = لا مقعد.

وفي مقارنة لعدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ من اللوائح الأربع المذكورة سابقاً في حال اعتمادنا على الكوتا البسيطة أو "كوتا دروب"، نورد ما يلي:

	توزيع المقاعد (بحسب الكوتا البسيطة)	توزيع المقاعد (بحسب "كوتا دروب")
اللائحة الأولى	10	11
اللائحة الثانية	5	5
اللائحة الثالثة	3	3
اللائحة الرابعة	1	0

تُظهر هذه المقارنة أنّ اعتماد "كوتا دروب" في احتساب توزيع المقاعد على اللوائح، أتى لمصلحة اللائحة الأولى التي حصدت العدد الأكبر من أصوات المقترعين، منتزعة هذا المقعد من اللائحة الرابعة التي كان بإمكانها أن تحصل عليه في حال اعتمدنا الكوتا البسيطة.

وهكذا نرى أنّ استعمال الكوتا البسيطة قد يحقّق مصلحة المجموعات الصغيرة، التي لن تتمكّن في حالات معيّنة تشبه المثال الذي أوردناه، أن تحصل على مقعد في مجلس النوّاب إذا اعتمدنا "كوتا دروب". بما لهذا الأمر من سلبيّات تتلخّص بتشتيت مقاعد مجلس النوّاب، ومن إيجابيّات، أبرزها إفساح المجال أمام المجموعات الصغيرة بالتمثّل في البرلمان.

هذا في حال اخترنا توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر، أمّا إذا اخترنا اعتماد قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen) في احتساب توزيع المقاعد على اللوائح المتنافسة فتصبح النتائج على الشكل التالي:

2- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen):

سنتناول في ما يلي تطبيق قاعدة المعدّل الأقوى، وفق طريقتين، الأولى طريقة "هاغنباخ بيشوف" والثانية طريقة "بالينسكي يونغ".

أ- بحسب طريقة هاغنباخ:

- تحصل كلّ لائحة، بداية، على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب (من دون أن نأخذ الكسور في هذه الطريقة بعين الاعتبار).

– إذا بقيت لدينا مقاعد غير موزّعة، نضيف +1 على عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى، ونقسم مجدّدا عدد أصوات كلّ لائحة على (عدد المقاعد التي حصلت عليها في المرحلة الأولى+1)، ثمّ نقارن النتائج ونمنح أوّل مقعد متبقي، للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر.

– إذا بقيت لدينا أيضاً مقاعد غير موزّعة نعيد الكرّة، فنضيف من جديد +1 على عدد المقاعد الموزّعة إلى كلّ لائحة ونقسم عدد أصوات هذه اللائحة على (عدد مقاعدها+1)، ونمنح المقعد غير الموزّع للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر، وهكذا دواليك، إلى أن يكتمل توزيع المقاعد.

مثال (3)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها في دائرة بيروت = 19

عدد الأصوات = 76000

الكوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1= (76000÷20)+1= 3801

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ كوتا دروب		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		المرحلة الثالثة عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	41790	10.994	10	41790÷11= 3799.091	1	41790÷12= 3482.5	_	11
اللائحة الثانية	20250	5.328	5	20250÷6= 3375	_	20250÷6= 3375	_	5
اللائحة الثالثة	10850	2.855	2	10850÷3= 3616.667	_	10850÷3= 3616.667	1	3
اللائحة الرابعة	3110	0.818	0	3110÷1= 3110	–	3110÷1= 3110	_	0
المجموع	448000		17		1		1	19

ب – بحسب طريقة بالينسكي – يونغ:

– تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة (من دون أن نأخذ الكسور بعين الاعتبار).

– في المرحلة الثانية يقسم عدد أصوات كلّ لائحة مجدّدا على عدد المقاعد التي حصل عليها كلّ منهم +1 ولمرّة واحدة فقط، ومن ثمّ توزّع المقاعد على اللوائح التي تحصل على المعدّل الأقوى.

مثال (4)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها في دائرة بيروت = 19

العدد الإجمالي للأصوات = 76000

الكوتا البسيطة = 76000 ÷ 19 = 4000

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ الكوتا البسيطة		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	41790	10.448	10	41790÷11= 3799.091	1	11
اللائحة الثانية	20250	5.063	5	20250÷6= 3375	_	5
اللائحة الثالثة	10850	2.713	2	10850÷3= 3616.667	1	3
اللائحة الرابعة	3110	0.778	0	3110÷1= 3110	–	0
المجموع	448000		17		2	19

إنّ المقارنة بين عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة بحسب طريقة هاغنباخ وبالينسكي – يونغ، تظهر أنّ كلّ اللوائح حصلت على العدد نفسه من المقاعد في الطريقتين. ولكن قد تلجأ بعض الأنظمة الانتخابيّة إلى اعتماد طريقة بالينسكي – يونغ، لأنّها أسهل ولأنّه بحسب هذه الطريقة لا يمكن للائحة الواحدة أن تحصل على أكثر من مقعد واحد في المرحلة الثانية، ما يساهم في عدم تضخيم الحجم الفعلي للوائح والتجمّعات الكبرى[33].

وفي مقارنة لعدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة، في كلّ من الطرق الأربع في توزيع المقاعد على اللوائح المذكورة أعلاه نورد ما يلي:

	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (الكوتا البسيطة)	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (كوتا دروب)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة هاغنباخ)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة بالينسكي – يونغ)
عدد مقاعد اللائحة الأولى	10	11	11	11
عدد مقاعد اللائحة الثانية	5	5	5	5
عدد مقاعد اللائحة الثالثة	3	3	3	3
عدد مقاعد اللائحة الرابعة	1	0	0	0

(33) سوزان عازار وكمال فغالي، "صوت واحد بتفاسير كثيرة: خصائص الصيغ الانتخابيّة ومفارقاتها"، الطبعة الأولى – 2005، دار "مختارات"، ص61.

II- في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها:

بعد توزيع المقاعد على اللوائح، توزّع كلّ لائحة المقاعد على مرشّحيها. ويتأثّر هذا التوزيع بثلاثة عوامل مهمّة هي:

- الترتيب الذي حدّدته اللائحة لمرشّحيها.
- نوع اللائحة: مقفلة أو شبه مقفلة.
- الكوتا المذهبيّة.

1- في اللوائح المقفلة:

في حال كانت اللوائح "مقفلة"، توزّع المقاعد على المرشّحين وفقاً للكوتا المذهبيّة انطلاقاً من طريقتين أساسيّتين.

تقضي الطريقة الأولى (الطريقة العموديّة):

* بأن توزّع اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات مقاعدها على مرشّحيها بحسب الترتيب الذي اختارته. فتحصد المقاعد المخصّصة للمذاهب التي اختارت هذه اللائحة وضعها قبل غيرها في الترتيب.

* ومن ثمّ يتمّ توزيع المقاعد المخصّصة للائحة الثانية على مرشّحيها آخذين بعين الاعتبار في هذا التوزيع، المقاعد التي لا تزال شاغرة وفقاً للكوتا المذهبيّة، وهكذا دواليك. توزّع المقاعد على مرشّحي اللوائح عموديّاً.

مثلاً: حصلت اللائحة الأولى على 10 مقاعد بحسب المثال رقم (1) في مجلس النوّاب، وهي اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات في مجلس النوّاب، لذا فهي التي ستحصل على أوّل 10 مقاعد من المقاعد

الشاغرة. وقد اختارت هذه اللائحة مسبقاً، بحسب ترتيبها لأسماء مرشّحيها، أن تضع المرشّحين الشيعة في أوّل اللائحة، ومن ثمّ وضعت اسم مرشّحها الماروني، ومن ثمّ أسماء 6 مرشّحين سنّة، ومن ثمّ اسم مرشّحها الدرزي، فحصد هؤلاء المرشّحين العشرة المقاعد المخصّصة للائحتهم في مجلس النوّاب. أمّا اللائحة الثانية فقد وضعت في البداية اسم مرشّحها الماروني ومن ثمّ أسماء مرشّحيها السنّة الستة ومن ثمّ اسم مرشّحها الدرزي، هؤلاء جميعهم لن يصلوا إلى مجلس النوّاب بحسب هذه الطريقة لأنّ المقاعد المخصّصة لهذه المذاهب قد ملأتها اللائحة الأولى بمرشّحيها وبقي للائحة الثانية أن تملأ مقاعدها الخمسة بما تبقّى من المقاعد الشاغرة بحسب الكوتا المذهبيّة فسيحصل مرّشحها الأرمني الكاثوليكي مثلاً على أوّل مقاعدها في مجلس النوّاب، وهكذا دواليك.

أمّا الطريقة الثانية فتقتضي بتوزيع المقاعد على مرشّحي اللوائح أفقيّا. أي أن نمنح المقاعد للأسماء الأربع الأولى الواردة على اللوائح (في المثال السابق ذكره)، بحسب الترتيب الذي اختارته، ومن ثمّ للأسماء الأربعة الثانية الواردة على اللوائح، ومن ثمّ للأسماء الأربعة الثالثة، وهكذا دواليك...

a. إلى أن تستكمل حصّة كلّ مذهب من الكوتا المخصّصة له في مجلس النوّاب.

b. وإلى أن تستكمل كلّ لائحة عدد المقاعد التي حصلت عليها في مجلس النوّاب بناء على عدد الأصوات التي حصلت عليه.

علماً أنّ صفّ اللوائح لتوزيع المقاعد بحسب الطريقة الأفقيّة، يتمّ بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ لائحة: من اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من أصوات المقترعين إلى اللائحة الأضعف.

مثال (5)

ترمز الأحرف التالية إلى ما يليها:

م = الموارنة، ش = الشيعة، س = السنّة، د = الدروز، ك = روم كاثوليك، ر.أ. = روم أرثوذكس، أرمن أ. = أرمن أرثوذكس، أرمن ك. = أرمن كاثوليك.

يعني تلوين الاسم باللون الرمادي أنّ المرشّح المذكور قد فاز بمقعد في الانتخابات، كما يعني وضع خطّ تحت اسم المرشّح أنّ اللائحة قد حصلت على كافّة المقاعد التي ربحتها في الانتخابات، وهي ستخرج بالتالي من التوزيع الأفقي للمقاعد على اللوائح.

وتتوزّع مقاعد دائرة بيروت الانتخابيّة على المذاهب على الشكل التالي: 6 مقاعد للسنّة، 3 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، مقعدان للشيعة، مقعدان للروم الأرثوذكس، مقعد للدروز، مقعد ماروني، مقعد للروم الكاثوليك، مقعد للأرمن الكاثوليك، مقعد للإنجيليين، مقعد للأقليّات.

اللائحة الأولى (10 مقاعد)	اللائحة الثانية (5 مقاعد)	اللائحة الثالثة (3 مقاعد)	اللائحة الرابعة (مقعد واحد)
ش(1)←	م(1)←	أرمن أ. (1)←	**أقليّات (1)** ←
ش(2)←	س(1)	أرمن أ. (2)	ش(1)
م(1)	س(2)	**أرمن أ. (3)**	ش(2)
س(1)	س(3)	أرمن ك. (1)	إنجيلي (1)
س(2)	**س(4)**	س(1)	أرمن ك. (1)
س(3)	س(5)	س(2)	أرمن أ. (1)
س(4)	س(6)	س(3)	أرمن أ. (2)
س(5)	د(1)	س(4)	أرمن أ. (3)
س(6)	أرمن ك. (1)	س(5)	س(1)
د(1)	ك(1)	س(6)	س(2)
أرمن ك. (1)	ر أ. (1)	م(1)	س(3)
ك(1)	ر أ. (2)	أقليّات (1)	س(4)
ر أ. (1)	أرمن أ. (1)	إنجيلي (1)	س(5)
ر أ. (2)	أرمن أ. (2)	ش(1)	س(6)
أقليّات (1)	أرمن أ. (3)	ش(2)	د(1)
إنجيلي (1)	ش(1)	د(1)	ك (1)
أرمن أ. (1)	ش(2)	ر أ. (1)	ر أ. (1)
أرمن أ. (2)	إنجيلي (1)	ر أ. (2)	ر أ. (2)
أرمن أ. (3)	أقليّات (1)	ك (1)	م(1)

– توزّعت مقاعد اللائحة الأولى مذهبيّاً على الشكل التالي: مقعدين شيعيين، مقعدين سنيين، مقعد درزي، مقعد للأرمن الكاثوليك، مقعد للروم الكاثوليك، مقعدين للروم الأرثوذكس، مقعد للإنجيليين.

– أمّا اللائحة الثانية فتوزّعت مقاعدها مذهبيّاً كما يلي: مقعد ماروني، و4 مقاعد سنيّة.

– واللائحة الثالثة حصلت على مقاعد الأرمن الأرثوذكس كما حصلت اللائحة الرابعة على مقعد الأقليّات.

2- في اللوائح شبه المقفلة:

في حال كانت اللوائح شبه مقفلة، أي في حال أفسحنا المجال للناخب أن يمنح صوته لمرشّح واحد من أصل 128 مرشّحاً يفضّله على الآخرين، أو يمنح الناخب صوته للائحة بأكملها فلن يتغيّر توزيع المقاعد على اللوائح الأربعة المذكورة أعلاه لأنّ الأصوات التي تمنح للمرشّحين المفضّلين تمنح للائحة كاملة.

ولكنّ الأصوات التفضيليّة قد تؤثّر على ترتيب المرشّحين في داخل اللوائح، وقد تساعد أحد المرشّحين في الوصول إلى المجلس، حتّى ولو لم يكن هذا المرشّح من أوائل الأسماء الموضوعة على اللائحة.

وفي ما يتعلّق بتفصيل كيفيّة توزيع مقاعد اللائحة على مرشّحيها، نورد ما يلي:

- علينا أن نذكّر أنّ ترتيب المرشحّين على اللائحة شبه المقفلة، تحدّده هذه الأخيرة مسبقاً ولا يستطيع المقترع أن يغيّره.

- يُحتسب في البداية لكلّ مرشّح عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها.

- ومن ثمّ يُحتسب عدد الأصوات التي منحت للائحة بأكملها من دون تفضيل مرشّح على آخر.

- يضاف للمرشّح الأوّل، على عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها، عدد الأصوات التي يحتاج إليها ليحصل على الكوتا ويفوز بالمقعد الأوّل المخصّص للائحته في المجلس النيابي.

- نأخذ الأصوات التي يحتاجها المرشّح للحصول على الكوتا من مجموع الأصوات التي منحت للائحة بأكملها.

– في حال لم يكن هذا المرشّح بحاجة إلى أصوات اللائحة (أي أنّ الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها توازي أو تفوق الكوتا) ننتقل مباشرة إلى المرشّح التالي ويعتبر المرشّح الأوّل فائزاً.

– نضيف للمرشّح الذي يأتي في المرتبة الثانية، بحسب ترتيب اللائحة، عدد الأصوات التي يحتاجها للحصول على الكوتا ولكي يفوز بالمقعد الثاني المخصّص للائحته من مجموع الأصوات التي منحت للائحته (إذا كان بحاجة إلى هذه الأصوات) وننتقل بعدها إلى المرشّح الثالث على اللائحة.. وهكذا دواليك، إلى أن يصبح عدد الأصوات المتبقيّة للائحة، والمضافة على عدد الأصوات التفضيليّة لمرشّح على اللائحة أقلّ من الكوتا المطلوبة للفوز بمقعد نيابي.

– عندها وإذا لم يكن قد اكتمل بعد عدد المقاعد المخصّصة للائحة، يفوز بهذه المقاعد المرشّحون الذين حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات التفضيلية.

في هذا النموذج علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، عند توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها، الكوتا المذهبيّة من جهة وتوزيع الأصوات التفضيليّة على المرشّحين من جهة أخرى.

سنوضح في المثال المبسّط التالي كيفيّة توزيع 7 مقاعد على لائحتين شبه مقفلتين، آخذين بعين الاعتبار الكوتا المذهبيّة، ومعتمدين في البداية توزيع المقاعد مذهبيّاً على اللوائح بشكل عموديّ. أي نوزّع في البداية المقاعد المخصّصة للائحة الأقوى أي التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات عموديّاً، ومن ثمّ نعمد إلى توزيع المقاعد المخصّصة للائحة الثانية من حيث عدد الأصوات.

مثال (6)

فلنفترض أنّ الدائرة الانتخابيّة مكوّنة من 7 مقاعد فقط موزّعين على الشكل التالي:

5 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، ومقعدين علويين.

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 7000

الكوتا البسيطة = عدد المقاعد ÷ عدد الأصوات = 7000÷7 = 1000

عدد مرشّحي اللائحة (أ) = 7 (5 أرمن أرثوذكس و2 علويين)

عدد مرشّحي اللائحة (ب) = 7 (5 أرمن أرثوذكس، و2 علويين)

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) هو 2000 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 3000 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) 5000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (أ) = مجموع أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 5000/1000 = 5 مقاعد.

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (ب) هو 500 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 1500 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (ب) 2000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (ب) = مجموع أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 2000/1000 = 2 أي مقعدين.

توزّع اللوائح أصواتها على مرشّحيها على الشكل التالي: (بحسب الطريقة العموديّة)

ع: أي علوي.

أرمن أ: أي أرمن أرثوذكس.

مرشّحو اللائحة (أ) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 5)	الأصوات التفضيليّة لمرشّحي اللائحة (أ) (مجموع هذه الأصوات 3000 صوت)	توزيع أصوات اللائحة (أ) على مرشّحيها (2000 صوت)	مجموع أصوات كلّ مرشّح	النتيجة	مرشّحو اللائحة(ب) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 2)	الأصوات التفضيليّة لمرشّحي اللائحة (ب) (مجموع هذه الأصوات هو 1500 صوت)	توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها (500 صوت)	مجموع أصوات كلّ مرشّح	النتيجة
ع (1)	540	460	1000	فائز	أرمن أ (1)	500	500	1000	فائز
أرمن أ (1)	460	540	1000	فائز	أرمن أ (2)	175	0	175	خاسر
أرمن أ (2)	120	880	1000	فائز	أرمن أ (3)	225	0	225	خاسر
أرمن أ (3)	640	120	760	فائز	أرمن أ (4)	100	0	100	خاسر
أرمن أ (4)	200	0	200	خاسر	أرمن أ (5)	300	0	300	خاسر
ع (2)	300	0	300	خاسر	ع (1)	150	0	150	فائز
أرمن أ (5)	740	0	740	فائز	ع (2)	50	0	50	خاسر
المجموع	3000	2000	5000			1500	500	2000	

ملاحظات:

* بحسب هذا التوزيع حصلت اللائحة (أ) على مقعد علوي و4 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، وحصلت اللائحة الثانية على مقعد علوي ومقعد للأرمن الأرثوذكس.

* لو كانت اللوائح مقفلة لفاز المرشّح الأرمني رقم 4 بدل فوز المرشّح الأرمني رقم 5 في اللائحة (أ).

* لو لم يكن هناك من كوتا مذهبيّة لفاز أوّل 5 مرشّحين على اللائحة (أ) أي مرشّح علوي واحد وأربع مرشّحين أرمن أرثوذكس، ولفاز المرشّحان الأرمنيّان الأوّلان على اللائحة (ب)، أي لخسر العلويّون مقعداً في مجلس النوّاب، وربح الأرمن الأرثوذكس مقعداً إضافيّاً.

أمّا إذا اعتمدنا الأسس نفسها في توزيع مقاعد اللوائح على مرشّحيها، أي إذا احترمنا الكوتا المذهبيّة في لوائح شبه مقفلة، ولكن من دون أن نلجأ إلى توزيع عمودي للمقاعد واستبدلناه بتوزيع أفقي أكثر عدلاً، تصبح النتيجة على الشكل التالي:

نرتّب اللوائح من الأقوى (أي التي حصدت أكبر عدد من الأصوات) إلى الأضعف، من حيث عدد الأصوات.

ويعتبر فائزاً المرشّح الذي لونّا مجموع أصواته باللون الرمادي.

مرشّحو اللائحة (أ) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 5)	مجموع الأصوات	مرشّحو اللائحة (ب) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 2)	مجموع الأصوات
ع (1)←	1000	أرمن أ (1)←	1000
أرمن أ (1)	1000	أرمن أ (2)	175
أرمن أ (2)	1000	أرمن أ (3)	225
أرمن أ (3)	760	أرمن أ (4)	100
أرمن أ (4)	200	أرمن أ (5)	300
ع (2)	300	ع (1)	150
أرمن أ (5)	740	ع (2)	50
المجموع	5000		2000

تحصل اللائحة (ب) على مقعدين للأرمن الأرثوذكس، بدلاً من مقعد واحد للأرمن وآخر للعلويّين، لأنّه بحسب هذه الطريقة لا نوزّع كافّة مقاعد اللائحة الأقوى في البداية، ومن ثمّ نعود لنوزّع مقاعد اللوائح الأخرى. بل نوزّع المقاعد على اللوائح أفقيّاً على الشكل التالي:

– تحصل اللائحة (أ) على أوّل مقعد للعلويين، ومن بعدها تحصل اللائحة الثانية على أوّل مقعد للأرمن الأرثوذكس.

– تحصل بعدها اللائحة الأولى على المقعد الثاني للأرمن الأرثوذكس يفوز به المرشّح الأرمني رقم 1 على اللائحة (أ)، ويحصل المرشّح الأرمني رقم 5 في اللائحة (ب) على المقعد الثالث المخصّص للأرمن الأرثوذكس لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات على لائحته.

– من ثمّ يفوز الأرمني رقم 2 على اللائحة (أ) لأنّه حصل على عدد من الأصوات يساوي الكوتا الانتخابيّة. ولن يفوز بعد ذلك أحد من اللائحة (ب) لأنّ هذه اللائحة استكملت توزيع المقاعد التي ربحتها في الانتخابات.

– ننتقل إذاً لاستكمال توزيع المقاعد المتبقيّة للائحة (أ) التي لا تزال تملك مقعدين غير موزّعين سيحصل على أحدهما المرشّح الأرمني رقم 5 على اللائحة (أ) لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات، وسيفوز المرشّح العلوي رقم 2 بالمقعد المتبقي لأنّ الكوتا المخصّصة للأرمن الأرثوذكس قد استكملت.

يتعارض منطق اللوائح شبه المقفلة أحياناً مع منطق الكوتا المذهبيّة، فيلغي الثاني مفاعيل الأوّل. إذ قد يؤدي احترام الكوتا المذهبيّة إلى خسارة المرشّح x الذي حصل على عدد كبير من الأصوات التفضيليّة يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها المرشّح y، لأنّ هذا الأخير فاز بسبب الكوتا المذهبيّة.

III- الانعكاسات السياسيّة المحتملة لتطبيق هذا النظام:

* يتعارض مبدأ احترام الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد المجلس النيابي، بشكل عام مع مبدأ المساواة في الفرص بين المواطنين، ويضعف إلى حدّ ما، الحسنات التي يؤمّنها النظام النسبي، ومن أبرزها الدقّة في تمثيل المجموعات السياسيّة وعدالة هذا التمثيل على الصعيد الفردي والجماعي، لأنّ اعتماد الكوتا المذهبيّة يؤدّي إلى إيصال المرشّح x إلى البرلمان علماً أنّه حصل على عدد أقلّ من الأصوات التفضيليّة[34] من المرشّح y، الذي لم يتمكّن من الوصول إلى البرلمان بسبب انتمائه المذهبي.

* يؤمّن هذا النموذج، بالنسبة إلى بعض المجموعات المذهبيّة، ضمانة لتحقيق التوازن السياسي في لبنان، لأنّه يحفظ لهذه المذاهب مقاعد معيّنة في مجلس النوّاب، كما يفسح لها مجالاً للمناورة في دوائر متوسّطة، وهو ما سيصعب عليها فعله في حال اعتماد لبنان دائرة انتخابيّة واحدة.

* يضفي تقسيم الدوائر الانتخابيّة إلى خمسة، طابعاً مناطقيّاً على التنافس الانتخابي. علماً أنّ الدوائر المقترحة ليست دوائر صغيرة الأمر الذي يخفّف من إمكانيّة اعتماد برامج سياسيّة تسعى للدفاع عن مصالح منطقة معيّنة دون الأخرى.

* قد يشجّع هذا النظام على بناء تحالفات بين الأحزاب والتجمّعات السياسيّة على مستوى الوطن، ولكن التجارب السابقة للانتخابات النيابيّة المتعدّدة الدوائر في لبنان تظهر إمكانيّة تحالف قوى معيّنة في دائرة ما وتنافسها في دوائر أخرى، الأمر الذي يضعف من إمكانيّة تحوّل التحالفات الانتخابيّة المؤقّتة إلى تحالفات دائمة تستند إلى برامج عمل مشتركة.

---

(34) في حال اعتماد اللوائح "شبه المقفلة".

* بالمقارنة مع الدوائر الصغيرة أو الدوائر الفرديّة، يضعف هذا النموذج من حدّة الزبائنيّة السياسيّة، التي سيصعب على المروّجين لها الوصول إلى البرلمان لمجرّد أنّهم قدّموا "الخدمات" لأبناء دائرتهم الصغيرة أو لأبناء مذهبهم.

* في المقابل ولكي لا يتمكّن المتموّلون الكبار من التأثير سلبا على اللوائح وبرامجها الانتخابيّة، نشترط عند تطبيق هذا النموذج (أو أيّ نموذج آخر من النماذج الأخرى) أن تحدّد المبالغ التي يمكن للوائح أن تستعملها في العمليّة الانتخابيّة، وتأسيس هيئة مستقلّة تنظّم الانتخابات وتشرف على صرف الأموال خلال العمليّة الانتخابيّة.

* إنّ اعتماد الدوائر المتوسّطة مع ضرورة احترام الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد مجلس النوّاب، يحوّل النسبيّة أحياناً إلى نظام أكثري. فالمنافسة على مقعد للروم الكاثوليك أو على المقعد الماروني... في بيروت قد تتحوّل إلى منافسة بين أشخاص، خاصّة في حال اعتماد اللوائح شبه المقفلة.

* يخفّف هذا النظام من حدّة الخطاب المذهبي لأنّ الدوائر الانتخابيّة متنوّعة مذهبيّا، الأمر الذي يرغم اللوائح على اعتماد خطاب سياسي معتدل، وبرنامج سياسي يتوجّه إلى مختلف المجموعات المذهبيّة ولا يحاكي مصلحة إحداها على حساب الأخرى.

* قد يؤدّي اعتماد هذا النموذج إلى تغيير معيّن في الحياة السياسيّة اللبنانيّة، ولكنّه لن يكون كافيّا للمساعدة على التخلّص من الشوائب التي تعاني منها، ولكن من الممكن اعتباره بداية لا بأس بها تحضّر لبناء نظام انتخابي لا يخنق محاولات التغيير، ويفسح المجال الأوسع أمام الحركة الدائمة والمتجدّدة للسياسة اللبنانيّة.

النموذج الخامس

لبنان مقسّم إلى 9 دوائر انتخابيّة

نظام نسبي - على أساس مذهبي

* يقسّم لبنان في هذا النظام إلى 9 دوائر انتخابيّة هي: دائرة الجنوب الأولى، دائرة الجنوب الثانية، دائرة البقاع الجنوبي، دائرة البقاع الشمالي، دائرة الشمال الأولى، دائرة الشمال الثانية، دائرة جبل لبنان الأولى، دائرة جبل لبنان الثانية، دائرة بيروت.

* من الممكن أن نعدّل في التقسيمات الإداريّة اللبنانيّة ليصبح عدد المحافظات اللبنانيّة تسعة، فتتماثل عند ذاك الدوائر الانتخابيّة المقترحة مع المحافظات اللبنانيّة الجديدة.

* تتوزّع المقاعد على الدوائر الانتخابيّة على الشكل التالي:

دائرة الجنوب الأولى: (12 مقعداً)

6 شيعة، 2 سنّة، 2 ماروني، 1 روم كاثوليك، 1 روم كاثوليك.

دائرة الجنوب الثانية: (11 مقعداً)

8 شيعة، 1 سنّة، 1 درزي، 1 روم أرثوذكس.

دائرة البقاع الجنوبي: (13 مقعداً)

3 سنّة، 2 شيعة، 2 روم أرثوذكس، 2 ماروني، 2 روم كاثوليك، 1 أرمن أرثوذكس، 1 درزي.

دائرة البقاع الشمالي: (10 مقاعد)

6 شيعة، 2 سنّة، 1 ماروني، 1 روم كاثوليك.

دائرة الشمال الأولى: (14 مقعداً)

5 سنّة، 4 روم أرثوذكس، 2 علوي، 3 ماروني.

دائرة الشمال الثانية: (14 مقعداً)

6 سنّة، 6 ماروني، 2 روم أرثوذكس.

دائرة جبل لبنان الأولى (أو جبل لبنان الشمالي): (16 مقعداً)

11 ماروني، 2 روم أرثوذكس، 1 شيعة، 1 روم كاثوليك، 1 أرمن أرثوذكس.

دائرة جبل لبنان الثانية: (19 مقعداً)

8 ماروني، 5 درزي، 2 شيعة، 2 سنّة، 1 روم أرثوذكس، 1 روم كاثوليك.

دائرة بيروت: (19 مقعداً)

6 مقاعد للسنّة، 3 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، مقعدان للشيعة، مقعدان للروم الأرثوذكس، مقعد للدروز، مقعد ماروني، مقعد للروم الكاثوليك، مقعد للأرمن الكاثوليك، مقعد للإنجيليين، مقعد للأقليّات.

* توزّع المقاعد في هذا النظام على اللوائح بحسب النسبة التي تحصل عليها كلّ لائحة من أصوات المقترعين.

* لا يمكن أن نشكّل، بحسب هذا النظام، لوائح مذهبيّة تتكوّن من مرشّحي مذهب واحد فقط، بل يُشترط أن تكون اللوائح مكتملة، وتضمّ مرشّحين عن كافّة المذاهب المذكورة أعلاه، كلّ بحسب حصّته وفقاً للكوتا المذهبيّة. وذلك لكي لا تتحوّل الانتخابات إلى معارك بين أبناء المذهب الواحد وتبتعد بذلك عن طابعها الوطني، وعن ضرورة أن تصبح المعارك الانتخابيّة معارك بين برامج وأفكار سياسيّة على مستوى الوطن لا على

مستوى المذهب الواحد، وإلا سيبدأ المرشّحون بالتنافس على كيفيّة تأمين مصالح مذاهبهم للوصول إلى البرلمان ولو أتى ذلك على حساب مصلحة الوطن.

* لكلّ مقترع صوت واحد يمنح للائحة كاملة بكافّة مرشّحيها.

* تحترم في هذا النظام الكوتا النسائيّة، فتحصل النساء على مقعد من كلّ ثلاثة مقاعد على لوائح الترشيح على الأقلّ.

* من الأفضل أن تكون اللوائح في هذا النظام مقفلة أي أن لا يتمكّن الناخب من التأثير في ترتيب أسماء المرشّحين. ذلك لأنّ إفساح المجال أمام المقترع لاختيار مرشّحه المفضّل، في نظام مذهبيّ، قد يشجّع فرديّة العمل السياسي. ذلك لأنّ الصوت التفضيلي لا يؤدّي إلى تقدّم أحد المرشّحين على 127 مرشّحاً آخرين، بل يؤدّي عمليّاً إلى تفضيله على آخرين من أبناء مذهبه، الذين قد يصل عددهم عند بعض المذاهب إلى 5 أو 8...

* في حال شغور أحد مقاعد مجلس النواب، بسبب وفاة أحد النواب أو استقالته أو فقدانه الأهلية أو غير ذلك، يُمنح هذا المقعد إلى المرشح الخاسر الأول على لائحة النائب المنتهية ولايته. أما في حال تعذر ذلك، أي إذا إذا كانت اللائحة التي ترشّح على أساسها هذا النائب قد فازت بجميع المقاعد المخصصة لمذهب النائب المنتهية ولايته، فإما أن يصار إلى إجراء انتخابات فرعية على أساس النظام الأكثري لملء الشغور، في مهلة أقصاها شهرين من تاريخ شغور هذا المقعد، أو يتم انتخاب رديف مع كل مرشح يأخذ مكان هذا الأخير في حال شغور مقعده.

I- في توزيع المقاعد على اللوائح:

1- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر (règle du plus grand reste):

- تحصل كلّ لائحة، في النظام النسبي، على عدد من المقاعد في مجلس النوّاب يتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها هذه اللائحة في الانتخابات.

- الكوتا الانتخابيّة: هي عدد الأصوات المحتسبة للمقترعين ÷ عدد المقاعد.

- للقيام بعمليّة توزيع المقاعد على اللوائح، تحصل على مقعد في مجلس النوّاب، كلّ لائحة حصدت عدداً من أصوات المقترعين يوازي قيمة "الكوتا الانتخابيّة". فيصبح إجمالي عدد المقاعد التي تحصل عليها كلّ لائحة يوازي عدد المرّات التي حصلت عليها اللائحة على "الكوتا الانتخابيّة".

- تختلف الكوتا باختلاف الدوائر الانتخابيّة.

- بحسب قاعدة الكسر الأكبر، تحصل كلّ لائحة، في المرحلة الأولى، على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا الانتخابيّة.

- ومن ثمّ توزّع، في المرحلة الثانية، المقاعد المتبقيّة على اللوائح التي حصلت على الكسر الأكبر plus grand reste.

سنتناول في هذا النموذج طريقتين في احتساب الكوتا الانتخابيّة[35]: احتساب "الكوتا البسيطة" واحتساب "كوتا دروب" Droop موضحين الاختلاف في توزيع المقاعد على اللوائح عند اختلاف نوع الكوتا المعتمدة.

(35) علماً أنّه يوجد أنواع أخرى من الكوتا مثل الـ"كوتا المزدوجة" أو غيرها.

أ- الكوتا البسيطة:

إذا اعتمدنا في تطبيق هذه القاعدة "الكوتا البسيطة" (أي مجموع الأصوات ÷ عدد المقاعد)؛ تحصل كلّ لائحة على عدد من المقاعد يوازي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة.

ويتمّ، بعد ذلك، توزيع المقاعد المتبقّية استناداً إلى الكسور التي حصلت عليها كلّ لائحة (reste)، فتحصل على هذه المقاعد، اللوائح التي حصدت الكسر الأكبر (le plus grand reste).

لنأخذ مثالاً تطبيقياً عن دائرة جبل لبنان الثانية الانتخابيّة:

مثال (1)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها في دائرة جبل لبنان الثانية = 19

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 76000

الكوتا البسيطة = 76000 ÷ 19 = 4000

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

وفي تطبيقنا للقاعدة:

* **تحصل اللائحة الأولى على 41790÷4000=10.447 أي على 10 مقاعد (مقابل 40000 صوت، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي 10 مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها 1790 صوتاً غير ممثّل (كسر).**

* وتحصل اللائحة الثانية على 20250÷4000=5.063 أي على 5 مقاعد (مقابل 5×4000=20000 صوت)، ويتبقّى لها 250 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* كما تحصل اللائحة الثالثة على 10850÷4000=2.713 أي على مقعدين (مقابل 2×4000=8000 صوت)، ويتبقّى لها 2850 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* أمّا اللائحة الرابعة فتحصل على 3110÷4000=0.778 أي لم تحصل هذه اللائحة على أيّ مقعد في هذه المرحلة ويتبقّى لها 3110 أصوات غير ممثّل (كسر).

وهكذا نكون قد وزّعنا في المرحلة الأولى 10+5+2+0=17 مقعداً، ويتبقّى لنا مقعدين غير موزّعين تحصل عليهما اللائحتان اللتان حصلتا على العدد الأكبر من الكسور. وفي هذه الحالة الافتراضية التي تحدّثنا عنها، ستحصل كلّ من اللائحة الثالثة والرابعة على المقاعد المتبقّية[36]، لأنّهما حصلتا على العدد الأكبر من الكسور.

ويصبح بالتالي توزيع المقاعد في دائرة جبل لبنان الثانية الانتخابيّة على اللوائح، على الشكل التالي:

اللائحة الأولى = 10 مقاعد.

اللائحة الثانية = 5 مقاعد.

اللائحة الثالثة = 3 مقاعد.

اللائحة الرابعة = مقعد واحد.

(36) في حالات استثنائية جدّاً، قد تتعادل لائحتان في عدد الأصوات غير الممثّلة (أي في الكسور)، لذا من الممكن أن نلجأ عند ذلك إلى القرعة لاختيار اللائحة التي سوف تحصل على المقعد غير الموزّع.

ب- كوتا دروب:

أمّا في حال اعتمدنا نوعا آخر من الكوتا، مثل "كوتا دروب" = [عدد الأصوات÷(عدد المقاعد+1)]+1، سنرى أنّ توزيع المقاعد سيختلف بعض الشيء. إذ كلّما خفضنا قيمة الكوتا (الكوتا البسيطة قيمتها أكبر من "كوتا دروب" Droop)، انخفض عدد الأصوات غير الموزّعة، الأمر الذي يؤدّي إلى انخفاض تمثيل المجموعات الصغيرة[37]، والعكس بالعكس.

سنعيد في ما يلي احتساب توزيع المقاعد على اللوائح الأربع مع اعتمادنا "كوتا دروب"، وسنرى كيف سيأتي اعتماد هذه الكوتا، إلى حدّ ما، لمصلحة المجموعات الكبيرة.

مثال (2)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها في دائرة جبل لبنان الثانية = 19

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 76000

الكوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1=

(76000÷20)+1= 3801

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

(37) ذلك لأنّ هذه المجموعات الصغيرة لم تستعمل أصواتها في المرحلة الأولى من عمليّة التوزيع، لأنّها لا تستطيع إجمالاً أن تجمع عدداً من الأصوات يوازي الكوتا، ويتبقّى لها بالتالي عدداً كبيراً من الكسور قد يفوق الكسور المتبقيّة للمجموعات واللوائح القويّة.

وفي تطبيقنا للقاعدة:

* تحصل اللائحة الأولى على 41790÷3801=10.994 أي على 10 مقاعد (مقابل 38010 أصوات، وقد حصلنا على هذا الرقم عبر ضرب عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة أي 10 مقاعد بالكوتا)، ويتبقّى لها 3780 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* وتحصل اللائحة الثانية على 20250÷3801=5.328 أي على 5 مقاعد (مقابل 5×3801=19005 أصوات)، ويتبقّى لها 1245 صوتاً غير ممثّل (كسر).

* كما تحصل اللائحة الثالثة على 10850÷3801=2.855 أي على مقعدين (مقابل 2×3801=7602 صوت)، ويتبقّى لها 3248 صوتا غير ممثّل (كسر).

* أمّا اللائحة الرابعة فتحصل على 3110÷3801=0.818 أي لا تحصل على أيّ مقعد في هذه المرحلة من توزيع الأصوات، ويتبقّى لها 3110 أصوات غير ممثّل (كسر).

وهكذا نكون قد وزّعنا في المرحلة الأولى 10+5+2+0=17 مقعداً، ويتبقّى لنا مقعدان غير موزّعين ستحصل عليهما اللائحة الأولى واللائحة الثالثة اللتين حصلتا على العدد الأكبر من الكسور.

ويصبح بالتالي توزيع المقاعد في دائرة جبل لبنان الثانية الانتخابيّة على اللوائح، على الشكل التالي:

اللائحة الأولى = 11 مقاعد.

اللائحة الثانية = 5 مقاعد.

اللائحة الثالثة = 3 مقاعد.

اللائحة الرابعة = لا مقعد.

وفي مقارنة لعدد الأصوات التي حصلت عليها كلّ من اللوائح الأربع المذكورة سابقاً في حال اعتمادنا على الكوتا البسيطة أو "كوتا دروب"، نورد ما يلي:

	توزيع المقاعد (بحسب الكوتا البسيطة)	توزيع المقاعد (بحسب "كوتا دروب")
اللائحة الأولى	10	11
اللائحة الثانية	5	5
اللائحة الثالثة	3	3
اللائحة الرابعة	1	0

تُظهر هذه المقارنة أنّ اعتماد "كوتا دروب" في احتساب توزيع المقاعد على اللوائح، أتى لمصلحة اللائحة الأولى التي حصدت العدد الأكبر من أصوات المقترعين، منتزعة هذا المقعد من اللائحة الرابعة التي كان بإمكانها أن تحصل عليه في حال اعتمدنا الكوتا البسيطة.

وهكذا نرى أنّ استعمال الكوتا البسيطة قد يحقّق مصلحة المجموعات الصغيرة، التي لن تتمكّن في حالات معيّنة تشبه المثال الذي أوردناه، أن تحصل على مقعد في مجلس النوّاب إذا اعتمدنا "كوتا دروب". بما لهذا الأمر من سلبيّات تتلخّص بتشتيت مقاعد مجلس النوّاب، ومن إيجابيّات، أبرزها إفساح المجال أمام المجموعات الصغيرة بالتمثّل في البرلمان.

هذا في حال اخترنا توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة الكسر الأكبر، أمّا إذا اخترنا اعتماد قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen) في احتساب توزيع المقاعد على اللوائح المتنافسة فتصبح النتائج على الشكل التالي:

2- توزيع المقاعد على اللوائح وفق قاعدة المعدّل الأقوى (règle du plus fort moyen):

سنتناول في ما يلي تطبيق قاعدة المعدّل الأقوى، وفق طريقتين، الأولى طريقة "هاغنباخ بيشوف" والثانية طريقة "بالينسكي يونغ".

أ- بحسب طريقة هاغنباخ:

- تحصل كلّ لائحة، بداية، على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات اللائحة ÷ كوتا دروب (من دون أن نأخذ الكسور في هذه الطريقة بعين الاعتبار).
- إذا بقيت لدينا مقاعد غير موزّعة، نضيف +1 على عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في المرحلة الأولى، ونقسم مجدّداً عدد أصوات كلّ لائحة على (عدد المقاعد التي حصلت عليها في المرحلة الأولى+1)، ثمّ نقارن النتائج ونمنح أوّل مقعد متبقي، للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر.
- إذا بقيت لدينا أيضاً مقاعد غير موزّعة، نعيد الكرّة، فنضيف من جديد +1 على عدد المقاعد الموزّعة لكلّ لائحة ونقسم عدد أصوات هذه اللائحة على (عدد مقاعدها+1)، ونمنح المقعد غير الموزّع، للائحة التي تحصل على النتيجة الأكبر، وهكذا دواليك إلى أن يكتمل توزيع المقاعد.

مثال (3)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها في دائرة جبل لبنان الثانية = 19

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 76000

الكوتا دروب = [عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد+1)]+1= (76000÷20)+1= 3801

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ كوتا دروب		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		المرحلة الثالثة عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	41790	10.994	10	41790÷11= 3799.091	1	41790÷12= 3482.5	–	11
اللائحة الثانية	20250	5.328	5	20250÷6= 3375	–	20250÷6= 3375	–	5
اللائحة الثالثة	10850	2.855	2	10850÷3= 3616.667	–	10850÷3= 3616.667	1	3
اللائحة الرابعة	3110	0.818	0	3110÷1= 3110	–	3110÷1= 3110	–	0
المجموع	448000		17		1		1	19

ب – بحسب طريقة بالينسكي – يونغ:

– تحصل كلّ لائحة في المرحلة الأولى على عدد من المقاعد يساوي عدد أصوات هذه اللائحة ÷ الكوتا البسيطة (من دون أن نأخذ الكسور بعين الاعتبار).

– في المرحلة الثانية يقسم عدد أصوات كلّ لائحة مجدّدا على عدد المقاعد التي حصل عليها كلّ منهم +1 ولمرّة واحدة فقط، ومن ثمّ توزّع المقاعد على اللوائح التي تحصل على المعدّل الأقوى.

مثال (4)

عدد المقاعد المطلوب توزيعها = 19

عدد الأصوات = 76000

الكوتا البسيطة = 76000 ÷ 19 = 4000

عدد اللوائح = 4

عدد أصوات اللائحة الأولى = 41790

عدد أصوات اللائحة الثانية = 20250

عدد أصوات اللائحة الثالثة = 10850

عدد أصوات اللائحة الرابعة = 3110

اللوائح	عدد الأصوات	المرحلة الأولى عدد الأصوات ÷ الكوتا البسيطة		المرحلة الثانية عدد الأصوات ÷ (عدد المقاعد الموزّعة+1)		مجموع المقاعد
		النتيجة	المقاعد	النتيجة	المقاعد	
اللائحة الأولى	41790	10.448	10	41790÷11= 3799.091	1	11
اللائحة الثانية	20250	5.063	5	20250÷6= 3375	–	5
اللائحة الثالثة	10850	2.713	2	10850÷3= 3616.667	1	3
اللائحة الرابعة	3110	0.778	0	3110÷1= 3110	–	0
المجموع	448000		17		2	19

إنّ المقارنة بين عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة بحسب طريقة هاغنباخ وبالينسكي – يونغ، تظهر أنّ كلّ اللوائح حصلت على العدد نفسه من المقاعد في الطريقتين. ولكن قد تلجأ بعض الأنظمة الانتخابيّة إلى اعتماد طريقة بالينسكي – يونغ، لأنّها أسهل ولأنّه بحسب هذه الطريقة لا يمكن للائحة الواحدة أن تحصل على أكثر من مقعد واحد في المرحلة الثانية، ما يساهم في عدم تضخيم الحجم الفعلي للوائح والتجمّعات الكبرى[38].

وفي مقارنة لعدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة، في كلّ من الطرق الأربع في توزيع المقاعد على اللوائح المذكورة أعلاه نورد ما يلي:

	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (الكوتا البسيطة)	بحسب قاعدة الكسر الأكبر (كوتا دروب)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة هاغنباخ)	بحسب قاعدة المعدّل الأقوى (طريقة بالينسكي – يونغ)
عدد مقاعد اللائحة الأولى	10	11	11	11
عدد مقاعد اللائحة الثانية	5	5	5	5
عدد مقاعد اللائحة الثالثة	3	3	3	3
عدد مقاعد اللائحة الرابعة	1	0	0	0

(38) سوزان عازار وكمال فغالي، "صوت واحد بتفاسير كثيرة: خصائص الصيغ الانتخابيّة ومفارقاتها"، الطبعة الأولى – 2005، دار "مختارات"، ص61.

II- في توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها:

بعد توزيع المقاعد على اللوائح، توزّع كلّ لائحة المقاعد على مرشّحيها. ويتأثّر هذا التوزيع بثلاثة عوامل مهمّة هي:

- الترتيب الذي حدّدته اللائحة لمرشّحيها.
- الكوتا المذهبيّة.
- نوع اللائحة: مقفلة أو شبه مقفلة.

1- في اللوائح المقفلة:

توزّع المقاعد على المرشّحين وفقاً للكوتا المذهبيّة انطلاقاً من طريقتين أساسيّتين.

تقضي الطريقة الأولى:

* بأن توزّع اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد، مقاعدها على مرشّحيها بحسب الترتيب الذي اختارته، فتحصد عدداً من المقاعد مخصّصة للمذاهب التي اختارت هذه اللائحة وضعها قبل غيرها في الترتيب.

* ومن ثمّ يتمّ توزيع المقاعد المخصّصة للائحة الثانية على مرشّحيها آخذين بعين الاعتبار في هذا التوزيع، المقاعد التي لا تزال شاغرة وفقاً للكوتا المذهبيّة، وهكذا دواليك. توزّع المقاعد على مرشّحي اللوائح بحسب هذه الطريقة عموديّاً.

* مثلاً: حصلت اللائحة الأولى على 10 مقاعد بحسب المثال رقم (1) في مجلس النوّاب، وهي اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات

في مجلس النوّاب، لذا فهي التي ستحصل على أوّل 10 مقاعد من المقاعد الشاغرة. وقد اختارت هذه اللائحة مسبقاً، بحسب ترتيبها لأسماء مرشّحيها، أن تضع المرشّحين الشيعيين في أوّل اللائحة، ومن ثمّ وضعت أسماء مرشّحيها الموارنة الثمانية، فسيحصد هؤلاء المرشّحين العشرة المقاعد المخصّصة للائحتهم في مجلس النوّاب. أمّا اللائحة الثانية التي حصلت على خمسة مقاعد في مجلس النوّاب، فقد وضعت في البداية اسم مرشّحها الروم الأرثوذكس ومن ثمّ أسماء مرشّحيها الموارنة الثمانية، وبعدهم اسم مرشّحيها الدروز الخمسة ومرشّحيها السنيين..الخ. ولكن في هذه الحالة لن يصل مرشّحوها الموارنة إلى المجلس بحسب هذه الطريقة العمودية في التوزيع لأنّ المقاعد المخصّصة للمذهب الماروني قد ملأتها اللائحة الأولى بمرشّحيها وبقي للائحة الثانية أن تملأ مقاعدها الخمسة بما تبقّى من المقاعد الشاغرة بحسب الكوتا المذهبيّة. فسيحصل مرّشحها الروم الأرثوذكس ومرشّحيها السنيين و2 من مرشّحيها الدروز على المقاعد المخصّصة للائحتهم في مجلس النوّاب. وستتوزّع بنفس الطريقة المقاعد المتبقيّة على اللوائح الأخرى.

أمّا الطريقة الثانية فتقتضي بتوزيع المقاعد على مرشّحي اللوائح أفقيّاً، أي أن نمنح المقاعد للأسماء الأربع الأولى الواردة على اللوائح، بحسب الترتيب الذي اختارته، ومن ثمّ للأسماء الأربع الثانية الواردة على اللوائح، ومن ثمّ للأسماء الأربع الثالثة، وهكذا دواليك...

– إلى أن تستكمل حصّة كلّ مذهب من الكوتا المخصّصة له في مجلس النوّاب.

– وإلى أن تستكمل كلّ لائحة عدد المقاعد التي حصلت عليها في مجلس النوّاب (بناء على عدد الأصوات التي حصلت عليه).

تتوزّع مقاعد دائرة جبل لبنان الثانية الـ19 على المذاهب على الشكل التالي:

8 ماروني، 5 درزي، 2 شيعة، 2 سنّة، 1 روم كاثوليك، 1 روم أرثوذكس.

مثال (5)

ترمز الأحرف التالية إلى ما يليها:

م = الموارنة.

ش = الشيعة.

س = السنّة.

د = الدروز.

ك = روم كاثوليك.

ر.أ. = روم أرثوذكس.

يعني تلوين الاسم باللون الرمادي أنّ المرشّح المذكور قد فاز بمقعد في الانتخابات، كما يعني وضع خطّ تحت الاسم وتلوينه بالأسود أنّ اللائحة قد حصلت على كافّة المقاعد التي ربحتها في الانتخابات، وهي ستخرج بالتالي من التوزيع الأفقي للمقاعد على اللوائح.

ونذكّر بأنّ عدد المقاعد التي حصلت عليها كلّ لائحة في دائرة جبل لبنان الثانية الانتخابيّة، وبحسب قاعدة الكسر الأكبر (الكوتا البسيطة) هي:

اللائحة الأولى (10)	اللائحة الثانية (5)	اللائحة الثالثة (3)	اللائحة الرابعة (1)
ش(1) ←	ر.أ.(1)←	د(1)	**س. (1)**
ش(2)←	م(1)	د (2)	س. (2)
م(1)	م(2)	**د (3)**	ك. (1)
م (2)	م(3)	د (4)	ر.أ. (1)
م(3)	**م(4)**	د (5)	م(1)
م(4)	م(5)	س. (1)	م(2)
م(5)	م(6)	س. (2)	م(3)
م(6)	م(7)	ش(1)	م(4)
م(7)	م (8)	ش(2)	م(5)
م (8)	د(1)	ك. (1)	م(6)
د(1)	د (2)	ر.أ. (1)	م(7)
د (2)	د (3)	م(1)	م (8)
د (3)	د (4)	م(2)	د(1)
د (4)	د (5)	م(3)	د (2)
د (5)	س. (1)	م(4)	د (3)
ر.أ. (1)	س. (2)	م(5)	د (4)
ك. (1)	ش(1)	م(6)	د (5)
س. (1)	ش(2)	م(7)	ش(1)
س. (2)	ك. (1)	م (8)	ش(2)

* هكذا حصلت اللائحة الأولى على مقعدين شيعيين، وأربعة مقاعد مارونيّة، مقعدين درزيين، ومقعد للروم الكاثوليك، ومقعد للسنّة.

* أمّا اللائحة الثانية فقد حصلت على مقعد للروم الأرثوذكس، وأربعة مقاعد للموارنة.

* وحصلت اللائحة الثالثة على 3 مقاعد للدروز.

* أمّا اللائحة الرابعة فقد حصلت على مقعد واحد للسنّة.

2- في اللوائح شبه المقفلة:

إذا كانت اللوائح "شبه مقفلة"، أي في حال أفسحنا المجال للناخب أن يمنح صوته لمرشّح واحد من أصل 19 مرشّحاً يفضّله على الآخرين (بحسب هذا المثال)، أو يمنح الناخب صوته للائحة بأكملها فلن يتغيّر توزيع المقاعد على اللوائح الأربعة المذكورة أعلاه لأنّ الأصوات التي تمنح للمرشّحين المفضّلين تمنح للائحة كاملة.

ولكنّ الأصوات التفضيليّة قد تؤثّر على ترتيب المرشّحين في داخل اللوائح، وقد تساعد أحد المرشّحين في الوصول إلى المجلس، حتّى ولو لم يكن هذا المرشّح من أوائل الأسماء الموضوعة على اللائحة.

وفي ما يتعلّق بتفصيل كيفيّة توزيع مقاعد اللائحة على مرشّحيها:

- علينا أن نذكّر أنّ ترتيب المرشحّين على اللائحة شبه المقفلة، تحدّده هذه الأخيرة مسبقاً ولا يستطيع المقترع أن يغيّره.

- يُحتسب في البداية لكلّ مرشّح عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها.

- ومن ثمّ يُحتسب عدد الأصوات التي منحت للائحة بأكملها من دون تفضيل مرشّح على آخر.

- يضاف للمرشّح الأوّل، على عدد الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها، عدد الأصوات التي يحتاج إليها ليحصل على الكوتا ويفوز بالمقعد الأوّل المخصّص للائحته في المجلس النيابي.

- نأخذ الأصوات التي يحتاجها المرشّح للحصول على الكوتا من مجموع الأصوات التي منحت للائحة بأكملها.

– في حال لم يكن هذا المرشّح بحاجة إلى أصوات اللائحة (أي أنّ الأصوات التفضيليّة التي حصل عليها توازي أو تفوق الكوتا) ننتقل مباشرة إلى المرشّح التالي ويعتبر المرشّح الأوّل فائزاً.

– نضيف للمرشّح الذي يأتي في المرتبة الثانية، بحسب ترتيب اللائحة، عدد الأصوات التي يحتاجها للحصول على الكوتا ولكي يفوز بالمقعد الثاني المخصّص للائحته من مجموع الأصوات التي منحت للائحته (إذا كان بحاجة إلى هذه الأصوات) وننتقل بعدها إلى المرشّح الثالث على اللائحة... وهكذا دواليك، إلى أن يصبح عدد الأصوات المتبقيّة للائحة، والمضافة على عدد الأصوات التفضيليّة لمرشّح على اللائحة أقلّ من الكوتا المطلوبة للفوز بمقعد نيابي.

– عندها وإذا لم يكن قد اكتمل بعد عدد المقاعد المخصّصة للائحة، يفوز بهذه المقاعد المرشّحون الذين حصلوا على العدد الأكبر من الأصوات التفضيلية.

في هذا النموذج علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، عند توزيع اللوائح مقاعدها على مرشّحيها، الكوتا المذهبيّة من جهة وتوزيع الأصوات التفضيليّة على المرشّحين من جهة أخرى.

سنوضح في المثال المبسّط التالي كيفيّة توزيع 7 مقاعد على لائحتين شبه مقفلتين، آخذين بعين الاعتبار الكوتا المذهبيّة، ومعتمدين في البداية توزيع المقاعد مذهبيّا على اللوائح بشكل عموديّ.

فنوزّع في البداية المقاعد المخصّصة للائحة الأقوى أي التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات عموديّاً، ومن ثمّ نعمد إلى توزيع المقاعد المخصّصة للائحة الثانية من حيث عدد الأصوات.

مثال (6)

فلنفترض أنّ الدائرة الانتخابيّة مكوّنة من 7 مقاعد فقط موزّعين على الشكل التالي:

5 مقاعد للأرمن الأرثوذكس، ومقعدين علويين.

العدد الإجمالي لأصوات المقترعين = 7000

الكوتا البسيطة = عدد المقاعد ÷ عدد الأصوات = 7000÷7 = 1000

عدد مرشّحي اللائحة (أ) = 7 (5 أرمن أرثوذكس و2 علويين)

عدد مرشّحي اللائحة (ب) = 7 (5 أرمن أرثوذكس، و2 علويين)

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) هو 2000 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 3000 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (أ) 5000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (أ) = مجموع أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 5000/1000 = 5 مقاعد.

عدد الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (ب) هو 500 صوت. أمّا مجموع الأصوات التفضيليّة لمرشّحيها فهو 1500 صوت، وبهذا يكون مجموع الأصوات التي حصلت عليها اللائحة (ب) 2000 صوت.

عدد المقاعد التي حصلت عليها اللائحة (ب) = مجموع أصوات اللائحة ÷ الكوتا = 2000/1000 = 2 أي مقعدين.

توزّع اللوائح أصواتها على مرشّحيها على الشكل التالي: (بحسب الطريقة العموديّة)

ع: أي علوي.

أرمن أ: أي أرمن أرثوذكس.

مرشّحو اللائحة (أ) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 5)	الأصوات التفضيليّة لمرشّحي اللائحة (أ) (مجموع هذه الأصوات 3000 صوت)	توزيع أصوات اللائحة (أ) على مرشّحيها (2000 صوت)	مجموع أصوات كلّ مرشّح	النتيجة	مرشّحو اللائحة(ب) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 2)	الأصوات التفضيليّة لمرشّحي اللائحة (ب) (مجموع هذه الأصوات هو 1500 صوت)	توزيع أصوات اللائحة على مرشّحيها (500 صوت)	مجموع أصوات كلّ مرشّح	النتيجة
ع (1)	540	460	1000	فائز	أرمن أ (1)	500	500	1000	فائز
أرمن أ (1)	460	540	1000	فائز	أرمن أ (2)	175	0	175	خاسر
أرمن أ (2)	120	880	1000	فائز	أرمن أ (3)	225	0	225	خاسر
أرمن أ (3)	640	120	760	فائز	أرمن أ (4)	100	0	100	خاسر
أرمن أ (4)	200	0	200	خاسر	أرمن أ (5)	300	0	300	خاسر
ع (2)	300	0	300	خاسر	ع (1)	150	0	150	فائز
أرمن أ (5)	740	0	740	فائز	ع (2)	50	0	50	خاسر
المجموع	3000	2000	5000			1500	500	2000	

ملاحظات:

* بحسب هذا التوزيع، حصلت اللائحة (أ) على مقعد علوي و4 مقاعد للأرمن الأرثوذكس. وحصلت اللائحة الثانية على مقعد علوي ومقعد للأرمن الأرثوذكس.

* لو كانت اللوائح مقفلة لفاز المرشّح الأرمني رقم 4 بدل فوز المرشّح الأرمني رقم 5 في اللائحة (أ).

* لو لم يكن هناك من كوتا مذهبيّة لفاز أوّل 5 مرشّحين على اللائحة (أ) أي مرشّح علوي واحد وأربع مرشّحين أرمن أرثوذكس، ولفاز المرشّحان الأرمنيّان الأوّلان على اللائحة (ب)، أي لخسر العلويّون مقعداً في مجلس النوّاب، وربح الأرمن الأرثوذكس مقعداً إضافيّاً.

أمّا إذا اعتمدنا الأسس نفسها في توزيع مقاعد اللوائح على مرشّحيها، أي إذا احترمنا الكوتا المذهبيّة في لوائح شبه مقفلة، ولكن من دون أن نلجأ إلى توزيع عمودي للمقاعد واستبدلناه بتوزيع أفقي أكثر عدلاً، تصبح النتيجة على الشكل التالي:

نرتّب اللوائح من الأقوى (أي التي حصدت أكبر عدد من الأصوات) إلى الأضعف، من حيث عدد الأصوات.

ويعتبر فائزاً المرشّح الذي لونّا مجموع أصواته باللون الرمادي.

مرشّحو اللائحة (أ) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 5)	مجموع الأصوات	مرشّحو اللائحة (ب) (عدد المقاعد التي ربحتها هو 2)	مجموع الأصوات
ع (1)←	1000	أرمن أ (1)←	1000
أرمن أ (1)	1000	أرمن أ (2)	175
أرمن أ (2)	1000	أرمن أ (3)	225
أرمن أ (3)	760	أرمن أ (4)	100
أرمن أ (4)	200	أرمن أ (5)	300
ع (2)	300	ع (1)	150
أرمن أ (5)	740	ع (2)	50
المجموع	5000		2000

تحصل اللائحة (ب) على مقعدين للأرمن الأرثوذكس، بدل من مقعد واحد للأرمن وآخر للعلويّين، لأنّه بحسب هذه الطريقة لا نوزّع كافّة مقاعد اللائحة الأقوى في البداية، ومن ثمّ نعود لنوزّع مقاعد اللوائح الأخرى. بل نوزّع المقاعد على اللوائح أفقيّاً على الشكل التالي:

– تحصل اللائحة (أ) على أوّل مقعد للعلويين، ومن بعدها تحصل اللائحة الثانية على أوّل مقعد للأرمن الأرثوذكس.

– تحصل بعدها اللائحة الأولى على المقعد الثاني للأرمن الأرثوذكس يفوز به المرشّح الأرمني رقم 1 على اللائحة (أ)، ويحصل المرشّح الأرمني رقم 5 في اللائحة (ب) على المقعد الثالث المخصّص للأرمن الأرثوذكس لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات على لائحته.

– من ثمّ يفوز الأرمني رقم 2 على اللائحة (أ) لأنّه حصل على عدد من الأصوات يساوي الكوتا الانتخابيّة. ولن يفوز بعد ذلك أحد من اللائحة (ب) لأنّ هذه اللائحة استكملت توزيع المقاعد التي ربحتها في الانتخابات.

– ننتقل إذاً لاستكمال توزيع المقاعد المتبقيّة للائحة (أ) التي لا تزال تملك مقعدين غير موزّعين سيحصل على أحدهما المرشّح الأرمني رقم 5 على اللائحة (أ) لأنّه حصل على أكبر عدد من الأصوات، وسيفوز المرشّح العلوي رقم 2 بالمقعد المتبقي لأنّ الكوتا المخصّصة للأرمن الأرثوذكس قد استكملت.

يتعارض منطق اللوائح شبه المقفلة أحياناً مع منطق الكوتا المذهبيّة، فيلغي الثاني مفاعيل الأوّل. إذ قد يؤدي احترام الكوتا المذهبيّة إلى خسارة المرشّح x الذي حصل على عدد كبير من الأصوات التفضيليّة يفوق عدد الأصوات التي حصل عليها المرشّح y، لأنّ هذا الأخير فاز بسبب الكوتا المذهبيّة.

III- الانعكاسات السياسية المحتملة لتطبيق هذا النموذج:

* لن يحدث هذا النموذج تغييراً دراماتيكيّاً في الحياة السياسية اللبنانيّة، علماً أنّه يستفيد من بعض المميّزات التي يؤمّنها النظام النسبي، بل سيعيد إنتاج الطبقة السياسيّة الموجودة، مع بعض الفروقات، أبرزها عدم تهميش الأقليّات المذهبيّة، وتمكين المجموعات السياسية والمذهبيّة اللبنانيّة من قياس قوّتها الانتخابيّة الحقيقيّة. فلن يتمكّن البعض منها الإدّعاء بأنّه يتمتّع بحجم سياسي أكبر من الحجم الذي حصل عليه في الانتخابات، بحجّة أنّ عمليّة الاقتراع لم تكن دقيقة.

* يؤدّي هذا النموذج إلى تصغير الدوائر الانتخابيّة، الأمر الذي يساهم أكثر فأكثر بإعادة التنافس الانتخابي إلى طابعه العائلي والمذهبي والمناطقي، ويضعف من احتمالات تكوين تحالفات سياسيّة، تتخطّى الانتخابات، وتكون على مستوى الوطن.

* يتعارض احترام الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد المجلس النيابي بحسب هذا النموذج، مع مبدأ المساواة في الفرص بين المواطنين، ويضعف إلى حدّ ما، الحسنات التي يؤمّنها النظام النسبي. من بينها الدقّة في تمثيل المجموعات السياسيّة وعدالة هذا التمثيل على الصعيد الفردي والجماعي، لأنّ اعتماد الكوتا المذهبيّة يؤدّي إلى إيصال المرشّح x إلى البرلمان علماً أنّه حصل على عدد أقلّ من الأصوات التفضيليّة[39] للمرشّح y، الذي لم يتمكّن من الوصول إلى البرلمان بسبب انتمائه المذهبي.

* يؤمّن هذا النموذج، بالنسبة إلى بعض المجموعات المذهبيّة، الضمانة المطلوبة لتحقيق التوازن السياسي في لبنان، لأنّه يحفظ لهذه المذاهب

(39) في حال اعتماد اللوائح "شبه المقفلة".

مقاعد معيّنة في مجلس النوّاب، كما يفسح لها مجالاً أوسع للمناورة في دوائر متوسّطة، وهو ما سيصعب عليها فعله في حال اعتماد لبنان دائرة انتخابيّة واحدة.

* في المقابل ولكي لا يتمكّن المتموّلون الكبار من التأثير سلباً على اللوائح وبرامجها الانتخابيّة، نشترط عند تطبيق هذا النموذج (أو أيّ نموذج آخر من النماذج الواردة لاحقاً) أن تحدّد المبالغ التي يمكن للوائح أن تستعملها في العمليّة الانتخابيّة، وتأسيس هيئة مستقلّة تنظّم الانتخابات وتشرف على صرف الأموال خلال العمليّة الانتخابيّة.

* إنّ اعتماد الدوائر المتوسّطة مع ضرورة احترام الكوتا المذهبيّة في توزيع مقاعد مجلس النوّاب، يحوّل النسبيّة أحياناً إلى نظام أكثري. فالمنافسة على مقعد للروم الكاثوليك أو على المقعد الماروني... في بيروت أو غيرها من الدوائر قد تتحوّل إلى منافسة بين أشخاص، خاصّة في حال اعتماد اللوائح شبه المقفلة.